اقتصاديات التنمية الاقتصادية
(نظرة تاريخية)

ميير بالدوين

ترجمة

جرانت اسكندر

تقديم ومراجعة

جمال محفوظ

الكتاب: اقتصاديات التنمية الاقتصادية (نظرة تاريخية)

الكاتب: مبير بالدوين

ترجمة: جرانت اسكندر

تقديم ومراجعة: جمال محفوظ

الطبعة: ٢٠٢٣

الطبعة الأولى: ١٩٦٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

ميير ، بالدوين

اقتصاديات التنمية الاقتصادية/ ميير بالدوين، ترجمة/جرانت اسكندر، تقديم ومراجعة/جمال محفوظ – الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

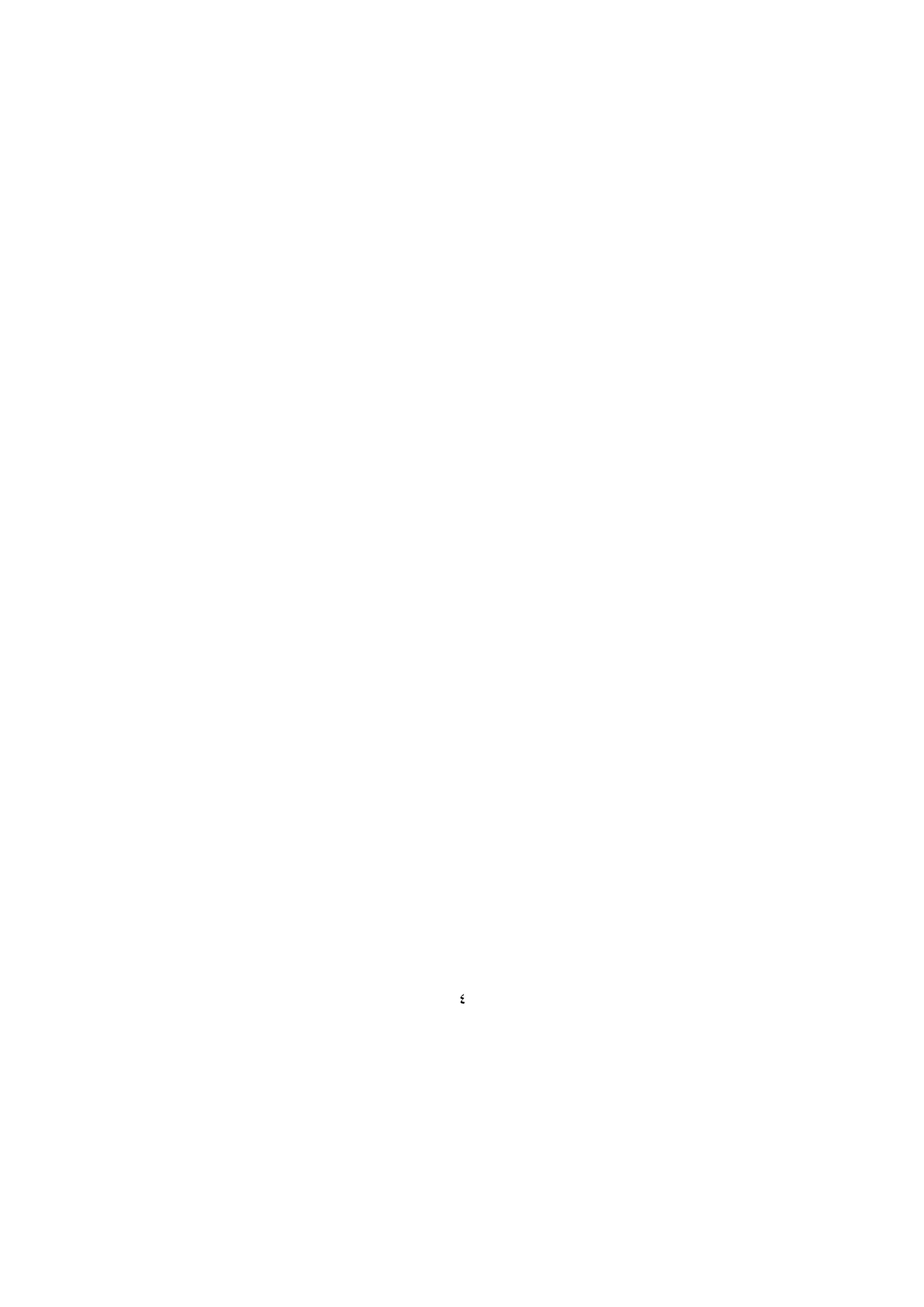
٢٨٦ ص، ١٨*٢١ سم. الترقيم الدولي: ٦ – ٦٩٩ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع: ٥٦١٢ / ٢٠٢٣

اقتصاديات التنمية الاقتصادية

(نظرة تاريخية)





مقدمة

يمثل موضوع التنمية الاقتصادية، أو اقتصاديات التنمية Development Economics فرعًا مهمًا وجديد نسبيًا من فروع علم الاقتصاد، الذي يركز على دراسة: أسباب التخلف، وسبل الخروج منها باتباع استراتيجيات وسياسات معينة. كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلًا عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسينات مستمرة في مستوى المعيشة، والقضاء على الجهل، والتخلف.

وقد اهتم الاقتصاديون بالتنظير لموضوع "التنمية الاقتصادية" خلال فترة ما بين الحربين العالميتين: الأولى والثانية، وقد تسارعت وتيرة أبحاثهم بعد الحرب العالمية الثانية، ومع بداية موجة التحرر الوطني، وظهور مشكلة البلدان المُستقلة حديثًا. وقد كانت النظريات الأولى وعلى مدى عقود نظريات برجوازية، يُنتجها أكاديميون البلدان المتقدمة، ويصدّرونها للمستعمرات السابقة. وكان أشهر النماذج التطبيقية لهذه النظريات هو: نموذج "هارود دومار" الذي كان بطبيعة الحال نموذجًا كمّيًا شديد التبسيط، يربط النمو مباشرةً بالادخار ومعامل رأس المال. والذي يتجسّد على مستوى السياسات والاستراتيجيات في الاستثمار في التصنيع ورأس المال الاجتماعي والبنية التحتية ضمن سياسات تجارية تهدف لإحلال

الواردات.. وسياسات اقتصادية ديموغرافية تفضّل القطاع الحضري على القطاع الريفي. ومع تطور محدود باتجاه الخط الكيفي منذ منتصف الستينيات، مع تكشّف النتائج العملية البائسة لاتباع تلك النظريات والاستراتيجيات؛ لذلك اتسع أفق نظريات التنمية ليشمل مزيدًا من المتغيرات والأبعاد الكمية، كما تطورت لتأخذ بعضًا من البعد الكيفي الهيكلي في الاعتبار.

وقد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولًا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي؛ لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، والمتمثلة في: الفقر، والبطالة، وسوء توزيع الدخل. بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد. ويؤكد الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" بأن التنمية يجب أن تعني: توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول (الاقتصادية، والسياسية، والثقافية). كما أن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني: تحديد الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع.

بعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال؛

بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين (الاقتصادي والسياسي)، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان؛ مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية "العقد الضائع".

فعلى الصعيد الاقتصادي: شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات. أما على الصعيد السياسي: فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات، وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق؛ ليشكل ضربة قوية إلى القدرات التساومية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

ماهية التنمية الاقتصادية:

بُذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية؛ حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات. هذا بعد أن تعددت مفاهيمها، لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى. مثل: التطور، والتقدم، والنمو الاقتصادي. ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادةً بسبب نمو السكان، والثروة، والادخار. في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين. وأن النمو يتمثل في: حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية: فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه

المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية، وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير. في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيًا.

وعلى ذلك نخلص إلى أن النمو هو: عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة، وتطور بطئ تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة. أما التنمية فعبارة عن: عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية، عن طريق جهود منظمة تُخرِج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي.

وقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام ١٩٥٦م أن التنمية هي: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة؛ لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المجتمعات المحلية.. ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في حين يتفق كلًا من: "سلتز" و "روستو"، على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

أما "نيتل" و"روبرتسون" فقد عرّفا التنمية بأنها: "العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية بنجاحٍ نحو الحد

من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة.

ومما سبق نشير إلى أن مفهوم التنمية يتمثل في كونها: "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تُحدث تغييرًا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده، من خلال: مواجهة مشكلات المجتمع، وإزالة العقبات، وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات.. بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد.

وقد صدرت كتب عديدة في هذا الشأن، من أهمها هذا الكتاب الذي نُتيحه في طبعة جديدة تأتي كنوع من الاستجابة السريعة، أو تلبية حاجة بحثية مُلحَّة.. بعنوان " التنمية الاقتصادية" للمفكر الاقتصادي البريطاني الشهير "ميير بالدوين"، الذي يرى أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة. ويتفق معه "بولدوين" في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية أخرى.

ويدرس هذا الكتاب مسائل الإسراع بالتنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة والمحافظة عليها في الدول الغنية، ويحاول أن يفسر الدوافع التي تمد الاقتصاد بقوة تنمية طويلة الأجل من وجهةْ نظريةْ التنمية وتاريخها

وسياستها. واستجابةً للأهمية الفعلية لمسائل التنمية يُعيد كثير من الاقتصاديين دراسة النظرية الاقتصادية، والتاريخ الاقتصادي في ضوء التنمية. ونظرًا لأن إعادة هذه الدراسات قد سارت في اتجاهات مختلفة ونتج عنها مساهمات دراسية متشعبة؛ فإن الإنسان قد لا يرى لأول وهلة أن هناك وحدة في موضوع التنمية الاقتصادية، بل مجرد مجموعة متنوعة من الأفكار المجزاة والملاحظات المتباينة. ونحن نرجو أن يصحح هذا الكتاب مثل ذلك الأثر؛ لأن هدفنا هو التجميع والربط، ثم التوسع في هذه المساهمات الدراسية الهامة، في شكل دراسة منظمة تحصل في طياتها فكرة عن منطق عملية التنمية الاقتصادية.

وينقسم الكتاب إلى عدة أجزاء، في الجزء الأول منه– يستعرض أهم المظاهر لهذه النظم التحليلية خصوصًا إسهامات " آدم سميث " و" دافيد ريكاردو " و" كارل ماركس " و" الفرد مارشال " وممثلي المدرسة الحديثة التي جاءت في أعقاب مدرسة " كينز " الذين يختصون بنظرية النمو الاقتصادي وبعد عرضنا للآراء الرئيسية لهؤلاء الكتاب سنقوم بمقارانتها وربطها في نظام واحد.

و أما الجزء الثاني– فيفحص الدور التاريخي لبريطانيا كمركز للإقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، ويركز اهتمامه في دراسة بعض مظاهر التوسع الأفقي للتنمية الاقتصادية للإقتصاد العالمي في القرن الماضي. وهذا الفحص الذي يقصد به أن يكون بحثًا منظمًا أكثر منه دراسة تاريخية

مفصلة –سيؤدي غرض توكيد المظاهر الكمية،كما يؤدي غرض مظاهر التنمية الاقتصادية القومية بالمظاهر الدولية.

وهذه الدراسة التاريخية تقود إلى المسائل العالمية الجارية. وقد أدت معدلات التنمية المختلفة في الماضي إلى مستويات التنمية المختلفة الجارية التي وصلت إليها الدول المتعددة، وفي طرفي المستويات تقع الدول الفقيرة والدول الغنية. وتنحصر المشكلة البارزة بالنسبة للدول الفقيرة في الإسراع بالتنمية. أي زيادة معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي، أما بالنسبة للدول الغنية فالهدف هو: الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق على مدى الزمن التوظف (إيجاد العمل) الشامل دون حدوث تضخم أو انكماش مزمن. والجزءان (الثالث والرابع) يبحثان على التوالي هذه المشاكل وما تتضمنه من سياسات.

جمال محفوظ

مقدمة المؤلف

دراسة التنمية الاقتصادية

"قلما توجد مشاكل أكثر اجتذابًا للانتباه، وأكثر أهمية، أو أكثر تعرضًا للإغفال من المعدلات التي تسير بها التنمية الاقتصادية في أجيال متعاقبة في دول مختلفة" هذه هي الملاحظة التي بدأها "ولزي كلير ميتشل" والتي لم تحظ بالاهتمام خلال فترتي عشر سنوات؛ لأن رجال الاقتصاد وجهوا اهتمامهم إلى مشاكل اقتصادية عاجلة قصيرة الأمد في فترة العشر سنوات التي بدأت سنة ١٩٣٠، عندما حلت موجة الكساد الكبرى.. وفي فترة العشر سنوات من سنة ١٩٤٠ لمعالجة الاقتصاد الحربي. أما الآن فقد أصبح موضوع التنمية يحتل مكان الصدارة في التفكير الاقتصادي، وأصبحت مسائل التنمية بالغة الأهمية في الدول الفقيرة والدول الغنية على السواء.

وخلال العشر سنوات من سنة ١٩٣٠ وجه التحليل الاقتصادي لمدرسة "كينز رسال" ذات شقين للدول الغنية تندد بتبديد المواد الاقتصادية نتيجة للبطالة الدورية، وتحذر من المخاطر العميقة الجذور للركود الطويل الأمد. وهاتان المشكلتان المتشابكتان اندمجتا في موضوع البحث في النمو الاقتصادي الذي أصبح موضوعًا رئيسيًا في التحليل الاقتصادي للمدرسة التي أعقبت مدرسة كينز. وبدراسة أحوال الدول

الآن من حيث أوجه التنمية الرأسمالية المتقدمة يحاول رجال الاقتصاد أن يتعرفوا على الأحوال المضبوطة اللازمة للاحتفاظ بالنمو المطرد.. وتجنب المشاكل المزمنة الخاصة بزيادة الإنتاج عن الحاجة أو بنقصه. وإذا كانت المحافظة على التنمية مشكلة بالنسبة للدول الغنية، فإن الإسراع بالتنمية في الدول الفقيرة يشكل أمرًا عاجلًا وملحًا ويعتبر غالبية الناس الفقر الشديد الذي تعانيه الغالبية العظمى من سكان العالم –أخطر مشكلة اقتصادية عالمية. وتتحد المصالح الإنسانية والاقتصادية والسياسية للدفاع بإلحاح متزايد عن قضية المطالبة بالتنمية في الدول الفقيرة.

ماذا يُقصد بالتنمية الاقتصادية؟

ليس هناك تعريف منفرد للتنمية الاقتصادية يمكن اعتباره مرضيًا تمامًا، فهناك اتجاه لاستعمال المصطلحات (التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التغير الطويل الأمد) كل منها مكان الآخر. وعلى الرغم من أنه يمكن التمييز بينها ألا إنها تعتبر مترادفات في جوهرها. ولكن يمكننا أن نتساءل ماذا يُخفي المصطلح (التنمية الاقتصادية) وراءه؟ ويمكننا أن نجيب باختصار بأن التنمية الاقتصادية هي: عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن.

فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان؛ فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة. ويقصد بكلمة "عملية التنمية" ذلك التفاعل القوي الذي يعتمل في فترة طويلة في الكيان الاقتصادي للدولة.

ويشتمل على: تحولات في الأشياء، والكميات. وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، لكن هناك بعض المظاهر الأساسية المشتركة فيما بينها. والنتيجة العامة لهذه العملية هي: زيادة الإنتاج القومي للنظام الاقتصادي، وهي في حد ذاتها تغير معين طويل الأمد.

وعندما نركز انتباهنا في زيادة الانتاج القومي؛ فإننا ننظر نظرة شاملة إلى النتيجة النهائية لعملية التنمية الاقتصادية. وإذا فحصنا العملية بتفصيلٍ أدق؛ فإننا نلاحظ أن هناك تغييرات كل منها له طابع خاص تصاحب الزيادة في الإنتاج. ويمكن تقسيم التغييرات الهامة إلى مجالين: أولهما– يتناول عرض عوامل الانتاج، والثاني– يتناول كيان الطلب على المنتجات.

وتشمل التغييرات في عرض عوامل الإنتاج: ١– اكتشاف موارد إضافية. ٢– تجميع رأس المال. ٣– زيادة عدد السكان. ٤– إدخال طرق تنمية جديدة ومحسنة للإنتاج. ٥– تقدم المهارات. ٦– التعديلات الأخرى في التنظيم والمؤسسات.

وترتبط التغييرات المعينة في كيان الطلب على المنتجات بالتحسينات في: ١– عدد السكان من حيث الحجم والسن. ٢– مستوى توزيع الدخل. ٣– الأذواق. ٤– الترتيبات الأخرى في التنظيم والمؤسسات. ومن الممكن أن نفسر التنمية الاقتصادية في ضوء التحسينات النوعية في: عرض عوامل الإنتاج، ومطالب الإنتاج. فمادة هذا الكتاب تجمع بين الآراء العامة والآراء النوعية للتنمية الاقتصادية، فهي لا تبحث في النتيجة

النهائية لعملية التنمية الأولى (زيادة الدخل القومي الحقيقي) فحسب، بل تتناول أيضًا التغييرات المفصلة الكامنة التي تحدد هذه العملية؛ ولذلك فيجب أن نوجه عناية خاصة للمصطلحات " عملية " و" الدخل القومي الحقيقي " و"الأمد الطويل ".

وعند دراسة عملية التنمية الاقتصادية يجب الاهتمام بإنشاء العلاقات السببية بين أوجه التقدم؛ لأنه على أساس هذه العلاقات يمكننا أن نحدد النتائج المنتظر حدوثها من التغييرات المعينة. ولكي نحقق هدفنا ونفسر كيفية تحديد التغييرات المعينة المختلفة لخط سير الدخل القومي الحقيقي –يتعين علينا أن نتجاوز المظاهر السطحية، ونحاول أن نفهم العملية التي بواسطتها تتم زيادة الدخل القومي الحقيقي فعليًا.

ويشير "الدخل القومي الحقيقي" إلى مجموع إنتاج الدولة من السلع الجاهزة والخدمات، معبرًا عنها لا على أساس نقدي بل على أساس حقيقي. أي: أن القياس النقدي للدخل القومي يجب أن يصحح بواسطة الأسعار القياسية المضبوطة للسلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية. وقد يشير اصطلاح "الدخل القومي" إلى الدخل القومي الإجمالي، أو إلى الدخل القومي الصافي. وعند تقدير التنمية الاقتصادية نحتاج إلى مقياس كلي للسلع الجاهزة والخدمات التي يتم إنتاجها. ولكن إلى جانب ذلك يجب أن ندخل في حسابنا استهلاك الآلات وغيرها من السلع الانتاجية أثناء عملية الانتاج. وبما أن الإنتاج القومي العام لا يدخل في حسابه

السلع الانتاجية التي تحل محل غيرها؛ فإن صافي الإنتاج القومي يكون مقياسًا أفضل في هذه الحالة. وعندما نقول أن الدولة تمر في طور التنمية عند زيادة دخلها الحقيقي في فترة طويلة –يجب أن نتذكر أن "الدخل القومي الحقيقي" يستعمل كتعبير مختصر للاصطلاح (صافي الإنتاج القومي مصححًا من وجهة تغير الأسعار).

ومن وجهة نظر التنمية الاقتصادية أن الزيادة في صافي الإنتاج القومي يجب أن تكون مستمرة، إذ يعتبر النمو القصير الأجل ذا أهمية ثانوية، بينما نذكر الأهمية في الاتجاه الصاعد الكامن الصافي الدخل القومي. وعلى ذلك فالوحدات الزمنية المتعلقة بالتنمية تعتبر فترات لعدة سنوات، أقلها عشر سنوات ليست فردية. وبما أن دورة العمل الكبرى هي عادةً من ست سنوات إلى ثلاثة عشرة سنة؛ فيمكننا أن نعتبر حركة التنمية المستمرة تشمل خمسة وعشرين سنة على الأقل.

ويُفضل كثير من الناس أن يفسروا التنمية على أنها تعني: شيئًا أكثر من مجرد الزيادة في مجموع الإنتاج، فهم يعتقدون أنها تدل أيضًا على ارتفاع في مستوى المعيشة. وهذا الرأي يقتضي تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: عملية يتم بواسطتها زيادة دخل الفرد الحقيقي في الدولة لفترة طويلة من الزمن. ويميل كثيرون إلى استخدام زيادة دخل الفرد الحقيقي كاختبار للتنمية الاقتصادية، وذلك بربط التنمية بمشكلة القضاء على الفقر. وإذا كان مقياس الحكم هو: مجرد الزيادة في الدخل القومي الحقيقي؛ فقد تنشأ

حالة يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي، بينما لا يرتفع مستوى المعيشة. وقد يحدث هذا عندما تفوق زيادة السكان الزيادة في الإنتاج القومي؛ مما ينتج عنه نقص في دخل الفرد الحقيقي، أو إذا تساوت الزيادة في الدخل القومي مع زيادة عدد السكان؛ فإن دخل الفرد الحقيقي يبقى ثابتًا.

وليس هناك من داع للجدال فيما إذا كان يجب تركيز تعريف التنمية في زيادة الدخل القومي الحقيقي، أو في زيادة دخل الفرد الحقيقي، بما أنه من الممكن معرفة دخل الفرد القياسي عن طريق: قسمة الدخل القومي على عدد السكان. وبالرغم من ذلك فهناك بعض الأسباب التي تدعو إلى الاهتمام بالدخل القومي.

أولًا- لأن ازدياد الدخل القومي الحقيقي شرط أساسي لزيادة دخل الفرد الحقيقي. كما أنه يجب أن نعترف أن عدد السكان يزداد بسرعة كبيرة في الدول الفقيرة؛ ولذلك كانت هناك حاجة شديدة لرفع الدخل القومي حتى يرتفع دخل الفرد. وزيادةً على ذلك فإن دخل الفرد المرتفع حاليًا ليس هو الأمر الشديد المساس بالمشاكل التي تواجه الدول الغنية، مثل: إنجلترا والولايات المتحدة. وبدلًا من ذلك فالمشكلة في هذه الدول هي: المحافظة على النمو المطرد في الدخل القومي؛ لتفادي التضخم أو الانكماش المزمن. وبذلك يمكن اعتبار زيادة الدخل القومي على أنه لمقياس الوحيد للتنمية في الدول الغنية والفقيرة على السواء.

ثانيًا– إذ اتخذنا زيادة دخل الفرد كمقياس للتنمية؛ فقد نجد أنفسنا في موقف غير ملائم عندما نقول أن الدولة لم تحرز تقدمًا اقتصاديًا إذا زاد دخلها القومي الحقيقي وازداد عدد السكان بنفس النسبة.

ثالثًا– إذا كان دخل الفرد هو مقياس التنمية؛ فقد تتوارى مشكلة عدد السكان عن الأنظار؛ لأن عدد السكان في تلك الحالة يكون قد قسم، كما أن مجال البحث يصبح ضيقًا بدرجة مخلة. وكما حذر الاقتصادي "كوزنتس" "إن اختيار دخل الفرد، أو أي مقياس فردي مماثل لقياس معدل النمو الاقتصادي يحمل في ثناياه خطر إغفال مقام النسبة". وعلى ذلك فيمكننا أن نحلل مسائل التنمية بدرجة أتم إذا وجهنا انتباهنا إلى كل من الدخل القومي كبسط وعدد السكان كمقام للنسبة.

ومن المتفق عليه تقريبًا أن الدخل القومي الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي كلاهما بالغ الأهمية للرفاهية الاقتصادية. وعلى أساس الافتراض الواضح أن ازدياد السلع والخدمات أفضل من نقصهما يمكننا اعتبار زيادة الدخل القومي الحقيقي كشرط أساسي لزيادة الرفاهية الاقتصادية. ولكن هذا في حد ذاته ليس شرطًا كافيًا؛ لأنه مع ارتفاع دخل الفرد الحقيقي فمن الممكن أن يزداد الأغنياء غنى، أو الفقراء فقرًا. وفي الواقع قد يصاحب زيادة دخل الفرد أي نوع من التنويع. لا يمكن أن يقال بصفة قاطعة أن الرفاهية الاقتصادية قد ازدادت حتى مع زيادة الدخل القومي الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي ما لم يتم توزيع الدخل الناتج بطريقة جيدة.

ويجب أن نكون حريصين في ألا نعتبر زيادة مجموع الإنتاج، أو زيادة إنتاج الفرد مرادفةً لزيادة الثروة؛ لأن تكوين الإنتاج أمر هام ؛ لأن زيادة مجموع الانتاج قد تكون مقترنة بنقص في الموارد الطبعية، أو قد يكون الإنتاج مكونًا من كميات كبيرة من العتاد الحربي، أو قد يكون الجزء الأكبر من الإنتاج عبارة عن سلع إنتاجية، في حين يكون هناك نقص في السلع الاستهلاكية. وتتوقف مساهمة مجموع الانتاج في اشباع رغبات الفرد وتوفير الاستمتاع له على نوع الانتاج ودرجته. كما تتوقف أيضًا على مقدار الكمية المنتجة. ويمكن أن تتم هذه المسألة على أساس افتراض أن الناتج يقوم في ضوء إشباع رغبات المستهلكين، ورغبات مخططي النظام الاقتصادي، مع عدم تدهور نوع السلعة ودرجة جودتها. ومن وجهة نظر الرفاهية يجب أن ندخل في حسابنا نوع الإنتاج وكيفية الإنتاج، فقد تكون زيادة الإنتاج على حساب تضحيات أكبر من الناحية الاجتماعية. فقد يكون هناك تدهو في الظروف المقترنة بالأعمال المختلفة، وفي العلاقات بين المشتغلين بالإنتاج، وفي الناحية الصحية، ووسائل الراحة والأمان.

ومن الممكن جدًا أنه حتى في حالة توفير التنمية الاقتصادية لكل الظروف الضرورية للنهوض بالرفاهية الاقتصادية.. فليس من الضروري أنها تؤدي إلى النهوض بالرفاهية الاجتماعية. وبما أن عملية التنمية لها أثر عميق على النظم الاجتماعية والعادات والعقائد؛ فمن المحتمل أن تؤدي إلى إيجاد أسباب قوية للتذمر. وقد تتأثر بعض المظاهر الإنسانية إذا تحولت

العلاقات الشخصية إلى علاقات غير شخصية. وباختصار يمكننا أن نقول: إن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول الزيادة في الدخل القومي الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة العامة. وبعد قياس مقدار التنمية بواسطة الزيادة في الدخل القومي الحقيقي؛ يمكننا أن نجابه هذا المقدار بالتغييرات في عدد السكان ونحسب الدخل الفردي الحقيقي. وبالرغم من أن زيادة الانتاج بالنسبة للفرد عمل هام في حد ذاته؛ فلا يمكننا أن نسوي بينه وبين الزيادة في الرفاهية الاقتصادية، أو الرفاهية الاجتماعية، دون أن نحسب حساب اعتبارات أخرى كثيرة. ولكي نعين الحد الأقصى لمعدل التنمية يجب أن نصدر أحكامًا من حيث القيمة فيما يختص بي: توزيع الدخل، وتكوين الإنتاج، والأذواق، والتكاليف الحقيقية، والتغيرات الخاصة الأخرى التي تصاحب الزيادة العامة في الدخل الحقيقي.

وفي مجال تقسيم الدول إلى "فقيرة" أو "غنية" يمكننا مقارنة مقدار التنمية بعدد السكان، ونستخدم الدخل الحقيقي للفرد. وفي ترتيب دول العالم بحسب الدخل الحقيقي للفرد تقع الدول الفقيرة في آخر القائمة. وفي هذه الدول يكون مدى التنمية محدودًا بالنسبة لعدد السكان، بحيث يظل الدخل الحقيقي منخفضًا بينما تقع الدول الغنية في أعلى القائمة، وفيها تكون التنمية مركزه بالنسبة لزيادة السكان، ويكون الدخل الحقيقي للفرد مرتفعًا.

وتسمى الدول الفقيرة عادةً بالدول "المتخلفة في التنمية" ولكن هذه التسمية تخضع لتفسيرات مختلفة غامضة. وتجنبًا لذلك فسوف نستعمل التسمية "الدول الفقيرة"، ولا يقصد بالكلمات "غنية" و "فقيرة" إلا وصف الدور الذي يقوم به النظام الاقتصادي للدولة. والفجوة الكبيرة في الدخل الفردي بين الدول الفقيرة والدول الغنية يمكن ملاحظتها من الجدول "أ" المبني على تقديرات الدخل القومي بسبعين دولة.

جدول "أ" توزيع الدخل العالمي في سنة ١٩٤٩

	النسبة المئوية للدخل العالمي	النسبة المئوية لسكان العالم	دخل الفرد بالدولار
الدول عالية الدخل	٦٧	١٨	٩١٥
الدول متوسطة الدخل	١٨	١٥	٣١٠
الدول منخفضة الدخل	١٥	٦٧	٥٤

وتشمل الدول ذوات الدخل العالي: الولايات المتحدة، وكندا، ودول غرب أوربا، واستراليا، ونيوزيلندا. والدول ذوات الدخل المتوسط هي: الأرجنتين، وأورجواي، وجنوب أفريقيا، وبعض دول شرق أوربا وبالأخص "روسيا". وتشمل مجموعة الدول ذوات الدخل المنخفض: معظم دول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرقي أوربا، ودول البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية. ومن الملاحظات المزعجة أن

ثلثي السكان البالغ عددهم بليوني نسمة في الدول التي أمكن الحصول على تقديرات دخلها القومي يبلغ دخل الفرد منهم أقل من ٥٥ دولارًا ؛ ومن ذلك يتضح أن الغالبية العظمى من سكان العالم في كفاح مستمر ضد الفقر.

ويبين الجدول " ب " الفروق بين أقطار العالم المختلفة من حيث عدد السكان والدخل.

جدول " ب " توزيع السكان والدخل العالمي في سنة ١٩٤٩

	النسبة المئوية لسكان العالم	النسبة المئوية للدخل العالمي	الدخل النسبي للفرد المقياس العالمي = ١٠٠
الولايات المتحدة	٦,٥	٤٠,٩	٦٢٦
غرب أوروبا	١٠	٢١,٥	٢١٤
الاتحاد السوفيتي	٨,٤	١١,٢	١٣٣
بقية أوربا	٦,٤	٦	٩٤
أمريكا اللاتينية	٦,٦	٤,٤	٦٦
أفريقيا	٨,٦	٢	٢٤
آسيا	٥٢,٤	١٠,٥	

من هذا الجدول يتضح أنه لا يوجد بون شاسع بين مستويات الداخل السائد في الدول الغنية والدول الفقيرة فحسب، بل يمكننا أن نستنتج أن هذا البون قد ازداد خلال القرن الماضي..كما أن الزيادة

الطويلة الأمد في دخل الفرد في كثير من الدول الفقيرة خلال القرن الماضي لا بد وأنها كانت أقل معدلًا بكثير منها في الدول الغنية، وأن الفروق الدولية في دخل الفرد أصبحت الآن كبيرة، وأنها من المحتمل أكبر نسبيًا مما كانت عليه منذ قرن.

وأخيرًا يمكننا أن نقدر أن معدل زيادة الدخل القومي في الدول الغنية أصبح الآن من ٢٥ إلى ٣٠ ٪ كل عشر سنوات، بينما يقل عادة عن ١٥٪ في الدول الفقيرة كل عشر سنوات. وفي كثير من الدول الفقيرة نجد أن معدل الزيادة في الدخل القومي تبطل من مفعولة الزيادة المساوية في عدد السكان؛ مما يجعل معدل الزيادة في دخل الفرد أقل منه بكثير في الدول الغنية.

لماذا ندرس التنمية الاقتصادية؟

لقد وضع آدم سميث بحق أساس مناقشة عرض المسائل التي سيطرت من بعده على التفكير الاقتصادي عندما اختار عنوان كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". فمن ذلك الحين أخذ رجال الاقتصاد يبحثون في أسباب نمو وتطور الدول بمعدلات مختلفة. وقد أثارت التنمية في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر –كثيرًا من الأسئلة عن طبيعة وأسباب الرأسمالية الصناعية. وفي نفس الوقت كان هناك فرق ملحوظ في مساحات كبيرة من العالم، حيث ظلت في حالة ركود اقتصادي نسبي. وقد برز في القرن العشرين السؤال عن أسباب بطء سير معدل

التنمية في كثير من الدول. كما واجهت الدول الرأسمالية الحرة مشكلة تحدي سرعة التنمية في روسيا.

وقد أصبحت دراسة التنمية الاقتصادية ذات أهمية فعلية بالغة، كما أصبحت دراسة فقر الأمم مُلِحَّة بدرجة أكثر من دراسة غنى الأمم. وليس هذا بسبب أن كثيرًا من الدول يسود فيها الفقر فحسب؛ بل لأن نفس هذه الدول تعاني زيادة ملحوظة في عدد السكان. وأنها تتطور بقدر يكاد يتماشى مع زيادة عدد السكان مما لا يترك إلا مجالًا ضئيلًا لارتفاع دخل الفرد. وإذا سلمنا أن فروق مستوى المعيشة بين الدول الفقيرة والدول الغنية أصبحت أكثر من أي وقت مضى، وأن ثلثي سكان العالم يحصلون على أقل من سدس الدخل العالمي؛ لأدركنا أن الدول الفقيرة تحس الآن بدرجة بالغة بأن مستوى دخلها منخفض جدًا. وتتعالى الصيحات الآن من أجل التنمية التي أصبحت مشكلة سياسية كبرى في الدول الفقيرة، والتي تقترن الآن بالاستقلال السياسي والشعور بالسيادة. كما أنها تعتبر وسيلة لتخفيف ما تحسه من آلام ومن نقص. وهناك حقيقة واضحة ومبسطة وهي: إن الغالبية في الدول الفقيرة تتوق إلى التنمية التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي. وقد تحدّت حكومات هذه الدول رجال الاقتصاد؛ لتبين أنها يمكنها أن تصل إلى رفع مستوى المعيشة بطريق مباشر، وعن طريق الامم المتحدة.

وقد امتد الاهتمام بالتنمية خارج حدود الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، فقد أصبح من الحقائق المعترف بها في سياسة بريطانيا والولايات المتحدة الخارجية أن الإسراع بالتنمية في الدول الفقيرة –هو في صالح الدول المتقدمة. وقد أصبح تشجيع التنمية في الدول الفقيرة مظهرًا بارزًا من مظاهر السياسة الخارجية لبريطانيا والولايات المتحدة؛ وذلك للحد من انتشار الشيوعية، ولزيادة تبادل التجارة بين الدول الفقيرة والدول الصناعية للعالم الحر. ولجعل التعبير عن الشعور بالقومية في هذه الدول يتخذ الشكل الديمقراطي الشايع للنظم الغربية. كما أن رجال الاقتصاد ورجال الأعمال في الدول الغنية يعترفون بضرورة الاحتفاظ بمعدل مرتفع للتنمية في بلادهم. حتى يمكن تجنب الكساد والركود الطويل الأمد. وما لم يكن معدل التنمية مرتفعًا فإن الدول الغنية قد تعاني من زيادة الإنتاج عن الحد المطلوب وتواجه مشكلة البطاله لأمد طويل، كما أن دراسة التنمية مهمة لما لها من علاقة عامة بالمجال الأكبر للظواهر الاقتصادية التي بالبحث فيها يمكننا التغلب على المشاكل القصيرة الأمد.

كيف يمكن إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية؟

يقال عادةً أن مستوى الإنتاج القومي يتحدد في أي وقت معين بواسطة عرض الموارد، والطرق الفنية الممكن استخدامها لتنظيم الأسواق، والإطار الاقتصادي للمؤسسات والمنظمات، وتنظيم الأسواق، والخصائص النفسية للسكان. وهناك عوامل أخرى غير هذه المحددات تكمن وراءها

وتستحق الاهتمام. ويجب أن نفهم أيضًا العلاقات السببية بين هذه المحددات وبين الدخل القومي الحقيقي لا في فترة معينة فقط، بل في فترة طويلة الأمد.

ومن الواضح أن التفسير الكامل للتنمية يتطلب دراسة العوامل غير الاقتصادية؛ فالنظام الاقتصادي ليس نظامًا آليا؛ فالقوى الاقتصادية لا تعمل بطريقة "القوى الطبيعية"، إذ يجب دراستها في قالب اجتماعي ثقافي. فنوع الحكومة، ونظام القانون، ومستويات التعليم، والصحة، ودور الأسرة، ودور المعتقدات الدينية، تؤثر كلها في التنمية الاقتصادية.

ولكن ما هي أفضل طريقة نبدأ بها لكي نفهم مظاهر وطبيعة وأسباب ومشاكل التنمية الاقتصادية؟ وإذا نظرنا إلى التنمية كعملية فيمكننا فحصها على أنها فعل متطور، وعلى أنها احتمال قوى رئيسية معينة تؤدي إلى نتائج معينة. وهذا يمدنا بإطار عام للتحليل نشبت بداخله دراسات الحالات الفردية للتنمية؛ وبذلك يمكننا أن نقدر أهمية أحداث معينة. وهدفنا الأساسي أن نتعمق إلى ما تحت سطح الأحداث المعينة، حتى نجعل من عملية التنمية أمرًا مفهومًا. ويجب أن نحاول أن نفهم عمل القوى الكبرى المحددة للتنمية. فبدل أن نقنع بسرد قصة التنمية، يجب أن نتعمق وراء الأحداث، ونحاول أن ننسج خيوط موضوع القصة وهدفها. فعند دراسة السير التاريخي للتنمية في دولة ما يجب ألا نكتفي بما حدث، بل يجب أن نعرف سبب ما حدث. وخير ما نبدأ به دراستنا هو: أن نضع

نصب أعيننا المبادئ الأساسية التي تحكم عملية التنمية الصحيحة، فبدون الاستناد إلى نظرية عامة؛ لا يمكننا أن نجعل من الحقائق التي نجمعها عن التنمية في دولة ما شيئًا مفهومًا.

وسنركز اهتمامنا في الجزء الأول في عدد من النظريات الاقتصادية العامة ذات الصلة بتفهم التنمية الاقتصادية. وفي الجزء الثاني سنبحث في بعض مظاهر التنمية التاريخية. وفي الجزء الثالث سنفحص مشاكل التنمية التي تواجه الدول الفقيرة. وفي الجزء الرابع سندرس مشاكل التنمية في الدول الغنية.

الجزء الأول

نظريات التنمية الاقتصادية

الباب الأول

التحليل الكلاسيكي

يتناول علماء الاقتصاد الكلاسيكيون دراسة علم الاقتصاد بنظرة جزيئة واسعة. فهم يسعون في بادئ الأمر إلى اكتشاف أسباب النمو الطويل الأمد للدخل القومي، والعملية التي يتم بها هذا النمو. فهم يقسمون الدخل القومي إلى ثلاثة أقسام فقط، وهي: الأجور والإيجار والأرباح؛ لأنهم يعتقدون أن العلاقات بين هذه الأنصبة هي التي تؤثر بدرجة فعالة في التنمية. ويعتبرون أن أي تقسيم أزيد وأدق هو غير ضروري لإدراك عملية التنمية بطريقة مناسبة. وعلى أساس مماثل فهم يقسمون الإنتاج القومي إلى سلع زراعية وسلع صناعية. وهم لا يدرسون المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية التي تؤثر في التنمية فحسب، بل يصدرون حكمهم على هذه السياسة من وجهة كونها تعوق، أو تساعد على التنمية. وأحسن طريقة لفهم التحليل الكلاسيكي للتنمية هي دراسة آراء "آدم سميث" و "أفيد ريكاردو".

١- آدم سميث:

إن كتاب آدم سميث "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" يُعد من أحسن المؤلفات المعروفة في علم الاقتصاد. ويقترن اسم آدم سميث بسياسة "حرية العمل والتصرف". كما أن له أثرًا كبيرًا في النظريات الاقتصادية.

والفكرة السائدة في كتابه هي: التنديد بالأعمال الحكومية، أو الأعمال الخاصة التي تعوق المنافسة الحرة في النظام الاقتصادي. وقد تأثر في رأيه هذا بالعقيدة الشائعة في القرن الثامن عشر، وهي: عقيدة القانون الطبيعي. وقد نقل سميث هذه العقيدة إلى علم الاقتصاد، فهو يقول أن "الطبيعة" ترتب الأمور بحيث أن النظام الشرعي العادل الذي تضعه هو أحسن الوسائل لتطوير التنمية الاقتصادية. فبالنسبة لسميث فإن النظام الشرعي العادل الذي تضعه الطبيعة يتضمن في لبة حماية حق كل إنسان في متابعة مصالحه الخاصة، بعيدًا عن كل ضغط من أعضاء المجتمع الآخرين. ولكن في الحدود التي تفرضها الضرورة لمنح أعضاء المجتمع الآخرين نفس الحماية. وهو يتمسك بالقول أن الامتيازات الخاصة والقيود في العالم الاقتصادي تتعارض مع نظام الحرية الطبيعية، وتؤخر نمو الاقتصاد القومي. وينسب سميث الفضل في زيادة القوى الإنتاجية للعمل إلى مبدأ "تقسيم العمل". ويؤدي التخصص وتقسيم العمل إلى: ١- زيادة المهارة بين العمال. ٢- اختصار الوقت اللازم لإنتاج السلع. ٣- اختراع آلات ومعدات أفضل. فهو يرى أن المصدر الأخير لزيادة المقدرة الناشئة من بين صفوف الذين يشتغلون مباشرة بالمعدات القائمة. ومن بين صفوف الذين يكرسون جهودهم لمزيد من البحث المجرد، وهذا العمل يأتي نتيجة لتقسيم العمل السابق.

ويقول سميث أن المصلحة الذاتية تؤدي إلى تبادل السلعن وبذلك إلى تقسيم العمل. وقبل أن يتم تقسيم العمل يجب أن يسبقه تجميع رأس المال. وعلى ذلك فالإدخار شرط أساسي للتنمية الاقتصادية. وحجم السوق في رأيه عامل هام في تحديد تقسيم العمل، فهو يقول أنه بالرغم من أن تقسيم العمل يمكن أن يزيد القدرة الانتاجية للعمل. فإن هذا التقسيم قد لا يكون مربحًا ما لم توجد سوق كبيرة للطلب؛ وعلى ذلك فالتوسع في التجارة الدولية عامل مربح ومفيد في هذا المقام. ودلل على ذلك بأن كشف أمريكا فتح أسواقًا واسعةً أمام السلع الأوربية؛ مما أدى إلى تقسيم أزيد في العمل، وتحسين في القدرة الإنتاجية، والنواحي الفنية، وزيادة الإنتاج، وما ترتب على ذلك من ازدياد الدخل العام الحقيقي وزيادة ثروة السكان.

وحسب رأي سميث أنه إذا ما بدأت التنمية فإنها لا تلبث أن تصبح شاملة.. فعند وجود إمكانيات السوق المماثلة وقاعدة لتجميع رأس المال؛ يحدث تقسيم في العمل، ويرتفع المستوى الإنتاجي، والزيادة الناجمة في الدخل القومي مع احتمال زيادة السكان لا يؤديان إلى اتساع حجم السوق فحسب، بل إلى زيادة الادخار أيضًا. وبزيادة التخصص في العمل واتساع حجم السوق؛ تزداد القدرة والدوافع إلى إدخال تحسينات فنية.. وهذه التحسينات تؤدي إلى تخصص أكبر، وإلى ارتفاع القدرة الانتاجية. وحسب هذا الرأي في عملية التنمية يعترف سميث بأهمية الاقتصاديات

الخارجية.. وفكرة الاقتصاديات الخارجية تشير إلى الموقف الذي فيه ينثني الخط البياني لتكاليف المؤسسات الفردية إلى أسفل؛ بسبب التقدم التاريخي للبيئات المجاورة. مثال ذلك: إن زيادة حجم صناعة من الصناعات قد يجذب قوة عمالية أكثر كفاءة؛ وبذلك تستفيد كل المؤسسات الخاصة بهذه الصناعة.

وعلى الرغم من أن سميث يؤكد الطبيعة الشاملة للتنمية، فإنه يعلن أن هناك حدودًا لإمكانيات التوسع. وتفسير هذا الرأي يتطلب دراسة نظريته الخاصة بتوزيع الدخل. فلنبدأ أولًا بدراسة نظريته الخاصة بتوزيع الدخل، وفلنبدأ أولًا بدراسة نظريته الخاصة بتحديد الأجور.. يقول سميث أن الأجور تتوقف على قدرة المساومة النسبية لكل من العمل وأصحاب رؤوس الأموال. وبما أن أصحاب العمل يكونون في موقف أفضل؛ فإن الأجور تميل إلى الاتجاه نحو مستوى الكفاف بالنسبة للعمال وعائلاتهم. ومن رأيه أن معدلات الأجور في الظروف الثابتة تهبط إلى مستوى الكفاف، بينما في فترات التجمع السريع لرأس المال ترتفع فوق هذا المستوى. والمدى الذي يصل إليه الارتفاع يتوقف على معدل تجميع رأس المال، ومعدل الزيادة في عدد السكان.

ماذا يحدث للأرباح التي هي عائد رأس المال أثناء عملية التنمية؟

يقول سميث مثل ريكاردو: إن زيادة مجموع رأس المال التي تؤدي إلى رفع الأجور تميل إلى خفض الأرباح. ويتصور سميث العلاقة بين معدل

الأرباح ومعدل الأجور في قطر مستقر غني بالموارد على أنها تسير بالطريقة الآتية أثناء استمرار التنمية، أو لا يرتفع معدل الأجور نسبيًا؛ لأن مجموع رأس المال يكون قليلًا بالنسبة لفرص الموارد.. وزيادةً على ذلك يكون معدل الأجور مرتفعًا؛ لأن معدل تجميع رأس المال يأخذ في الزيادة.. ولكن كلما تجمع رأس المال أكثر فأكثر؛ فإن معدل الأرباح يهبط.. وطالما أمكن الاحتفاظ بمعدل تجميع رأس المال أكثر فأكثر؛ فإن معدل الأرباح يهبط.. وطالما أمكن الاحتفاظ بمعدل تجميع رأس المال؛ يميل معدل الأجور إلى أن يظل مرتفعًا. وأخيرًا مع نمو السكان والكثرة الزائدة لرأس المال؛ يصل اقتصاد الدولة إلى مرحلة استكمال الثروات التي تسمح بها طبيعة التربة والمناخ والموقع، وعندما يقترب الاقتصاد من هذه المرحلة؛ فإن معدل تجميع رأس المال يأخذ في الإبطار؛ فتنخفض الأجور، ونصل إلى حالة ثابتة تتوقف فيها عملية تجميع رأس المال، وتبعًا لذلك عملية التنمية. وفي حالة الثبات يقول سميث أن: إيجارات الأراضي أعلى من مثيلاتها عندما كان يمر النظام الاقتصادي بمراحله الأولى، وهو يعتقد أنه لا بد لصاحب الأرض أن يستفيد عند زيادة الإنتاج القومي.. كما يعتقد أيضًا أن تتابع التنمية بواسطة المهن يتبع سير الأمور الطبيعي؛ فتأتي الزراعة في المرحلة الأولى، ثم تليها الصناعة، ثم التجارة.

٢- إطار التحليل الاقتصادي للعالِم الاقتصادي ريكاردو.

يعتبر ريكاردو أول عالم اقتصادي كوّن من المذهب الكلاسيكي نظامًا متماسكًا غير متناقض للتحليل الاقتصادي. وباقتباسه الكثير من آدم سميث عمل على تنقية نظرية التنمية الكلاسيكية من الشوائب، ثم توسع فيها. ويعتبر ريكاردو الزراعة أهم قطاع في النظام الاقتصادي، ونقطة التركيز في تحليله الاقتصادي هي صعوبة تزويد السكان المتزايدين بالطعام، ولم يقدر ريكاردو وغيره من الكتاب الكلاسيكيين أهمية الدور الذي يلعبه الصعوبات المتعلقة بتغذية السكان المتزايدين.

ويقسم ريكاردو المجتمع الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات كبرى: الممولون، العمال وأصحاب الأراضي. ويلعب الممولون الدور الرئيسي في النظام الاقتصادي.. ففي قيامهم بالإنتاج: يستأجرون الأراضي من الملاك، ويمدون العمال بالآلات وغيرها من أدوات الإنتاج، ويقدمون لهم الأجور في شكل طعام وملابس وغيرها من السلع التي يستهلكها العمال أثناء فترة الإنتاج. ويؤدي الممولون وظيفتين هامتين: أولًا– مداومة البحث عن فرص توظيف رؤوس أموالهم الأكثر ربحًا، يجعلون معدلات الربح متساوية بين فروع الزراعة والصناعة المختلفة.. وهذا العمل يجعل تخصيص موارد الإنتاج مقسمًا بالكفاءة والمقدرة.. والوظيفة الثابتة هي: أن الممولين يقومون بالمبادأة في عملية التنمية الاقتصادية.

والعمال الذين يعتبرون أكثر المجموعات عددًا يعتمدون في توظيفهم على مجموعة الممولين؛ لأن العامل لا يملك المعدات الضرورية اللازمة للإنتاج. ومعدل الأجور لسنة من السنين هو: مجموع الاعتمادات التي يقدمها الممولون إلى العمال لإعانتهم في تلك السنة. وينظم العمال عددهم بواسطة ضروريات الحياة ووسائل الراحة التي يمكنهم أن يشتروها بأجورهم. وهناك أجر حقيقي معين تحدده العادات القومية والعادات الفردية، وعند هذا الأجر يحافظ العمال على أنفسهم دون زيادة أو نقص، وفوق هذا الحد يزداد عدد العمال بسرعة، وأقل من هذا الحد يتناقص عددهم.

وبامتداد الزراعة إلى الأراضي الأقل خصوبة يطبق قانون تناقص الغلة بالأرض الخصبة يقوم التنافس بين الممولين للحصول على الأرض الخصبة؛ وهذا يؤدي إلى انتقال جزء من غلة الأرض إلى صاحب الملك.. وهذا العائد هو ما يعرف بالإيجار، ويدفع لصاحب الملك مقابل استخدام القوى الأصلية للتربة التي لا تفنى.

ويميز ريكاردو هو والكتَّاب الكلاسيكيون بين إجمالي الدخل وصافي الدخل.. فهم يُعرِّفون إجمالي الدخل على أنه: سعر السوق للسلع الجاهزة التي أُنتجت في فترة معينة من الزمن. والفرق بين هذا السعر وبين قيمة السلع اللازمة لكي تقوم بأود القوة العمالية التي قامت بالإنتاج يسمى "صافي دخل المجتمع". وهذا الفائض الاقتصادي مهم جدًا؛ لأنه يُستخدم في زيادة تنمية الإنتاج. ونظرًا لأن العمل بالاشتراك مع الموارد الطبيعية

ورؤوس الأموال الثابتة يُنتج فائضًا يزيد على ما يلزم لإعانة القو العاملة؛ تصبح التنمية ممكنة. ولكن ما لم يستخدم صافي الدخل في تجميع رءوس الأموال لا يمكن للتنمية أن تقوم؛ ولذلك فإن طبقة الممولين عظيمة الأهمية؛ لأن العمال وملاك الأراضي لا يقومون بالإدخار، فالممولون هم: الذين يحركون الأحداث المتتابعة التي ترفع مستوى الإنتاج عن طريق: الإدخار، وزيادة مخصصات الأجور.

ويجب أن نتعرف على بعض الافتراضات والوسائل التحليلية التي استخدمها ريكاردو، قبل دراسة وتقييم ما يعتقد ريكاردو أنه مبادئ توزيع الدخل التي تميز عملية التنمية.

٣- وسائل تحليل وافتراضات ريكاردو:

استخدم ريكاردو في تحليله للنظام الاقتصادي "نظرية القيمة" المبنية على العمل، وهذه النظرية تقول أن نسب المبادلة بين السلع المنتجة في السوق الحرة. وعلى طول الزمن تتوقف على كميات العمل التي تستخدم في إنتاجها. وهذه النظرية على ما فيها من البعد عن الحقيقة –باعترافه هو– قد أمدته بنظرية جديدة بواسطتها يمكنه مقارنة علاقات المبادلة بين السلع المختلفة. وعلاقات المبادلة بين السلع ترتبط ببعضها، عن طريق: مقارنة كل سلعة بمقياس عام للقيمة ألا وهو: النقود، وهو يستخدم الأسعار النقدية، باعتبار أن الذهب هو معيار القيمة. وهو يؤكد حدوث التغيرات في أسعار السلع التي تنتج من التغيرات في الظروف الفعلية لإنتاج

تلك السلع. فإذا زادت كمية النقد المتداول وبقي إنتاج السلع على ما هو عليه؛ فإن الاسعار النقدية لهذه السلع تزداد. ومع ذلك تبقى الظروف الفعلية لإنتاج تلك السلع بدون تغيير. وهو يفترض أنه إذا ظل ما يتطلبه إنتاج السلع من العمل بدون تغيير؛ فإن الأسعار النقدية لتلك السلع تظل ثابتة.. كما أنه يفترض أن أسعار السلع تتناسب في الزيادة والنقص مع الزيادة أو النقص في العمل الذي يتطلبه إنتاج وحدة من هذه السلع.

والافتراض الهام الثاني لريكاردو هو: لا يوجد بديل لأي عامل من عوامل الإنتاج، فهو يفترض وجود معدلات ثابتة في كل نوع من أنواع الإنتاج، أي: إنه في أية حالة من حالات الإنتاج توجد نسبة واحدة فقط بين العمل ورأس المال الثابت، يمكن استخدامها فنيًّا في إنتاج سلعة صناعية معينة. فإذا ارتفع معدل الأجر بالنسبة لسعر السلع الإنتاجية الثابتة؛ فإن صاحب رأس المال لا يمكنه أن يُقلل من تكاليف الإنتاج بإحلال رأس المال محل العمل،وبذلك فهناك طريقة واحدة للإنتاج هي الممكنة. وهذا هو الحال بالنسبة للزراعة أيضًا، ومع ذلك فالزراعة بخلاف الصناعة لا تخضع لعائد ثابت مع التوسع في الإنتاج، بل الأحرى أنها تخضع لعائد متناقص. وذلك لأن كلًا من: مجموع كمية الأرض وكميات الأراضي المختلفة الخصوبة محدودين. وحسب نظام ريكاردو: فإنه إذا تضاعف مجموع مقدار العمل ورأس المال الثابت المستخدم في الزراعة؛ فمن المستحيل أن تتضاعف كمية الأرض بنفس الخصوبة التي للأرض

المستعملة من قبل. فعلى المزارعين في حالة الرغبة في زيادة الإنتاج الزراعي إما أن يزرعوا أراضي أقل جودة من المستعملة من قبل، أو يزرعوا الأرض المستعملة من قبل بدرجة أكثر تركيزًا، وفي كلتا الحالتين تتناقص الغلة.

٤- نصيب صاحب الملك من الدخل وأسعار الحاصلات الزراعية.

لقد وضع ريكاردو نظرية عامة لاتجاه الإيجار والأجور والأرباح أثناء عملية التنمية.فالإيجار هو: ما يُدفع لصاحب الأرض مساويًا لمعدل الربح بين أصحاب رءوس الأموال، الناتج من استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال في زراعة أراضي مختلفة الخصوبة.

فلنتصور أن مقدارًا معينًا من العمل ورأس المال مستخدمًا في زراعة فدان من الأرض ذات خصوبة معينة أعطى غلة قدرها مائة مكيال من القمح، بينما نفس المقدار من العمل ورأس المال استخدم في أرض أقل جودة وأعطى غله قدرها ٩٠ مكيال من القمح. فإذا كانت هاتان القطعتان من الأرض هما المستعملتين فقط؛ فإن المنافسة التامة بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأملاك تؤدي إلى قيام إيجار مساوٍ لعشرة مكاييل من القمح، من أجل وحدة من العمل. ورأس المال يستخدم في زراعة الأرض الجيدة؛ لأنه إذا لم يطلب أصحاب تلك الأرض إيجارًا فإن الممولين الذين يستخدمون الأرض الأقل جودة يُعرَّضون أن يدفعوا ما يصل إلى عشرة مكاييل كإيجار؛ لكي يحسنوا موقفهم بحيازة الأرض الجيدة. ومع ذلك فلا يمكن أن يزيد الإيجار على عشرة مكاييل؛ ويرجع ذلك إلى

الافتراض أن استخدام الأرض الثانية ليس ضروريًا لتزويد المجتمع بما يحتاجه من طعام، وفي هذه الحالة لا يدفع إيجار للأرض الأقل. فإذا ما طالب صاحب الأرض الجيدة بإيجار يزيد على عشرة مكاييل؛ فإن صاحب رأس المال يتجه نحو الأرض الأقل خصوبة. وعلى ذلك فيكون هناك إيجار للأرض الأقل خصوبة، وتكون كمية الغلة التي يمكن الحصول عليها من كل من قطعتي الأرض ٩٠ مكيالًا مقابل استخدام وحدة من العمل ورأس المال. وإذا ما زاد رأس المال وعدد السكان وكان لا بد من امتداد الزراعة إلى قطعة أرض من الدرجة الثالثة أقل جودة من قطعة الأرض الثانية؛ فإن الإيجار يزداد بالنسبة لقطعة الأرض التي من الدرجة الأولى، وينشأ إيجار بالنسبة لقطعة الأرض التي من الدرجة الثانية. فإذا أغلت الأرض التي من الدرجة الثالثة ثمانين مكيالًا من القمح مقابل استخدام وحدة من العمل ورأس المال؛ فإن إيجار قطعة الأرض الأولى يزداد إلى عشرين مكيالًا، وينشأ إيجار لقطعة الأرض الثانية مقداره عشرة مكاييل.

ومن ذلك نستنتج أن: قانون تناقص الغلة يسود في الزراعة، بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة للصناعة. فمع تقدم المجتمع وزيادة إنتاج كل السلع، فإن أسعار السلع الزراعية ترتفع بالنسبة لأسعار السلع الصناعية. وإنتاج وحدات إضافية من السلع الزراعية يتطلب مقدارًا أكبر من العمل، بينما إنتاج الوحدات الإضافية من السلع الصناعية يتطلب فقط نفس مقدار العمل.

ويشير ريكاردو إلى أن التحسينات الإنتاجية في الزراعة قد تعوق مؤقتًا ارتفاع الإيجار مقدرًا بالنقد أو بالسلع. وهو يفرق بين نوعين من التحسينات: تحسينات توفر في مساحة الأرض اللازمة للزراعة، وتحسينات توفر في القوى العاملة اللازمة للزراعة. وهو يقدر أهمية الاختراعات التي توفر في استخدام الأرض بالنسبة لعملية التنمية.ومع ذلك فهو يصر على أن سيل التحسينات على مر الزمن لا يسير بالسرعة الكافية ليوازن الاتجاه المعاكس الناتج من ازدياد عدد السكان، وتجميع رأس المال. وبذلك فحسب النظام الذي وضعه فإن أسعار السلع الزراعية تميل إلى الارتفاع على مر الزمن.

٥- اتجاه إيجار الأرض وأجور العمل وأرباح رأس المال: حالة الثبات (التوقف)

في دراسته للدخل الذي يحصل عليه العمال وأصحاب رؤوس الأموال اهتم ريكاردو بالنصيب النسبي الذي يحصل عليه كل من العمال والممولين من الإنتاج، عن طريق: استخدام وحدة من العمل ورأس المال. وعلى ذلك فعندما يشير إلى الأجور المرتفعة والأرباح الهابطة فإنه يقصد أن: الأجور ترتفع بالنسبة للأرباح، ولا يعني أن الأجور المطلقة ترتفع وأن الأرباح المطلقة تهبط. وتلعب الأجور دورًا فعالًا عند تحديد تقسيم الدخل بين العمل ورأس المال، وتتوقف الأرباح على الأجور العالية أو المنخفضة لا على أي شئ آخر.

كيف تحدد الأجور؟

إن الثمن الطبيعي للعمل يساوي السعر النقدي الضروري؛ ليمكن العمال من الحصول على الأجر الحقيقي لمستوى الكفاف، وبذلك يحافظون على كيانهم. ويدل هذا على أن معدل الأجور – مع زيادة السكان – مترجمًا بالنقد يجب أن يرتفع؛ لأن أحد العناصر الرئيسية التي يستهلكها العمال –ألا وهي "السلع الزراعية" – تخضع لتناقص الغلة. وعلى ذلك فمعدل الأرباح على رأس الأموال يميل إلى الهبوط، مع ازدياد عدد السكان وتجميع رأس المال. فمعدل الربح فوق الصفر يشجع الممولين على التجاوز عن استهلاك جميع دخلهم؛ فيدخرون جزءًا منه، ثم يستخدمون مدخراتهم في استخدام عمال إضافيين للتوسع في الإنتاج. وعلى ذلك فتجميع رأس المال هو: القوة الأساسية في النظام الاقتصادي، وتدفع إلى الحركة لسلسلة من النتائج. وإذا فرضنا أن معدل الأجور كان في الأصل عند السعر الطبيعي، فإن إضافة المدخرات إلى مخصصات الأجور الموجودة بقصد استئجار العمل –تدفع بمعدل الأجور فوق سعره الطبيعي؛ لأن معدل الأجور عبارة عن: مجرد حجم مخصصات الأجور مقسومة على عدد العمال. وينفق جماعة العمال دخلهم الإضافي على الحاصلات الزراعية وعلى السلع المصنوعة. وهذا الاتفاق بواسطة العمال قد يُنشط إنتاج بعض السلع ويُقلل إنتاج البعض الآخر، وذلك عن طريق تغير الأسعار. وبما أن العمال يحصلون على أزيد من الأجر الطبيعي: فهم يزدادون في العدد وفي ميزانيات الآباء –يحل الطعام اللازم لإطعام الأبناء

الجدد محل الكماليات النسبية التي كانوا يتمتعون بها؛ فيحدث تحول في الإنتاج ناحية السلع الزراعية التي يزيد عليها الطلب. وبدخول هؤلاء الأبناء فعلًا في سوق العمل؛ يبدأ معدل الأجور في الانخفاض، إذا حدث أن مخصصات الأجور لم تزد بزيادة تجميع رأس المال.

ومن وجهة النظر الاقتصادية العامة فإن عملية تجميع رأس المال وازدياد السكان تؤدي إلى زيادة مجموع الأجور، وقد تؤدي أو لا تؤدي إلى زيادة أرباح رأس المال؛ فإن كمية رأس المال الثابت والدائر تزداد، ولكن معدل الأرباح يهبط. وسرعة هبوط معدل الربح بالنسبة لزيادة رأس المال هي التي تحدد ما إذا كان مجموع الأرباح ينخفض فنسبة مجموع الأجور إلى مجموع الأرباح ترتفع إذا ارتفعت نسبة الأجور إلى الربح لكل وحدة من العمل ورأس المال.

وليس من الضروري أن تؤدي نتائج تجميع رأس المال إلى ما ذكرناه بالضبط؛ فتجميع رأس المال يتم باستمرار طالما أن معدل الربح يزيد على المستوى الأدنى. كما أن عدد السكان يزداد طالما أن العمال يحصلون على أجر حقيقي أزيد من الحد الأدنى المعتاد. ويسلم ريكاردو أنه من الممكن جدًا لتجميع رأس المال أن يحدث بسرعة أزيد من نمو السكان لمدة طويلة، وفي هذه الحالة تظل الأجور فوق سعرها الطبيعي. ومن الممكن جدًا أن يحدث هذا في الأقاليم المستوطنة حديثًا، حيث يكون إيجار الأرض

منخفضًا نسبيًا لتوفر الأرض الخصبة، ويكون عائد العمل ورأس العمل مرتفعًا نسبيًا.

ويرى ريكاردو أنه في النظم الاقتصادية الناضجة يحوم معدل الأجور الحقيقي حول مستوى الكفاف العادي؛ فتجميع رأس المال يؤدي إلى زيادة معدل الأجور النقدي والحقيقي، ولكن ارتفاع معدل الأجر الحقيقي يكون مؤقتًا فقط؛ لأن النمو السريع في عدد السكان الناتج من هذه الزيادة يرجع بالأجر الحقيقي القهقري إلى الحد الأدنى الاعتيادي. ومع ذلك فالأجر النقدي يستمر في الزيادة ويمكن الحصول على الحاصلات الغذائية الإضافية بزراعة الأرض الأقل خصوبة؛ فيزداد ثمن الأطعمة. وبما أن الطعام هو العنصر الأساسي في ميزانية العمال، فإن زيادة تكاليف مستوى الكفاف للعمل تؤدي إلى زيادة معدل الأجر النقدي؛ ويؤدي هذا بدوره إلى ضغط معدل الربح في الزراعة والصناعة. ولكن قلة معدل الربح يقلل من معدل تجميع رأس المال؛ ويؤدي هذا بدوره إلى هبوط مستوى الدخل القومي. وأخيرًا إذا هبط معدل الربح إلى المستوى الذي لا يضمن تعويضًا مناسبًا لمتاعب ومخاطر تجميع رأس المال الإضافي؛ فإن النظام الاقتصادي يصبح في حالة توقف (ثبات) فلا تحدث زيادة في رأس المال أو عدد السكان، وترتفع الإيجارات، ويصل معدل الاجر الحقيقي إلى حده الأدنى، ويقترب معدل الربح من درجة الصفر.

٦- مدلولات السياسة الاقتصادية:

لقد تأثر ريكاردو في نظرته السياسيه الاقتصادية بآراء أصحاب نظرية المنفعة في عصره. فهو يهدف من هذه النظرية إلى الحصول على أعظم خير لأكبر عدد من الناس. ويرى أن سياسة بعض الحكومات تضر بهذا الهدف، مثل: سياسة الرسوم الجمركية. فهو يبين مع افتراض صعوبة حركة عوامل الإنتاج الدولية أن الدول المشتركة في التجارة يمكنها أن تزيد في دخلها الحقيقي، عن طريق: تخصيص كل منها في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة في تكاليف الإنتاج.

ويرى ريكاردو أن حرية التجارة تمكن الدول من جني فوائد التخصص وتقسيم العمل على أساس دولي. فالدخل العالمي يمكن أن يزيد باستخدام الموارد الطبيعية بدرجة أكبر من الكفاءة والمقدرة. كما أن امتداد سوق الصادرات والواردات يسمح بزيادة تجميع رأس المال في داخل كل دولة، عن طريق زيادة الدخل. كما يسمح بتشجيع الاختراعات. ويرى ريكاردو أن حرية استيراد الحبوب في بريطانيا تخفف الضغط عن الأرباح، بجعل أسعار السلع الزراعية منخفضة؛ وبذلك تنخفض الأجور. والاستثناء الوحيد لنظرية حرية التجارة الذي يقره ريكاردو وعلماء الاقتصاد الكلاسيكيون هو: فرض عوائد جمركية لحماية الصناعات الناشئة التي تلائم ظروف الدولة، التي تقوم فيها هذه الصناعات على أن يكون ذلك لزمن محدود، وعلى أن تقتصر الحماية الجمركية على الحالات التي يكون

فيها ضمان على أن الصناعات التي ترعاها الحماية الجمركية يمكنها بعد مدة أن تستغني عن هذه الحماية.

ومن مظاهر التحليل الكلاسيكي للتجارة الدولية أن علماء الاقتصاد الكلاسيكيين يفترضون أن العمل ورأس المال عديما الحركة من الوجهة الدولية؛ لأنهم يظنون أن العمل ورأس المال أقل ميلًا للحركة دوليًا منها داخليًا. ويقول ريكاردو أن التجربة قد أثبتت أن عدم ضمان رأس المال، وعدم ميل الإنسان إلى مغادرة مسقط رأسه؛ يعوقان هجرة رأس المال. وهذه المشاعر تغري معظم أصحاب الأملاك أن يقنعوا بمعدل ربح قليل في وطنهم بدلًا من أن يبحثوا لرءوس أموالهم عن معدل ربح أكبر في الدول الأجنبية. وينظر رجال الاقتصاد الكلاسيكيون نظرة مختلفة للدول المستعمرة فهي لا تعتبر كدول تقوم بتبادل السلع مع الدول التي يتبعون لها، بل يعتبرونها كمؤسسات زراعية أو صناعية تقع على مشارف مجتمع كبير يضم المستعمرات والدول التي تحكمها. فالتجارة بينها لا تعتبر تجارة خارجية، بل تعتبر كالتبادل بين المدن والريف تخضع لمبادئ التجارة الداخلية. وانتقال رأس المال والعمل إلى المستعمرات يعود بالفائدة على الدول القديمة التي تمتلكها، عن طريق: زيادة معدل الربح بإمدادها بالمواد الغذائية والخامات الرخيصة.كما أن المهاجرين إلى المستعمرات يستفيدون؛ لأنهم ينتقلون من مكان تكون فيه المقدرة الإنتاجية قليلة إلى مكان تزيد فيه المقدرة الإنتاجية؛ ولكي يمكن الحصول على أفضل المزايا يجب أن

تكون حركة انتقال رأس المال والعمل إلى المستعمرات خاضعة للنظام الحكومي.

وقد بحث الاقتصاديون الكلاسيكيون نتائج انتقال رأس المال إلى الخارج على ميزان المدفوعات، وأهم نقطة في بحثهم هي: أنهم يعتقدون أن معيار الذهبي يؤدي إلى قياس نظام أوتوماتيكي للتوازن.

ويؤيد ريكاردو إلغاء قانون الفقراء في إنجلترا. أي: تقديم العون إلى العاطلين الذي كان قائمًا في الوقت الذي ألف فيه كتابه، فهو يصر على أنه بتقديم الطعام إلى كل من يطلبه معناه زيادة الطلب إلى ما لا نهاية على المخلوقات البشرية. في حين أن الحد من زيادة السكان لا يتأتى إلا بترك عقود العمل بين العمال الفقراء وأصحاب العمل حرةً من كل قيد؛ فيؤدي ذلك إلى تحديد كمية العمل في السوق بما يتفق، والطلب الحقيقي على العمل. ويُبدي ريكاردو أسفه للاتجاهات الفكرية لزيادة عدد السكان عن الحد اللازم؛ مما يؤدي إلى هبوط معدل الأجور عن المعدل الطبيعي.

ويوجه ريكاردو اهتمامًا خاصًا لنظام الضرائب، فهو يحاول أن يكتشف على من يقع العبء الأخير لمختلف الضرائب. وهو في هذا المجال يفرق بين العمل المنتج وغير المنتج. وهو يعتبر كل الذين لا يساهم عملهم بطريق مباشر أو غير مباشر في إنتاج الثروة، كمستهلكين غير منتجين. وهو يذهب إلى حد اعتبار أن جزءًا من استهلاك العمال المنتجين

غير منتج، إذا كان هذا الجزء يتكون من كماليات لا تساعد على تحسين قدرات إنتاج العمال المستهلكين، أو لا تساعد في تنشئة عمال منتجين.

ويرى ريكاردو أن جميع الضرائب تُدفع في النهاية إما من الدخل العام للدولة، أو من رأس المال. فإذا لم يكن هناك زيادة في الإنتاج، أو نقص في الاستهلاك غير الإنتاجي عند رفع قيمة الضريبة؛ فإن النظام الضريبي في هذه الحالة يعوق نمو رأس المال. فعند فرض ضريبة معينة على المنتجات الزراعية الأساسية؛ يزيد سعر هذه المنتجات بما يساوي قيمة الضريبة؛ فيزداد بذلك معدل الأجور العامة؛ مما يؤدي إلى نقص معدل الأرباح، ويقلل من سرعة تجميع رأس المال. والضرائب التي حظيت بأقل معارضة من جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين –هي الضرائب على الكماليات وعلى إيجارات الأراضي. ففي حالة ضرائب الإيجارات يقع العبء على أصحاب الأملاك الذين لم يكونوا يعتبرون من المدخرين. وفي حالة الضرائب على الكماليات فإن الضريبة لا تؤدي إلى زيادة الأجور، وبالتالي إلى نقص معدل الأرباح؛ لأن الكماليات لا تدخل في حساب ميزانية العمال الاعتيادية..ومن هذا ينصح أن تَدَخُّل الحكومة يجب أن يكون لأقل حد ممكن، حتى تسود القوانين الاقتصادية. كما أن الرسوم الجمركية العالية تؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية. وإعانة الفقراء تشجع على زيادة عدد السكان. وتخصيص جزء من الإنتاج القومي لاستعماله في الأغراض غير المنتجة؛ يقلل من القوى اللازمة لخلق التنمية

الاقتصادية. وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون يعتقدون اعتقادًا جازمًا أنه بإزالة التدخل الحكومي يمكن تشجيع وتنشيط التنمية الاقتصادية، والإقلال من الفاقة.

٧- تقييم التحليل الاقتصادي الكلاسيكي:

إن الاقتصاد الكلاسيكي عبارة عن: تصوير بارز لنظرية التنمية العامة المتحركة، وهو في الأصل تحليل للعملية التي بواسطتها يمكن استخدام جزء من الفائض الاقتصادي للمجتمع في تجميع رأس المال. فالمظهر الأساسي لنظرية التنميه عند الكتاب الكلاسيكيين هو: تكوين رأس المال وتحليلهم هذا يبرز كثيرًا من المظاهر الهامة لعملية تجميع رأس المال. هذا ويرجع تشاؤمهم فيما يختص بالآمال المرتقبة لاستمرار تجمع رأس المال، وزيادة دخل الفرد إلى افتراضين، وهما: تناقص الغلة التاريخي، ومبدأ مالتس الخاص بعدد السكان. ولكن التاريخ أثبت فيما بعد أن الكتاب الكلاسيكيين كانوا يقللون من أهمية التقدم الفني الذي يمكن أن يوازن تناقص الغلة. وقد ألغت سرعة التقدم الفني حججهم فيما يختص بانخفاض معدل الربح وزيادة إيجارات الأراضي. كما أن نظرية مالتس الخاصة بالسكان ليست ملائمة لتفسير التغيرات التي طرأت على عدد السكان في العالم الغربي، وعلى هذا فاستنتاجاتهم الخاصة بتوقف التنمية الاقتصادية تعتمد على افتراضين غير صحيحين ومخالفين للواقع، وخصوصًا فيما يختص بسير النظام الاقتصادي في العالم الغربي.

وحسب آرائهم فإن موجات الكساد تنتج من زيادة المضاربات عن الحد المعقول، ومن التغيرات المفاجئة في خطوط سير التجارة. ويعتقد رجال الاقتصاد الحاليون أن مشكلة الاحتفاظ بالتوظيف الشامل ليست بالسهولة التي صورها الكلاسيكيون، كما أن وصفهم لعملية ضبط ميزان المدفوعات وتصحيح وضعه يجب أن يعدل على أساس وجود ظروف لا يكون فيها التوظيف شاملًا. وتقوم تحليلات أصحاب النظرية الكلاسيكية على أساس بيئة يحدث فيها النمو تدريجيًا، حيث تسود المنافسة الحرة وتوجد فيها: منظمات، ومؤسسات، ومواقف، وقدرات ملائمة للتنمية. وتحتاج تحاليلهم وتوصيات سياستهم الاقتصادية إلى تعديلات بالقدر الذي لا تسود فيه مثل هذه الظروف.

الباب الثاني

التحليلات الاقتصادية الماركسية

قليل من المفكرين في التاريخ من كان له تأثير مباشر أو أكثر انتشارًا من كارل ماركس، فهو صاحب الفلسفة التاريخية التي تنبأت بسقوط الرأسمالية وقيام الاشتراكية. ويؤيد أتْباع ماركس نظام تفكيره بإصرار يقرب من الحماس الديني. وهذا الباب يفحص التحليل الماركسي لعملية التنمية الاقتصادية. وعلى هذا فسيقتصر البحث هنا على ذلك الجزء من تفكير ماركس المتعلق بهذا الموضوع. وبالرغم من أن علم الاقتصاد يكون الجزء الأكبر من نظامه، فإن ماركس يعتبر أكثر من عالم اقتصادي. ويدخل في تحليله علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والنظرية السياسية، والتاريخ، والفلسفة.

١- التفسير المادي للتاريخ:

إن الإطار العام للتحليل الماركسي عبارة عن: تفسير مادي فريد في نوعه للتاريخ، في محاولة لتوضيح أسس وسبب تطور جميع الحياة الاجتماعية. وهو يرفض التفسير التاريخي الذي يشير إلى ما وراء الطبيعة أو القوانين النفسية للطبيعة البشرية، فهو يعتبر ما وراء الطبيعة نوع من التصرف الذي لا معنى له. أما بالنسبة للقوانين النفسية فهو يقول "ليس وعي الإنسان هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي، بل على العكس من

ذلك فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم". والتاريخ بالنسبة لكارل ماركس ليس مجموعة من الأحداث وليدة الصدفة، بل يتبع قوانين معينة تؤدي إلى قيام أشكال من التنظيم الاجتماعي دائمة التغير ودائمة التجدد.

وفي رأيه أن طريقة الإنتاج هي مفتاح السلوك الإنساني. وتشير هذه العبارة إلى نظام اجتماعي معين للإنتاج في مجتمع يتميز بالعناصر الآتية:

١- تنظيم العمل في مشروع للتخصص، والتعاون، ومهارات العمال، وحالة العمل في سياق النظام الاجتماعي فيما يتعلق بدرجات الحرية والعبودية.

٢- البيئة الجغرافية ومعرفة استخدام الموارد الطبيعية والمواد الخام.

٣- الوسائل الفنية والعمليات الفنية والحالة العلمية بوجه عام.

وحسب نظام ماركس فإن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تحدد الطبيعة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة. وتمشيًا مع طريقة الإنتاج توجد مجموعة من علاقات الإنتاج تعتبر من الوجهة القانونية علاقات للملكية، وتحدد علاقات الإنتاج هذه التكوين الطبقي للمجتمع. ويقصد بكلمة "طبقة" مجموعة من الأفراد يحتلون مركزًا متشابهًا، من حيث درجة تملكهم للممتلكات الأساسية للعمليات التي يقوم بها العمال، ومن حيث درجة الحرية الشخصية التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد.

وفي رأس ماركس أن النظام الطبقي لكل مجتمع تحت النظام الاشتراكي يتكون من طبقة سائدة موجهة، وطبقة كادحة مظلومة.

وتؤدي طريقة الإنتاج والعلاقات الإنتاجية إلى تكوين هيكل من الأفكار والنظم يستند إليها. ولا يصر ماركس على أن الأفكار والأنظمة تتكيف إيجابيًا مع طريقة الإنتاج،فبعض الأنظمة الثقافية قد تنشأ مستقلة عنها استقلالًا تامًا. وهو يتمسك بأن مثل هذه القوى الذاتية غير الاقتصادية لا تحدث إلا تأثيرًا ضئيلًا في التطور التاريخي.

ويحدث التطور في المجتمع نتيجة للتغيرات في العناصر المكونة لطريقة الإنتاج والتغيرات في هذه العناصر هي: القوى المستقلة في النظام الاقتصادي الماركسي والأشكال المختلفة للمجتمع قد تزيد في سرعة تطور هذه العوامل الاقتصادية أو تؤخره. ولكن هناك تغير ما في القوى الإنتاجية يحدث في جميع الأحوال الاقتصادية ففي المراحل الأولى لأي نظام اجتماعي معين تكون قوى الإنتاج المادية متفقة مع علاقات الإنتاج والآراء والنظم القائمة على هذه العلاقات. وفي هذه الفترة تكون علاقات الإنتاج القائمة عبارة عن صور لتطور القوى الإنتاجية، ولكن التغيرات في علاقات الإنتاج والبناء الثقافي القائم عليها لا يمكنها أن تلحق بتطور القوى المادية للإنتاج، وعند مرحلة معينة تتصادم القوى الإنتاجية مع علاقات الإنتاج فتنشأ الثورة الاجتماعية، لأن علاقات التملك القائمة تعمل كأغلال بالنسبة لقوى الإنتاج.

فالصراع الطبقي: هو طريقة العمل التي يتم بها التغيير، فإذا ما نضجت علاقات الإنتاج، واشتدت بينما تستمر قوة الإنتاج في التطور فإن الخطوط الفاصلة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المظلومة تصبح أكثر عمقًا وظهورًا بالطبقة المهضومة التي تهب لتحصل على كسب عن طريق تعديل علاقات التملك القائمة تحاول أن تفرض نفسها، وتحصل على إشراف سياسي. وبما أن هذه الطبقة ترتبط بالقوى الإنتاجية الشديدة القوة فإن نجاحها يكون مضمونًا. وتنشأ مجموعة جديدة من علاقات التملك تتلاءم مع التوسع في قوى الإنتاج الجديد، ومع حدوث تغيير في علاقات الإنتاج. فإن البناء الشامل للأفكار والنظم القائمة على هذه العلاقات يتغير بسرعة بدرجة قليلة أو كبيرة. وحسب رأي ماركس يتبع التاريخ دورة ثورية تتكون من: تطور تقدمي، ثم مقاومة للتغير في الأنظمة القائمة، ثم اضمحلال، ثم ثورة. ويميز كارل ماركس بين أربعة أنظمة اجتماعية في التاريخ ١- الشيوعية البدائية. ٢- حالة العبودية القديمة. ٣- الإقطاع. ٤- الرأسمالية.

ولو أن معظم المراقبين الغربيين يتفقون على أن المادية التاريخية لكارل ماركس فلسفة إيحائية عالية للتاريخ. فالقليون منهم هم الذين يوافقون على أن نظرية ماركس هي المفتاح لحل أسرار التطور الاجتماعي. فهم لا يوافقون على رأيه القائل بأن كل نظام اقتصادي اجتماعي يمر بنفس الدورة التي تتكون من مولد النظام، ثم تطوره التقدمي، ثم

الاضمحلال، ثم الوفاة. كما أنهم لا يوافقون على افتراضه أن الصراع الطبقي هو: الوسيلة الوحيدة التي تؤدي إلى حدوث التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التغيرات الاقتصادية. وبالاختصار فإن نظرية ماركس ككل النظريات المستندة إلى عامل واحد تتسم بطابع البساطة والتعميم.

٢- نظرية القيمة الفائضة:

يعتبر كارل ماركس رجلًا ثوريًا كرس جهوده لقلب النظام الاجتماعي القائم، فدراسته السابقة من التاريخ ما هي إلا أساس لإبراز اهتمامه بطبيعة وأسباب تفكك النظام الرأسمالي.

ونظرية ماركس الخاصة بالقيمة الفائضة هي الإطار الذي عليه يبني تحليله للتنمية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي، فطبقة الرأسماليين تمتلك كل وسائل الانتاج، والطبقة الأخرى هي: الطبقة العاملة التي تبيع قوة العمل التي تمتلكها. فعرض قوة العمل ووسائل الإنتاج القائمة لها القدرة على إنتاج سيل من السلع يزيد على القدر الذي تدعو الحاجة إليه للاحتفاظ بعرف العمل ومجموع المعدات بدون مساس. وبعبارة أخرى فإن النظام الاقتصادي يقدر على إنتاج فائض يزيد على قيمة احتياجات المعيشة للعمال، وقيمة المواد الخام، والمعدات اللازمة للإنتاج.. وهذا ما يسميه ماركس بقيمة الفائض. وهذا الفائض يجني ثماره طبقة الرأسماليين في شكل صافي أرباح وفوائد وإيجارات.

كيف ينشأ الفائض وكيف يتمكن الممولون من الحصول عليه؟ إن قوة العمل في رأي ماركس التي يشتريها الممولون في السوق ويستهلكونها في عملية الإنتاج لها خاصية فريدة لإنتاج ما يزيد عن قيمتها عند استعمالها. فقيمة قوة العمل: هي عبارة عن قيمة وسائل المعيشة الفردية لإبقاء العمال على قيد الحياة – وهناك السؤال: كيف تجعل الأجور الفعلية مساوية لقيمة قوة العمل؟ إن حل ماركس لهذه المسألة يتضمن فكرة الجيش الصناعي الاحتياطي، وحسب نظريته فإن مجموع توظيف العمال يحدده حجم رأس المال المختزن وحالة الفنون الصناعية " تكنولوجيا ". وفي حالة معينة من الفنون الصناعية لا يمكن إحلال العمل محل معدات رأس المال. وفوق ذلك ففي أي وقت معين يزيد المعروض عن العمل عن حجم التوظف الذي يمكن لقدرة استخدام رأس المال المختزن أن يحققه. وعند ذلك تقوم المنافسة بين الجيش الصناعي الاحتياطي وبين القوة العاملة المستخدمة؛ مما يؤدي إلى هبوط الأجور إلى مستوى الكفاف. ومن جهة نظر ماركس يستحيل أن تنشأ القيمة الفائضة من المواد الخاص ومعدات رأس المال المستخدمة في الإنتاج بدلًا من قوة العمل.

وقيمة مجموع الإنتاج في النظام الاقتصادي لأي فترة هي عبارة عن مجموع ثلاثة عناصر، وهي: رأس المال الدائم (وهو قيمة المواد الخام والمؤسسة التي تستخدم في الإنتاج)، ثم رأس المال المتغير (وهو: قيمة العمل المستعمل في تلك الفترة)، ثم القيمة الفائضة. وهدف أصحاب

رؤوس الأموال هو: زيادة حجم القيمة الفائضة التي يحصلون عليها وهذا الهدف يمكن تحقيقه مع استخدام قوة معينة من العمل بواسطة زيادة معدل الاستغلال.

وهناك ثلاثة طرق للوصول إلى ذلك:

أولًا: زيادة ساعات العمل اليومي.

ثانيًا: تخفيض الأجور المدفوعة إلى أقل من مستوى الكفاف، وهذه الطريقة لا يمكن استخدامها إلا لفترة مؤقتة؛ لأن العمال يجب أن يحصلوا على أجور تعادل مستوى الكفاف على الأقل؛ لكي يمكن الاحتفاظ بالمعروض من العمل.

ثالثًا: يمكن زيادة الفائض الاقتصادي الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال. وذلك برفع مستوى القدرة الإنتاجية للعمال عن طريق: إحداث تغيير في حالة الفنون الصناعية. وبالنسبة لنقطة التقدم الفني نجد فارقًا كبيرًا بين ريكاردو وماركس. فبينما يقلل ريكاردو من قيمة التقدم الفني على إعتبار أنه لا يمنع الوصول في آخر الأمر إلى حالة التوقف الاقتصادي، فإن ماركس يوليه أهمية كبرى؛ لأنه يرى أن استمرار التقدم في الفنون الصناعية يؤدي بالرأسمالية إلى مصيرها المحتوم؛ لأن كل صاحب رأس مال يحاول أن يتفوق على منافسيه في الصناعة بإدخال الآلات الحديثة المحسنة؛ لكي يحتفظ بمكانه النسبي. وهذا يتطلب زيادة ما ينفقه على

العمال والمواد الخام ومعدات رأس المال، وذلك بزيادة تجميع رأس المال، وإعادة استثمار أرباحه.

٣- التنمية الاقتصادية في ظل الرأسمالية:

يقول ماركس في بيان قوي عن الطريق الذي يمتد أيام الرأسمالية: "لم يعد العامل الذي يكد من أجل نفسه هو الذي يجب أن يجرد من أملاكه، بل صاحب رأس المال الذي يشغل كثيرًا من العمال ونزع الملكية هذا يتم عن طريق القوانين الكامنة في الإنتاج الرأسمالي نفسه. إذ أن واحدًا من الرأسماليين يقضي على كثيرين من طبقته دائمًا بسبب تركيز رأس المال. ففي نفس الوقت الذي تجرد فيها فئة قليلة من الرأسماليين كثيرين من زملائهم من أملاكهم ينشأ نوع من التعاون يزداد باستمرار في العملية التي يقوم بها العمال، ويزداد استخدام الفنون الصناعية وزراعة الأرض بطريقة نظامية، وتحويل وسائل العمل إلى وسائل مشتركة، وبحث اقتصاد في وسائل الإنتاج عن طريق استخدامها كوسائل إنتاج للعمل الاشتراكي المتحد..كما يزداد اشتراك الشعوب في التجارة الدولية. ومع التناقص المستمر في عدد أقطاب الرأسماليين الذين يغتصبون ويحتكرون كل المزايا الناجمة من التحول في عملية الإنتاج؛ يزداد البؤس والظلم والعبودية والاستغلال للعمال. ولكن إلى جانب ذلك تنتشر الثورة بين طبقة العمال التي يزداد باستمرار عددها واتحادها وتنظيمها، وذلك بواسطة: نفس الطريقة التي تتم بها عملية التنمية الرأسمالية. ويصبح احتكار رأس المال أغلالًا تقيد طريقة الإنتاج

التي نشأت وازدهرت في ظل النظام الرأسمالي، وتركيز وسائل الإنتاج في يد الرأسماليين، وانتشار الروح الاشتراكية بين العمال يصلان إلى نقطة يصبحان فيها غير منسجمين، مع الغلاف الرأسمالي الذي يجمعهما؛ فينشق الغلاف وتحل نهاية نظام التملك الرأسمالي.

ويتضمن التحليل الاقتصادي الطويل الأمد ثلاثة مبادئ، وهي: ازدياد بؤس العمال، وتركيز رأس المال، وانخفاض معدل الربح. وبما أن هذه المبادئ متداخلة فيمكن دراستها معًا. فمركز التحليل الاقتصادي المركسي هو: طبقة الرأسماليين الذين يجردون العمال من وسائل الإنتاج قسرًا. وبما أن الرأسماليين يمتلكون وسائل الإنتاج فكل ما يمكن أن يساهم به العامل هو وقت عمله. ويكرس الرأسماليون كل جهودهم لزيادة تدفق القيمة الفائضة التي يحصلون عليها، ويصبحون قادرين لا على رفع مستوى معيشتهم فحسب، بل يزيدون من قوتهم ونفوذهم في المجتمع. وتزداد القيمة الفائضة بتجميع رأس مال أكثر. وبزيادة حجم القوة العاملة والمبالغ اللازمة لتجميع رأس المال تنتج من القيمة الفائضة نفسها. أما العمل الإضافي المطلوب فيحصل عليه من: ازدياد عدد السكان طالما كانت الأجور العادية كافية لإعالة طبقة العمال وزيادة عددهم.

وفي رأس ماركس أن الظروف الأكثر ملاءمة للعمال هيك تجميع رأس المال في حالة معينة من الفن الصناعي. ففي عملية إعادة استثمار رأس المال قد يزداد الطلب على العمال لسرعة أكثر من الزيادة الطبيعية

في عدد السكان؛ مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة العمال. ولكن حتى في هذه الحالة فإن الزيادة الناتجة في الأجور قد تخلق قوى رد فعل توقف ارتفاع الأجور. فإذا ارتفعت الأجور بسرعة زائدة؛ فقد ينقص معدل الأرباح.. وارتفاع معدل الأجور يشجع على الزواج المبكر؛ وبذلك يزيد المعروف من العمل بسرعة أكبر. وفي هذه النقطة بالذات يقترب تفكير ماركس من تفكير مالتس، ولكن ماركس يستخدم تطور الفن الصناعي "التكنولوجيا" أساسًا للأحداث المقبلة في الرأسمالية. فبدلًا من زيادة تجميع رأس المال بمضاعفة الوسائل الإنتاجية القديمة يلجأ الرأسماليون في حالة حدوث تقدم في الفن الصناعي إلى استخدام الإختراعات التي تقتصد في العمل، والتي تزيد القدرة الإنتاجية لكمية معينة من مدة العمل.

وعندما يقوم كل الرأسماليين في صناعة ما بإدخال إختراع جديد، فإن سعر المنتجات في هذه الصناعة ينخفض تبعًا لقلة كميات العمل اللازمة لإنتاج السلعة. ولكن إذا أمكن لرأسمالي واحد أن يدخل التحسينات الجديدة قبل غيره في صناعة ما؛ فإن قدرة العمل الإنتاجية والأرباح تزداد دون إحداث إنخفاض في السعر؛ لأن كمية ما ينتجه لا تعدو أن تكون كسرًا صغيرًا من مجموع الناتج في السوق، ولكن سرعان ما يحذو المنافسون حذوه محاولين اقتسام الأرباح الزائدة، ولأن ضغط الأسعار من جانب الذين يدخلون التحسينات يضطرهم إلى ذلك. وقد لا يتمكن كثيرون منهم أن يقاوموا المنافسة فينزلون من طبقة الرأسماليين إلى طبقة

عامة الشعب؛ وبذلك يزداد الاتجاه إلى تركيز رأس المال في أيدي عدد أقل ثم أقل.

ومن النتائج الهامة الأخرى تجميع رأس المال عن طريق المستحدث من رأس المال الثابت خلق فائض من طبقة العمال من بين السكان. فالزيادة الذاتية لرأس المال بواسطة استخدام الآلات تتناسب تناسبًا طرديًا مع عدد العمال الذين يفقدون وسائل عيشهم بسبب الآلات. وهؤلاء العمال الذين يفيضون عن حاجة الصناعة نتيجة استخدام الآلات، إما يصيحون عاطلين، وإما يتجهون نحو فروع أخرى من الصناعة يسهل الدخول فيها. فيغمرون سوق العمل؛ فينخفض سعر القوة العاملة عن قيمتها. وعلى ذلك فالنظام الرأسمالي نظام متفجر غير مستقر فهو يلفظ العمال بسرعة أزيد من سرعة استئجارهم. وفي حالة بقاء الفنون الصناعية مستقرة، فإن الطبقة العاملة قد تتاح لها فرصة الكسب مع زيادة تجميع رأس المال. ولكن الإختراعات التي تقتصد في العمل تسير بسرعة كبيرة؛ مما يجعل الجيش الصناعي الإحتياطي يتضخم مع زيادة عدد السكان. كما أن كبار الرأسماليين يمتصون مؤسسات الصغار منهم وتحل الآلات محل الصناع المهرة. والذين يسعدهم الحظ من العمال فيجدون عملًا يصبحون مستعبدين لحياة مملة خالية من البهجة تسير على وتيرة واحدة. وأسوأ من ذلك فإن المنافسة بين المتعطلين للحصول على عمل تمكن أصحاب رؤوس الأموال من تخفيض الأجور إلى مستوى يقرب من المجاعة. فلا

يكتفون بإطالة ساعات العمل اليومي، بل يقتصدون من الأجور قيمة فائضة أكبر. وقد يلجأ الممولون بسبب قيام المنافسة بينهم إلى تشغيل النساء والأطفال فوق طاقتهم بأجور أقل من أجور الرجال فيزداد عدد الذين يقاسون من البؤس. وبالرغم من زيادة حجم القيمة الفائضة نتيجة لزيادة الإنتاج، فإن المنافسة بين أصحاب رؤس الأموال تصبح أكثر بشاعة؛ بسبب انخفاض معدل الربح.

وقد يؤدي تقدم الفنون الصناعية إلى رخص عناصر رأس المال الثابت. ومعنى هذا أن الإختراعات قد تقلل من تكاليف رأس المال بالنسبة للوحدة الإنتاجية. كما تقلل تكاليف العمل بزيادة مقدرة العمال في صناعة الآلات وفي تشغيلها. وعندما يواجه الرأسماليون بنقص معدل الربح، فإنهم يبذلون جهدهم للاحتفاظ بمعدل الربح بزيادة ساعات العمل اليومي وزيادة سرعته وإنقاص الأجور. وبعبارة أخرى بزيادة معدل الاستغلال وزيادة على ذلك عندما يقل معدل الربح ويتجه الرأسماليون الأقوياء إلى تجريد إخوانهم الضعفاء؛ فإن تركيز رأس المال في أيديهم يجلب لهم بعض التعويض المؤقت. ومع ذلك فإن هذا يؤدي إلى زيادة عامة في التكوين العضوي لرأس المال، وإلى هبوط أزيد في معدل الربح؛ مما يسبب نقصًا في معدل تجميع رأس المال. وهذا الاتجاه نحو الركود الاقتصادي يهدد أسس النظام الرأسمالي.

ويميز ماركس بين ثلاثة أسباب منفصلة للأزمات الاقتصادية، وهي: هبوط معدل الربح، وعدم التناسب بين أنواع الإنتاج المختلفة، ونقص الاستهلاك. وتستند نظرية الهبوط الطويل الأمد في معدل الأرباح إلى الزيادة الطويلة الأجل للتكوين العضوي لرأس المال، وإلى ارتفاع أجور العمل. وحتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل للعمال فإن أجورهم تكون في مستوى الكفاف. ولكن بعد تلك النقطة فإن ضغط تجميع رأس المال؛ يؤدي إلى رفع مستوى الأجورن، ويقلل من معدل الربح. وهذا الهبوط في معدل الربح يقلل من تجميع رأس المال بدرجة تؤدي إلى حدوث أزمة. ومن العوامل التي تؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي: قيام محاولات جنونية من جانب الرأسماليين، في محاولة لتجنب هبوط معدل الربح، عن طريق: مجاذفات تخمينية لا تستند إلى أسس اقتصادية سليمة، وتفضي إلى نتائج وخيمة.

وعند حلول أزمة من الأزمات يكون هناك اندفاع نحو تصفية الأعمال، وتصبح النقود هي السلعة الوحيدة المطلوبة، مما يعطل وظيفتها كوسيلة للتبادل. ويحجم الكثيرون عن سداد الديون المستحقة عليهم؛ فيزداد اشتداد الأزمة بانهيار النظام الائتماني، ويزداد عدد العمال المتعطلينن وتهبط الأجور إلى مستوى يقرب من المجاعة. ويتلقي صغار الرأسماليين ضربات قاصمة في رؤوس أموالهم، إما تفقد، وإما تمتص بواسطة أقوياء الرأسماليين. وعلى أي حال فانخفاض الأجور وضياع رأس المال

والإقلال من المجاذفات التخمينية تزيد من معدل الربح؛ فتبدأ موجة مد جديدة من الاستثمار. والسبب الثاني من أسباب الأزمات وهو: عدم التناسب بين أنواع الإنتاج، فهو يشير إلى الأخطاء من جانب الرأسماليين في تقديرهم للأسواق. فالإنتاج الرأسمالي معقد جدًا، والرأسماليون الذين يعملون بمفردهم يلمون المامًا قليلًا بحالة السوق، وبطرق تصرف منافسيهم. لدرجة أن زيادة الإنتاج عن الحد المطلوب يمكن أن تحدث في قطاعات هامة من الاقتصاد؛ مما يؤدي إلى سرعة قيام أزمة عامة.

وفي تفسيره للأزمات الناتجة عن نقص الاستهلاك يقول ماركس: "إن قدرة الاستهلاك عند أصحاب رؤوس الأموال تحد منها نزعتهم إلى تجميع رأس المال، وجشعهم لزيادة أموالهم، ولإنتاج قيمة فائضة على مدى واسع" وهذا أحد قوانين الإنتاج الرأسمالي الذي تفرضه الثورات المتواصلة في طرق الإنتاج نفسها، وما يتبعها من نقص في قيمة رأس المال القائم، كما تفرضه المنافسة. وضرورة تحسين الإنتاج وزيادة مقداره من أجل المحافظة على النفس، وخوفًا من عقوبة الفشل. وهذا الاتجاه نحو تجميع رأس المال في رأي ماركس يزيد من حجم طبقة العامة؛ ويؤدي إلى زيادة نسبية في عدد السكان، ويهبط بمستوى الأجور إلى مستوى الكفاف. ومع تقدم القدرة الإنتاجية فإنها تجد نفسها على خلاف مع الأسس الضيقة التي يقوم عليها الاستهلاك؛ ذلك لأن القدرة الاستهلاكية للعمال محدودة؛ بسبب فقرهم. بينما قدرة أصحاب رؤوس الأموال يحد منها جشعهم في زيادة تجميع رأس

المال، وما ينتج عن ذلك من عجز صناعات السلع الاستهلاكية عن امتصاص إنتاج السلع الرأسمالية؛ بسبب اتجاها إلى زيادة الإنتاج العام عن الحد الضروري. ويظهر ذلك في شكل أزمات فترية وركود اقتصادي.

٤- الاستعمار والأمبيريالية:

يصر ماركس على أن التوسع الاستعماري الأول لعب دورًا هامًا في إقامة النظام الرأسمالي. فاكتشاف الذهب والفضة في أمريكا، واستعباد السكان الأصليين وتسخيرهم في المناجم، ثم القضاء عليهم، وغزو جزر الهند الشرقية ونهبها، وتحويل أفريقيا إلى مستعمرة لاصطياد العبيد، والإتجار فيهم،كل هذه كانت وسائل كبرى من الوسائر الأولية لتجميع رؤوس الأموال. كما أن اتساع الأسواق العالمية التي صحبت النظام الاستعماري خلق طلبًا كبيرًا على السلع التي لم يكن من المستطاع إشباع الرغبة فيها في المجتمع الإقطاعي القديم. ومن جهة أخرى، فإن التجارة الخارجية استمرت تقوم بدور هام مع تطور النظام الرأسمالي، فبواسطة هذه التجارة أمكن للدول الرأسمالية القديمة أن تستفيد من اتساع الأسواق؛ لتصريف مصنوعاتها، ومن المصادر الرخيصة للمواد الغذائية والمواد الخام. وللحصول على أكبر فائدة من هذه التجارب نشرت الدول الرأسمالية الناضجة نفوذها، وشددت قبضتها على المناطق الفقيرة في العالم بتكوين إمبراطوريات استعمارية. وبعبارة أخرى يقول الماركسيون: إن الاستعمار قد أعد لزيادة استغلال الدول الفقيرة لمصالح الأمم الرأسمالية المتقدمة.

وتزداد أهمية الأسواق الخارجية عندما يصل النظام الرأسمالي إلى مرحة الاحتكار. ويحدث هذا عندما يقضي تركيز، وتمركز رأس المال تدريجيًا على معظم مناطق المنافسة الحرة في النظام الاقتصاديح فتظهر الإمبيريالية عند هذه المرحلة. ويقول الماركسيون "إنه عند هذه النقطة من التطور الرأسمالي، فإن قوى الركود المتمثلة في نقص معدل الربح. وزيادة الإنتاج المؤمن تضغط بدرجة أشد على النظام الاقتصادي؛ فتتجه الدول الرأسمالية القديمة أكثر وأكثر إلى القطاع الخارجي، حتى يمكنها تأخير انهيارها النهائي. ويصبح تصدير رأس المال إلى المناطق المتأخرة، حيث يكون معدل الربح مرتفعًا وسيلة كبرى من وسائل محاولة الحد من الاتجاه نحو الركود. كما يساعد وجود القطاع الخارجي على تصدير السلع؛ مما يخفف الضغط عن زيادة الإنتاج في الداخل. وفي المناطق المستعمرة لا بد من القضاء على المقاومة؛ لكي يتمكن الأجانب من وجود منافذ مريحة لرؤوس أموالهم. كما أن كل دولة رأسمالية تسعى إلى أبعاد منافسة الدول الرأسمالية عن مناطق نفوذها؛ وبذلك لا يستفيد أهالي الدول الفقيرة المستعمرة شيئًا، وتنهار عوائدهم وتقاليدهم، وتقضي الواردات الصناعية الرخيصة على الحرف الوطنية، وتحرم الغالبية العظمى في تلك الدول من وسائل إنتاجهم.

وبالرغم من كل ذلك، فإن هذا لا يحول دون ظهور التضارب في النظام الرأسمالي، فبعد اقتسام العالم بواسطة الدول الغنية؛ فإن كلا منها تتغلب على الأخرى في محاولة لحل مشاكلها الاقتصادية بمد مناطق

نفوذها. وتتميز مثل هذه الفترة بقيام الحروب بين الدول الاستعمارية الكبرى بقصد إعادة تقسيم العالم. ولكن في نفس الوقت تبدو نقائص النظام الرأسمالي أكثر وضوحًا، ويزداد الصراع الطبقي داخل الدول الاستعمارية القديمة، وتزداد الروح الوطنية في الدول المستعمرة. والنتيجة النهائية في نظر ماركس هي: تحطيم النظام الرأسمالي، وظهور النظام الاشتراكي.

٥- تقييم التحليل الماركسي:

يقول ماركس إن كل النظام الرأسمالي بطبيعته نظام شديد التناقض كما يبدو في كل نشاط اقتصادي، وفي كفاحه من أجل قيام مجتمع جديد. يرى ماركس أن أشد القوى تأثيرًا في إقامته هي قوانين النظام الرأسمالي نفسه، فلا يمكن لأي شئ أن يحول دون تحطيم النظام الرأسمالي لنفسه. فالاقتصاد الرأسمالي يحمل في طياته مصيره المحتوم، وكما أن النظام الرأسمالي مُقضى عليه لا محالة، فكذلك لا بد للنظام الاشتراكي من الخروج إلى حيز الوجود.. وما على أتباع ماركس إلا أن يقبلوا هذه العقيدة لكي يظهر الهدف المنشود في حينه.

ولكن الوقت قد مر وما زال الماركسيون ينتظرون. وإذا تناولنا نظرية زيادة بؤس الطبقة العامة مثلًا لوجدنا أنها غير صحيحة؛ فأجور العمال في الدول الرأسمالية من الواضح أنها لم تظل قريبة من مستوى الكفاف، بل من الملاحظ أن أجورهم الحقيقية استمرت في الزيادة مع التقدم الرأسمالي. وقد

بالغ ماركس في نتائج التقدم الفني الصناعي بالنسبة للبطالة فقد ألحق الضرر أحيانًا ببعض المهن المعينة نتيجة لتلك الظاهرة، ولكن هذا الضرر لم يكن عامًا بالدرجة التي تؤدي إلى خلق معين كبير دائم من البطالة. وعلى العكس من ذلك فإن تقدم الفن الصناعي قد أدى إلى زيادة الطلب على العمل بدلًا من إنقاصه. إذ أن الاستثمار الذي يصحب التقدم الفني يزيد من مجموع الطلب، ومجموع الدخل.

ويدافع أتباع ماركس عن هذه النظرية بقولهم: إن ماركس كان يقصد نصيب العمال النسبي في الدخل القومي، ولم يقصد نصيبهم المطلق. وعلى هذا الزعم فإن النصيب النسبي للعمل يكون أكبر تحت النظام الاشتراكي منه تحت النظام الرأسمالي. ولكن هذا لا يتمشى مع تعليقات ماركس العامة على النظام الرأسمالي؛ فهو يعتقد أن الأجر الحقيقي للعمال في ظل النظام الرأسمالي لا يرتفع، بل يحوم حول مستوى الكفاف. وإذا أغفل هذا التفسير فإن الماركسيين لا يكون لديهم نظرية تبين تقسيم الدخل القومي بين العمل ورأس المال. وأكثر تنبؤاته نجاحًا هو: ما تنبأ به بخصوص تركيز رأس المال، فقد رأى أن التقدم الفني الصناعي سوف يؤدي إلى قيام وحدات صناعية كبيرة، ولو أنه بالغ في سرعة ومدى هذا الاتجاه. كما أن الوسائل التي استخدمها لم تكن فعالة من حيث معالجتها لمشاكل الاحتكار التي تنشأ نتيجة للاتجاه نحو الصناعات الكبرى.

أما تفسيره للاتجاه النزولي لمعدل الأرباح فلا يدل على شئ مطلقًا، فهو لا يمكنه أن يدلل على صدق القول بأن الربح ينخفض، إلا إذا تنازل عن دعواه بأن الأجر الحقيقي للعمل يظل قريبًا من مستوى الكفاف. وإذا زاد رأس المال المستخدم بالنسبة للفرد فإن العمل يصبح أكثر إنتاجًا، كما يزداد إنتاج قوى معينة من العمل. ويعني وجود معدل ثابت للاستغلال أن الإنتاج يقسم بين الرأسماليين كربح، وبين العمال كأجر بطريقة ثابتة؛ وبذلك فإن العمل يحصل على نصيب ثابت من فيض الإنتاج المتزايد. أو بعبارة أخرى يحصل على أجر حقيقي مطلق أزيد. ولم يقدر ماركس في بحثه لهذا المبدأ أنه إذا ظلت الأجور الحقيقية ثابتة، فإن معدل الاستغلال يزداد دون أن يكون؛ لذلك علاقة بالعوامل الأخرى. فمع زيادة إجمالي الإنتاج وبقاء الأجور على ما هي عليه؛ فإن نصيب الرأسماليين في شكل أرباح يزداد.

وينظر ماركس إلى الأزمات الاقتصادية على أنها جزء لا يتجزأ من التطور الرأسمالي المبني على الطبيعة الفعلية للإنتاج الرأسمالي، وليس على العوامل النقدية. ويعتبر تحليله للأزمات الدورية إيحائيًا بدرجة كبيرة أكثر منه تحليلًا ثوريًا. وفي حجته المبنية على انخفاض معدل الربح القصير الأمد يقول أن جيش العمال الاحتياطي يكاد ينعدم. وترتفع الأجور بتشجيع بعض المغريات الخاصة بتجميع رأس المال كفتح أسواق جديدة. وهذا الارتفاع في الأجور يؤدي بدوره إلى خفض معدل الربح، وهذا يقلل من

العروض من مخصصات رأس المال، ويقلل من سرعة تجميع رأس المال؛ فينخفض مستوى الأجور من جديد، وينمو جيش العمال الاحتياطي.

ولا يرجع النقص في معدل تجميع رأس المال إلى عدم وجود ما يغري بالاستثمار في رأي ماركس، بل إلى قلة مصدر الاستثمار. فالإنتاج الكلي يبقى كما هو، ولكن توزيع السلع الاستثمارية هو الذي يتغير. وعلى ذلك فإن ماركس لا يهتم بالطلب الكلي الفعال على السلع الاستثمارية. وبدلًا من ذلك فهو يهتم بالنقص النسبي في مخصصات الاستثمار؛ وعلى ذلك فيبدو أنه اتبع نظرية الركود عند الاقتصاديين الكلاسيكيين. ولكن النظرية الخاصة بحدوث الأزمات يجب أن تدخل في حسابها، وأن يتبين أسباب النقص المطلق في الإنتاج الكلي. ويقرر ماركس أن زيادة الطلب على العمل نتيجة تجميع رأس المال قد تؤدي إلى رفع مستوى الأجور النقدي. ولكن ليس من الضروري أن تزيد في الأجور الحقيقية، كما أن مستوى الأسعار قد يرتفع مع بقاء النصيب النسبي من الدخل للعمال أولًا، ولأصحاب رأس الأموال ثانيًا؛ وبذلك فهو لا يؤيد الرأس القائل أن الأرباح يجب أن تهبط نسبيًا عند زيادة تجميع رأس المال. ويختلف ماركس اختلافًا كبيرًا عن الاقتصاديين الكلاسيكيين في نظريته الخاصة بنقص الاستهلاك: فهو يرفض رأيهم القائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك نقص مزمن في الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية. فهو يقول: إن السبب الأساسي لهذا النوع من الأزمات هو: النقص في الطلب على الاستهلاك.

ففقر العمل يحد من قدرتهم على الاستهلاك، بينما تحد من قدرة الرأسماليين على الاستهلاك رغبتهم في تجميع رؤوس الأموال. وإذا كان عند الرأسماليين الرغبة في تجميع الأموال بصرف النظر عن معدل الربح فلن تكون هناك مشكلة على الإطلاق؛ وذلك لأن إنتاج السلع الرأسمالية في هذه الحالة يسد الفراغ بين الإنتاج الكلي والاستهلاك. فهذه السلع تكون بمثابة نوع من الاستهلاك بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال. ولم ينجح ماركس في بيان الكيفية التي بها يتوقف معدل الربح، وتبعًا لذلك الاستثمار على الاستهلاك.

وجملة القول أن نظام ماركس الاقتصادي ضعيف في جملته؛ فهو يتسم بالتناقض الداخلي الذي حاول أن يلصقه بالنظام الرأسمالي، ولا تتضح صحة تفكيره فيما يختص بقوانين سير النظام الرأسمالي الموسمية والطويلة الأمد عند فحصها في ضوء التجارب التاريخية والاختبار التحليلي. وزيادة على ذلك فتيسيره المادي للتاريخ عبارة عن إطار مبالغ في تبسيطه؛ حتى يتمكن من فحص التنمية الاقتصادية في داخله. وبالرغم من كل ذلك فلا يمكن أن ننكر أن ماركس ساهم في دراسة التنمية الاقتصادية ببعض الآراء العميقة الفاحصة. وبالرغم مما في الماركسية من مغالطات فإنها عقيدة سياسية تتحدى مستقبل الدول الغنية والفقيرة على السواء.

الباب الثالث

التحليل الاقتصادي لمدرسة إحياء الدراسات الكلاسيكية

تقريبًا سنة ١٨٧٠ بدأ اتجاه جديد في تيارات الفكر الاقتصادي ليحل محل التقليد الكلاسيكي؛ وسبب هذا التحول هو: الإكتشافات الهامة في الفنون الصناعية والموارد الاقتصادية؛ مما أدى إلى زيادة معدل التنمية، وإمكانيات النمو الاقتصادي المستمر. وهذه المدرسة الكلاسيكية المجددة ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى، وهي تأخذ بنظرية أجور مستوى الكفاف التي أعتنقها الماركسيون والكلاسيكيون من قبلهم. وقد بدا واضحًا في ذلك الوقت أن التغييرات المتعلقة بعدد السكان في الدول الغربية لم ترتبط بالتغير في الدخل الفردي بالطريقة البسيطة التي عبر عنها ماركس. كما أن تجميع رأس المال نَشَطَ بتأثير التقدم الفني وازدياد المعرفة في الموارد الطبيعية. وعلى ذلك فالتغيرات فيما يُعرف بالمتغيرات الكبرى ألا وهي: عدد السكان، ومجموع رأس المال، والفن الصناعي الذي يؤثر في معدل التغير في الدخل القومي ظهر أنها تحدد بقوى خارجة عن نطاق علم الاقتصاد.

وقد وجهت المدرسة الكلاسيكية المتجددة اهتمامها إلى المشاكل القصيرة الأمد. ففي دراستهم لتوزيع الدخل، أو نظرية القيمة، أو نظرية التوازن العام قد قصروا مدى الزمن. وقد وجّهوا معظم اهتمامهم إلى العلاقات التي تربط أجزاء النظام الاقتصادي في لحظة معينة، بدلًا من أن

يوجهوا اهتمامهم إلى الطريقة التي تعمل بها هذه الأجزاء في فترات طويلة من الزمن. ويؤكد هؤلاء الاقتصاديون المجددون أنه بواسطة كمية معينة من عوامل الإنتاج يمكن إنتاج دخل قومي أكبر في ظل السوق، تسوده المنافسة منه في ظل ظروف احتكارية؛ وذلك لأن المنافسة الحرة تؤدي إلى تخصيص موارد إنتاجية بدرجة أكبر من الكفاية والمقدرة. وقد كان هناك استثناء واحد لدراساتهم القصيرة الأمد، ألا وهي: دراسة سعر الفائدة، على اعتبار أنه يربط الحاضر بالمستقبل. وفي بحثهم لسعر الفائدة درسوا تجميع رأس المال، وفي هذا المجال قاموا بمساهمة كبرى في دراسة نظرية التنمية الاقتصادية.

١- نظرية تجميع رأس المال:

لا يوافق الكلاسيكيون المجددون على رأس المدرسة الكلاسيكية القديمة القائل بأن الإنتاج يتطلب نسبًا ثابتةً من المال، والعمل في حالة معينة من الفن الصناعي، وهم يسلمون بإمكان إحلال رأس المال محل العمل.. ويتضمن هذا أن النظام الاقتصادي يتمكن من تجميع رأس المال بدون حاجة إلى زيادة قوة العمل.. وعلى ذلك فنظرية رأس المال يمكن أن تنحدر من نظرية عدد السكان، وبما أن مجموع رأس المال يزداد بالنسبة إلى عدد معين من السكان؛ فإن الدخل الفردي والدخل القومي يمكن أن يزدادا.

وفي رأيهم أن سعر الفائدة ومستوى الدخل يحددان معدل الادخار؛ فالإنسان يُفضل عادةً الدخل الحاضر على الدخل المستقبل؛ وعلى ذلك فلا بد أن يكون سعر الفائدة مرتفعًا ومغريًا لكي نضمن زيادة معدل الادخار عند مستوى معين من الدخل.. وعلى أي حال فكلما زاد مستوى دخل الفرد؛ كلما زاد المبلغ الذي يرغب في ادخاره بسعر فائدة معينة. ويحدد سعر الفائدة أيضًا معدل الاستثمار إذا ما عرفت حالة الفن الصناعي وعدد السكان. وتحتاج زيادة معدل الاستثمار إلى سعر فائدة أقل؛ وذلك لأن ما يغله فرع معين من رأس المال يقل مع زيادة المعروف من هذا النوع.. ولأن زيادة معدلات الاستثمار ترفع من التكلفة، وبالتالي الأسعار النسبية للسلع الإنتاجية.

يقول أتباع هذه المدرسة أن الزيادة المفاجئة في فرص الاستثمار نتيجة للتقدم في الفن الصناعي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية؛ فيزداد سعر الفائدة، ويزداد معدل الادخار تبعًا لذلك، وترتفع الأسعار بالنسبة للسلع الإنتاجية.. وعندما يقترب إتمام المشروعات التي تغل ربحًا كبيرًا يهبط سعر الفائدة، كما تهبط أسعار السلع الإنتاجية.. ومع مرور الزمن تصبح المشروعات ذات الغلة المنخفضة مُربحة. وفي النهاية يهبط سعر الفائدة إلى الحد الذي عنده لا يرغب المجتمع في الادخال.. وينتهي تجميع رأس المال عند هذه المرحلة.. ويصل النظام الاقتصادي إلى نقطة التوقف. ويفترض أصحاب هذه المدرسة أن التوظيف

الكامل يستمر، وأن المعروض من رأس المال يظل ثابتًا خلال هذه العملية؛ وعلى ذلك فزيادة معدل الإنتاج تقلل من المستوى العام للأسعار النقدية.

وزيادة المعروض من العمل حسب نظريتهم في حالة معينة من الفن الصناعي تؤدي إلى زيادة التوظف عن طريق خفض معدل الأجور النقدية؛ والسبب في ذلك أن الطلب على مجموع النقود من المفروض أن يظل ثابتًا مع انخفاض مستوى الأجور النقدية.. ومن ثم فالمنتجون يجدون أنه من المربح لهم أن يزيدوا في الإنتاج باستخدام عدد أكبر من العمل. وعلى أي حال فزيادة استخدام معدات رأس المال الكائنة يُزيد من الإنتاج الجدي لرأس المال، ويزيد من الطلب على السلع الاستثمارية، ويزداد سعر الفائدة، ويرتفع معدل الاستثمار إلى الحد الذي يستجيب فيه الادخار لسعر الفائدة المتزايد.. وعند ذلك تسير عملية تجميع رأس المال نحو نقطة التوقف، ويهبط مستوى الأسعار مع زيادة الإنتاج. وإذا حدثت زيادة في المعروض من المواد الطبيعية وكانت النسبة المئوية لزيادة السلع الإنتاجية مساوية للنسبة المئوية لزيادة المعرض من العمل؛ فقد يرتفع الدخل الفردي.. وكلما قلت الموارد الطبيعية؛ كلما ازداد احتمال انخفاض الدخل الفردي، مع ازدياد عدد السكان.

ويعتبر التقدم الفني عاملًا آخر في زيادة الدخل القومي، فإن التحسينات في طرق الإنتاج عن طريق خفضها للتكاليف تشجع المنتجين على التوسع في الإنتاج. ومن المظاهر الهامة في هذه النظرية الاعتقاد بأن

معظم الاختراعات تتجه إلى توفير العمل ولكن تتطلب رأس مال؛ وبذلك يمكن أن يُقال إنها موفرة للعمل أكثر منها موفرة لرأس المال. والرأي القائل أن سير التقدم الفني يزيد من الطلب على السلع الإنتاجية يوضح لنا كيف أن هؤلاء الكتاب يربطون ربطًا وثيقًا بين تجميع رأس المال وعملية التنمية الاقتصادية.

٢- التنمية الاقتصادية كعملية تدريجية:

يعتبر الكلاسيكيون المجددون أن عملية التنمية هي عملية تدريجية مستمرة.. ويؤكدون أن طبيعة هذه العملية شاملة ومتناسقة.. كما أنهم متفائلون فيما يختص بإمكانيات التقدم الاقتصادي المستمر. ويبدو هذا الاتجاه واضحًا في كتابات "الفرد مارشال" أشهر كُتاب هذه المدرسة الإنجليز الذي تأثر بنظرية التطور والارتقاء لكل من: داروين وسينسر.. فيعتبر مارشال النظام الاقتصادي ذا طبيعة عضوية؛ فالتطور الصناعي أو الاجتماعي ليس مجرد زيادة أو نقص، وإنما هو نمو عضوي.. ويطبق مارشال على التنمية الاقتصادية القول المأثور "إن الطبيعة ليس من إرادتها القفز"؛ ولذا فهو يعتقد في التقدم التدريجي البطيء.

كيف يوفق هؤلاء بين نظريتهم الخاصة بالتغير التدريجي وبين المستحدثات الفنية الكبرى للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر؟ الجواب على ذلك أنهم لا يقللون من أهمية هذه الاختراعات.. ولكن إلى حد ما فإن عملية الاختراع واستخدام الطرق الفنية الجديدة تتم تدريجيًا

وباستمرار.. وباختصار فإنه يبدو أن أصحاب هذه المدرسة يعتبرون التقدم الفني ثابتًا من تقدم وانتشار المعرفة التدريجي.. وما يبدو أنه تغير أساسي مفاجئ في الفنون الإنتاجية ليس في الحقيقة إلا نتيجة لمجهودات جماعية لكثير من المخترعين السابقين، وذروة عملية مستمرة من الاختراع.. والفن الصناعي الجديد في حد ذاته عبارة عن حلقة في سلسلة الاختراعات الأخرى.

٣- التنمية كعملية متناسقة:

وعند الكلاسيكيين المجددين ترتبط فكرة التنمية التدريجية بفكرة التنمية المتناسقة المتزايدة القوة، والتي يستفيد منها الجماعات الكبرى التي تحصل على دخل.. وهم يفترضون أن النظام الاقتصادي يتجه بقوة نحو تدبير التوظيف الكامل للعمال.. وهم يعترفون بأنه من الممكن حدوث بطالة مؤقتة بسبب عوامل مالية، أو الحروب، أو إدخال فنون إنتاجية جديدة.. ولكنهم يظنون أن البطالة الطويلة الأمد مستحيلة، كما أنهم يعتقدون أن التنمية الاقتصادية تنزع نحو رفع الأجور الحقيقية للعمال بوجه عام ؛ فإدخال الآلات التي توفر الجهد يميل في أول الأمر إلى تخفيض الطلب على العمل في الصناعات التي تأثرت، ولكن في نفس الوقت تقل أسعار المنتجات بدرجة كبيرة.. ومن ثم يزداد الطلب عليها وعلى العمل المتعلق بها ؛ وهذا يؤدي إلى رفع الأجور.. ومن جهة أخرى فإن التقدم في الفن الصناعي يسبب زيادة الإنتاج العام للمجتمع، ومن ثم زيادة مجموع

الدخل؛ فيزداد الطلب على العمل.. وإذا امتد الطلب إلى أنواع العمل الأخرى المختلفة؛ فإن الطبقة العاملة تستفيد من هذا التقدم الفني.

وبخلاف ريكاردو وكارل ماركس فإن هؤلاء الاقتصاديين لا يعترفون بقيام نزاع بين الطبقات الاجتماعية أثناء عملية التنمية، ويؤكدون أن العمال والرأسماليين وأصحاب الأراضي تعود عليهم جميعًا فوائد التنمية.. وفي تحليلهم لعملية التنمية الشاملة المتناسقة بفرق الكلاسيكيون المجددون وعلى رأسهم "مارشال" بين الاقتصاديات الداخلية والاقتصاديات الخارجية.. ويقصدون بالأولى- الاقتصاديات التي تنجم من زيادة معدل الإنتاج الذي يتوقف على موارد وكفاءة المصنع الفردي، أما الاقتصاديات الخارجية فتعتمد على التقدم العام للصناعة التي ينتمي إليها المصنع وعلى الصناعات الأخرى التي تمدها باحتياجاتها.. وعلى ذلك فيؤكد مارشال الطبيعة المتداخلة والمتكاملة للنظام الاقتصادي.. فعندما تتوسع صناعة ما في مساحة معينة؛ فإنها تجتذب قوة عمالية حسنة التدريب، ويرتفع مستوى التقدم الفني لهذه الصناعة؛ بسبب قيام فرص أفضل لتبادل المعرف.. وهذا التوسع يغري بنمو صناعات أخرى لاستغلال المنتجات الثانوية، وإمداد المعدات، وتسهيل عمليتي النقل والمواصلات.. وهذه النتائج المختلفة تزيد عن أعمال الربح لكل المؤسسات الداخلة في دائرة هذه الصناعة، وتشجع على زيادة التنمية التي يكون لها آثار توسعية في القطاعات الأخرى.

والطريقة التي تتم بها زيادة الغلة لا يمكن إدراكها بملاحظة آثار التغيرات في حجم مؤسسة فردية، أو في حجم صناعة معينة؛ لأن تقسيم العمل وتخصص الصناعة جزء هام من العملية التي يتم عن طريقها زيادة الغلة.. وفي داخل هذا الإطار تتوقف زيادة الغلة على تقسيم العمل التقدمي، وعلى استخدام طرق الإنتاج الرأسمالية.. ومع أن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، فإن حجم السوق من جهة أخرى يتوقف على تقسيم العمل.. وفي ضوء عملية التنمية هذه، فإن معدل النمو في صناعة ما يتأثر بمعدل التوسع في الصناعات الأخرى.. فالتوسع المعين الذي يبدأ في قطاع يغري بالتنمية في قطاع آخر إذا زاد حجم سوق منتجات هذا القطاع الآخر.. وكلما اتسع سوق هذه المنتجات كلما أصبحت زيادة تقسيم العمل وسيلة لزيادة الغلة.. وعلى الرغم من أن تقسيم العمل يسمح بدرجة أكبر من التخصص في إدارة العمل وتوزيع جغرافي أفضل لعمليات الإنتاج، فإن المزايا الرئيسية تتبع من إدخال الفنون الصناعية الرأسمالية بدرجة أكبر.. ومع وجود المعرفة العلمية، فإن بعض وسائل الإنتاج الرأسمالية التي تخفض تكاليف إنتاج الوحدة لا يمكن أن تكون مربحة ما لم يكن حجم السوق كبيرًا.

والتقدم في قطاع من قطاعات النظام الاقتصادي يغري بالتنمية في قطاعات أخرى وتحقيق زيادة الغلة عملية بطيئة وغير مستوية، تتطلب مهارات، وتقاليد جديدة، وتوزيعًا جغرافيًا جديدًا للسكان، وتجميعًا لرأس

المال، لا يمكن أن يتم إلا تدريجيًا.. وبعد الخطوة الأولى إلى الأمام لا يمكن اتخاذ الخطوة التالية إلا بعد أن يتجمع مقدار معين من المزايا المرتقبة.. ومن جهة أخرى فإن اكتشاف موارد طبيعية جديدة، ونمو عدد السكان، وازدياد المعرفة العلمية، تؤدي جميعها إلى التعجيل بالعوامل الأخرى التي ينتج عنها زيادة الغلة؛ فازدياد المعرفة العلمية سبب ونتيجة في آنٍ واحدٍ للتقدم الصناعي.

٤- التفاؤل فيما يختص بالتنمية:

كان الكلاسيكيون المجددون متفائلين فيما يختص بالإمكانيات المستقبلة لاستمرار التنمية.. فبينما كان ريكاردو يتصور أن التنمية في تطورها التاريخي محدودة بسبب قلة الأراضي الخصبة، كان الكلاسيكيون المجددون يؤمنون بقدرة الإنسان في التغلب على عقبات التنمية التي تعرضها البيئة المادية ؛ فالتقدم في الفنون الصناعية والتحسن في نوع العمل ينزعان إلى زيادة الغلة في تطورها التاريخي؛ فالزيادة المتناسبة في العمل ورأس المال تجعل الإنتاج بالنسبة للوحدة من العمل وبالنسبة للوحدة من رأس المال بدون تغير.. وعلى ذلك فليس هناك داعٍ لتغير أجر العامل أو سعر الفائدة لرأس المال.. فإذا كانت زيادة رأس المال أسرع من زيادة العمل؛ فإن أجر العامل يميل إلى الارتفاع، بينما يصل سعر الفائدة إلى الانخفاض.. وبذلك فهم ينظرون إلى التنمية الاقتصادية على أنها سباق بين: تجميع رأس المال وزيادة عدد السكان.

ويعتقد هؤلاء الكتاب أنه حتى مع وجود حالة ثابتة من المعرفة الفنية وعرض معين من العمل، فإن إمكانيات زيادة الدخل القومي عن طريق تجميع رأس المال تكون ملائمة للغاية.. فالمفروض أن ينخفض الإنتاج الحدي لرأس المال تدريجيًا جدًا مع زيادة كمية رأس المال على مر الزمن.. فالهبوط الطفيف في سعر الفائدة يزيد من الطلب على السلع الرأسمالية.. وتوالي ازدياد الطلب يؤدي إلى استنفاد المعروض منها، ويمنع أي هبوط آخر في سعر الفائدة.. وزيادةً على ذلك فهؤلاء الاقتصاديون يفترضون أن هناك نموًا تدريجيًا وذاتيًا في المعرفة الفنية وفي حاجيات المجتمع.. وهذا يفتح مجالًا باستمرار لإمكانيات طبيعية جديدة لزيادة الدخل بالنسبة لوحدة العمل.

ويوجه هؤلاء الاقتصاديون أهمية خاصة لعامل الإدخار على أنه إحدى الفضائل الكبرى.. ويقول مارشال إن الإنسان أصبح أقل أثره وأكثر ميلًا للعمل والإدخار؛ لكي يضمن معونة مُستقبَلة لأسرته.. وهناك من الدلائل ما يبشر بمستقبل أكثر إشراقًا ستزداد فيه الرغبة العامة في العمل والإدخار؛ لزيادة المختزن من الثروة العامة، وزيادة الفرص لحياة أعلى مستوى.

ومع تفاؤل هؤلاء الاقتصاديون فإنهم تأثروا بمخاوف "مالتس" بالنسبة للمستقبل البعيد.. وفي هذا الصدد يقول مارشال ": إذا استمرت الزيادة في عدد السكان حتى ولو بربع معدلها الحالي لفترة طويلة فإن مجموع قيمة إيجارات الأرض المستخدمة في شتى المنافع قد تفوق مجموع الدخول

المستمدة من جميع أنواع الملكية المادية الأخرى. وقد أبدى هؤلاء الكتاب قلقهم أيضًا بالنسبة للتجارة الدولية القديمة الأمد.. فمع تقدم الدول المتخلفة في التصنيع واستخدام الفنون الصناعية المتقدمة ستصبح الدول التي عندها فائض من المواد الخام صاحبة اليد العليا في المساومات الدولية.. مما يعرض الدول الصناعية القديمة إلى خطر اضمحلال مستوى تجارتها، أو بعبارة أخرى اختلال نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات ؛ فتفقد مزاياها التجارية باطراد.

٥- المظاهر الدولية للتنمية الاقتصادية:

إن نظرية التجارة الدولية تسيطر على التفكير في مجال الاقتصاد العالمي في الدول الغنية والفقيرة على السواء.. ويتساءل الاقتصاديون الكلاسيكيون المجددون عن أسباب التجارة بين الدول، وما الذي يحدد كيان هذه التجارة؟ وما هي طريقة الضبط التي بواسطتها يمكن الاحتفاظ بالتوازن في ميزان المدفوعات بين الدول المشتركة في التجارة؟ وفي إجابتهم على السؤال الأول: فإنهم يتمسكون بنظرية التكاليف المقارنة التي تقول: إنه إذا تركت التجارة حرة، فإن لكل دولة على مر الزمن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بميزة من جهة التكاليف –المقارنة بمعناها الحقيقي؛ فتقوم بتصديرها، بينما تستورد السلع التي لا تمتلك فيها تلك الميزة.. وعلى هذا الأساس فالدول التي تمتلك مساحات كبيرة من الأرض الخصبة بالنسبة لعوامل الإنتاج الأخرى تتخصص في المنتجات الزراعية..

بينما الدول التي تمتلك مقادير كبيرة من رأس المال بالنسبة لعوامل الإنتاج الأخرى تتخصص في الصناعات التي تحتاج إلى رأس مال كبيرًا نسبيًا. وهذا التخصص الدولي مع وجود إمدادات معينة من عوامل الإنتاج يحقق أعلى مستوى من تخصيص الموارد الطبيعية في الاقتصاد العالمي؛ وبذلك يُمكِّن الإنتاج العالمي لبعض السلع أن تزداد دون الإقلال من الإنتاج العالمي للسلع الأخرى.. وهذه النظرية تؤكد مزايا التجارة الدولية في مساعدة الدول في زيادة الدخل القومي الحقيقي.. فهي تمكن الدولة عن طريق فتح أسواق جديدة من أن تبني فوائد التخصص، وتقسيم العمل، وارتفاع الدخل الناتج، من ذلك يُسمح بالتوسع في الإدخار، ويُزيد من معدل تكوين رأس المال القومي. وهم يستنتجون أن حرية التجارة هي أحسن سياسة يمكن لكل دولة أن تتبعها، ومع ذلك فهم يعترفون بالحماية الجمركية للصناعات الناشئة.. ويمكن تبرير الضريبة؛ لأن النشاط الذي يمكن إحداثه في بعض الصناعات التقدمية الممتازة القليلة يمكن أن يمتد إلى جزء كبير من النظام الصناعي للدولة.. وبالرغم من هذه الاستثناءات فإنهم يعتقدون أن التجارة الحرة كالأمانة هي أحسن سياسة.. وفي نظريتهم الخاصة بالتجارة الدولية يركزون اهتمامهم بمظاهر التنمية المتصلة، باستخدام مقدار معين من عوامل الإنتاج بدرجة أكثر مقدرة وكفاءة، أو بالمظاهر المتصلة بتشجيع التنمية الداخلية للعوامل الإنتاجية؛ حتى يمكن زيادة الدخل القومي عن طريق التجارة.. ولكن النظرية لا تركز اهتمامها في ذلك النوع من التنمية المتعلق بخطوط سير رأس المال والعمل الدوليين..

وهم يعتقدون كما يعتقد الكلاسيكيون أن العمل ورأس المال أكثر حركةً عادةً داخل الدولة منها بين الدول.. كما أن العوائق المتعلقة باختلاف اللغات والثقافة تعوق انتقال العمل ورأس المال بين الدول.

ويقول مارشال إن التوسع في التجارة الخارجية لدولة ما يتوقف إلى حد كبير على تحسين طرق النقل الداخلي.. وهذا التحسن يدل عادةً على عظم تقدم التجارة الداخلية.. وفي حالة نمو التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ومستعمراتها؛ فإن هذا النمو يسبق النشاط الصناعي المختلف، ويمهد الطريق له؛ ويؤدي إلى زيادة الرخاء في الدول القديمة والدول الناشئة على السواء؛ فالدول القديمة تستفيد من اتساع سوق بيع منتجاتها، وما يتبع ذلك من تقسيم العمل والتخصص.. وتستفيد الدول الناشئة من الموارد التي تحصل عليها من التجارة الخارجية لإقامة الطرق البرية، والسكك الحديدية، وإنشاء المرافق وتحسينها.. وفي رأي هؤلاء الاقتصاديين إن تنقلات رأس المال الدولية تتم دون قيام صعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات، فهم يصرون على أن هناك عوامل موازنة قوية في الطريقة التي يعمل بها ميزان المدفوعات. وهم يقصدون بالتوازن في ميزان المدفوعات أن واردات وصادرات السلع والخدمات تختلف فقط بمقدار تحركات رأس المال الطويلة الأجل. والكلاسيكيون المجددون يميزون بين خمس مراحل من الاقراض والاقتراضات تمر فيها الدولة أثناء نموها.. ففي

الثلاث مراحل الأولى تكون الدولة مستوردة لرأس المال، وتكون مدينة.. وفي المرحلتين الأخيرتين تصبح الدولة مُصدرة لرأس المال، وتُصبح دائنة.

٦- تقييم التحليل الاقتصادي للكلاسيكيين المجددين:

يفترض الكلاسيكيون المجددون في عمل النماذج المتعلقة بتحليل التنمية الاقتصادية في الدول الغربية الرأسمالية وجود ظروف الاستقرار السياسي، والرغبة في التقوية للنهوض بين الشعوب، وعادة الإدخار، ووجود أذواق معينة، وعرض مناسب من العمال المدربين، ومهارة إدارية، وقيام المنافسة، ودرجة عالية من قدرة عوامل الإنتاج على الحركة داخل الدولة، وسيل سريع من المعرفة الاقتصادية.. ويؤكد هؤلاء الكتاب التغييرات الكمية في عدد السكان، ومجموع رأس المال، والموارد الطبيعية، والتحسينات في الفنون الصناعية.. وهم يساهمون مساهمة فعالة في حسن إدراك أسباب وعمليات التنمية الاقتصادية في ذلك الجزء من العالم.. ولكن معالجتهم للموضوع تتسم بضيق حدود البحث؛ فهم لا يهتمون بالتطورات في العناصر غير الاقتصادية: كالاستقرار السياسي، ومواقف السكان.. ومن الانتقاد الموجه إلى بحثهم أنهم يفترضون أن القوى التي تُحدث التنمية تعمل بطريقة تدريجية مستمرة.. ويتضمن ذلك وجود بيئة اقتصادية ذات درجة عالية من الأمور المؤكدة.. وهذا بطبيعة الحال يخالف الواقع، إذ لا يمكن التأكد من التطورات المستقبلة ومن الانتقادات الموجهة

إلى نظريتهم أنهم لم ينجحوا في أن يحللوا بطريقة ملائمة مشكلة الاحتفاظ بمجموع الطلب على العمل على مستوى التوظيف الشامل..

كما أن تحليلهم لطريقة ضبط ميزان المدفوعات يحتاج إلى تعديل، خصوصًا إذ لم تتوفر ظروف التوظيف الكامل للعمال.

الباب الرابع

تحليل العالم الاقتصادي "شومبيتر" للتنمية الاقتصادية

يختلف الاقتصادي شومبيتر عن غيره من الاقتصاديين في تشاؤمهم بالنسبة لمقدرة رأس المال على أحداث تنمية اقتصادية متصلة ناجحة، فهو على عكسهم يقرر أن النظام الرأسمالي كفيل برفع مستويات الدخل الحقيقي على حساب اضطرابات وقتية فقط في النشاط الاقتصادي.. وفي حجته نغمة من نغمات كارل ماركس فهو يقول إن نجاح النظام الرأسمالي في المجال الاقتصادي يخلق تغييرات في المواقف والأنظمة الاجتماعية تقضي على النظام.

١- تصوير شومبيتر للتنمية الاقتصادية

لا يعترف شومبيتر بوصف الكلاسيكيين المجددين للتنمية على أنها عملية تدريجية متناسقة.. وبدلًا من ذلك فهو يقرر أن التقدم الهام في الإنتاج القومي يحدث عن طريق قفزات غير متناسقة عند استغلال آفاق جديدة من الموارد.. ويصاحب هذا التقدم فترات من الرخاء والكساد بالتبادل.. فهو يحاول أن يفسر التنمية بطريقة دائبة الحركة منقطعة.. فهو يماثل ماركس في هذا الاتجاه، ولكنه يختلف عنه في استخدامه لوسائل التحليل.. وهو يعتمد في تحليله على نظرية الكلاسيكيين المجددين الخاصة بالتوازن الاقتصادي.

والشخصية الرئيسية في تحليل شومبيتر هو: المنظم الذي يتولى تجميع عوامل الإنتاج، والتجديدات التي يقوم بها المنظم قد تكون في أحد الأشكال الآتية:

١- إدخال سلعة جديدة.

٢- استخدام طريقة جديدة في الإنتاج.

٣- افتتاح سوق جديدة.

٤- استغلال مورد جديد من موارد المواد الخام.

٥- إعادة تنظيم صناعة من الصناعات.

ولا تقتصر وظيفة المنظم على توجيه عوامل الإنتاج في ظل الفنون الصناعية القائمة فحسب، بل إدخال شيء جديد في عملية الإنتاج.. وعلى الرغم من أن المنظم والممول قد يكونا شخصًا واحدًا فهما ليسا مترادفين.. فالممول يقدم مبلغ رأس المال، بينما يقوم المنظم بتوجيه استخدام هذا المبلغ.. فالقيادة هي التي يعول عليها أكثر من امتلاك رأس المال.

والسبب في توكيد شومبيتر لأهمية التنظيم في التنمية الاقتصادية يتعلق بوجهة نظره الخاصة بالتنمية كعملية تحدث بواسطة قفزات اقتصادية متقطعة في عالم دائم الحركة.. بينما في رأي الكلاسيكيين المجددين تحدث التنمية تدريجيًا وبدون عقبات في العالم الاقتصادي؛ وعلى ذلك فقرارات الاستثمار يمكن أن تقوم على أساس تقديرات معقولة.. ويعلقون أهمية

عظمى على القيام بالإدخار في عملية التنمية، ولكن في دنيا الاقتصاد التي تصورها شومبيتر توجد عناصر المخاطرة وعدم التأكد بدرجة كبيرة.. وفي ظل هذه الظروف تكون التقديرات المعقولة مستحيلة.. ويتردد رجل الأعمال العادي في زيادة حجم عملياته.. ولا بد في مثل هذه البيئة الاقتصادية من وجود أفراد ذوي مواهب ودوافع خاصة كالمنظمين؛ حتى يمكنهم أن يروا الفرص المربحة ويعملوا على استغلالها.

ويهتم شومبيتر أيضًا بدور المدخر في عملية التنمية، ولكن عملية الإدخار تدخل في نظامه بطريقة جديدة.. فالمنظم يحصل على الاعتمادات لمشروعاته لا من المدخرات من الدخل الجاري، ولكن من نظام البنوك الائتمانية.. وفي هذا اختلاف كبير عن تقاليد التفكير الخاصة بالكلاسيكيين المجددين فهم يفترضون أن النقود لا تلعب دورًا هامًا أو مستقلًا في تحديد المتغيرات الحقيقية في النظام الاقتصادي، فهي مجرد نقاب يخفي وراءه طريقة سلوك القوى الأساسية العاملة في الاقتصاد.

ولكن حسب رأي شومبيتر عندما يصبح الائتمان جزءًا مكملًا لنموذج التنمية؛ فإن ذلك يزيد من احتمال التفكير في التنمية كعملية لا تسير على وتيرة واحدة.. حيث أنه من الممكن زيادة الاستثمار بسرعة عن طريق الافتراض من البنوك. ففي حالات التوظيف الكامل عندما يزيد المنظمون من نشاطهم الابتكاري بالاقتراض من المصارف؛ فإنهم يرفعون من أثمان وسائل الإنتاج المطلوبة.. ومع ارتفاع مستوى الأسعار وزيادة

المعروض من النقود بسبب الاقتراض؛ يجد المنظمون صعوبة زائدة في الحصول على الموارد الحقيقية.. وبعد إتمام المنظمين لمشاريعهم يقومون بتسديد القروض إلى البنوك من أرباحهم وتكون النتيجة النهائية طفرة في الاستثمار الحقيقي كان من المستحيل حدوثها لولا التوسع في الائتمان.

ومن المظاهر التي تزيد في أهمية وظيفة المنظم في تكييف سيطرة المستهلكين في عملية التنمية يفترض شومبيتر أن التغيرات في أذواق المستهلكين تتم عن طريق أعمال المنتجين التي تؤدي إلى التغير الاقتصادي السريع.. وكل هذه الافتراضات يقصد بها تأكيد الدور الخطير الذي تلعبه عملية التنظيم في التنمية الاقتصادية..وبدون وجود هذه الوظيفة الاقتصادية الحيوية، يقول شومبيتر: إن التقدم الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي يكون أيضًا كثير التغير كما هو في الواقع.

٢- علم الاقتصاد الخاص بالتنمية الرأسمالية:

كيف يمكن للمنظمين أن يديروا عملية التنمية في مجتمع معين يزدهر فيه التنظيم؟ يفترض شومبيتر وجود نظام اقتصادي قائم على المنافسة في حالة استقرار، حيث تتاح فرص تجميع وربط عوامل الإنتاج.. فيقوم المنظمون باستغلال هذه الفرص.. وللحصول على الموارد اللازمة يقوم المنظمون بالاقتراض من بنوك الائتمان.. والثمن الذي يدفعونه مقابل الحصول على الأرصدة هو سعر الفائدة الذي يمثل جزءًا من أرباحهم الفعلية.. وبعد أن يمهد قادة المنظمين الطريق يظهر نشاط تنظيمي كبير في

المجال الاقتصادي ويسير الرخاء بخطى سريعة؛ فيرتفع السعر ويزيد الدخل النقدي.. وتحرر عوامل الإنتاج من صناعات السلع الاستهلاكية نتيجة للإدخار القهري؛ ويؤدي هذا بدوره إلى ظهور موجة اقتصادية ثانوية مبنية على النشاط التنظيمي؛ فتوسع المصانع القديمة في إنتاجها نتيجةً لزيادة الإنتاج.. وتقوم القروض الائتمانية لا بتمويل النشاط التنظيمي المبتكر فحسب بل بتمويل التوسع العام في الإنتاج في ظل العوامل الإنتاجية القائمة.

وفي المرحلة الأولى من التوسع الإنتاجي يتحول مجموع الإنتاج من السلع الاستهلاكية إلى السلع الإنتاجية، ولكن المشروعات التنظيمية الابتكارية تتم تدريجيًا.. ويزداد فيض السلع الناتجة من هذا النشاط.. ويتبع ذلك عملية هدم، لأن المصانع القديمة أما تفقد أسواقها، أو تجد أنها قد نقصت إلى حد كبير بتأثير السلع الجديدة المنافسة، أو بتأثير المصانع الجديدة التي يمكنها أن تعرض منتجاتها في السوق بأسعار أقل كثيرًا؛ وينتج عن ذلك إفلاس بعض المؤسسات القديمة، وهبوط البعض الآخر إلى مراكز ثانوية في الصناعة؛ ويعقب ذلك توقف في النشاط التنظيمي لبعض الوقت؛ بسبب الانكماش النقدي عند تسديد القروض للبنوك.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ازدياد فيض السلع الجديدة والقديمة يخلق حالة عدم التوازن تجعل على المنظمين أن يقدروا تكاليف الإنتاج، وما ينتظر الحصول عليه من إيرادات؛ ويؤدي كل ذلك إلى عملية تصحيح

للأوضاع لفترة من الزمن.. ولكن قبل مرور زمن طويل تصبح الحانة ملائمة لاستئناف النشاط التنظيمي.. وبمجرد إعادة التوازن تبدأ موجة جديدة من الابتكارات التنظيمية، وتعاد الدورة الاقتصادية، ويكون التوازن الجديد أعلا مستوى مما كان عند بداية النمو، ويزداد الدخل القومي والفردي باستمرار عن طريق نظام عمل الدورات الاقتصادية، وتستفيد كل مجموعات الإنتاج الكبرى في النظام الاقتصادي.. وبخلاف ريكاردوماركس فإن شومبيتر لا يؤكد قيام صدام عند توزيع الدخل بين العوامل الإنتاجية أثناء عملية التنمية.. ويجني العمال أرباحًا كبيرةً؛ لأن جزءًا كبيرًا من مجهودات النشاط التنظيمي في ظل الرأسمالية يتجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية على مدى واسع.. ويفترض شومبيتر قيام استثمار يمول من الادخار من الدخل الجاري، ومن زيادة عدد السكان، ومن عناصر المنافسة غير الكاملة.. وبالاختصار فإن الأشخاص المحركين لعملية التنمية هم المنظمون.. فهم الذين يخلقون التقدم الهام في الإنتاج القومي.. ويتم هذا التقدم عن طريق عملية غير متواصلة وغير منتظمة الحركة.. كما أن التأرجح الدوري هو ثمن التنمية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي.

٣- علم الاجتماع الخاص بالتنمية الرأسمالية:

يقول شومبيتر لا توجد عوائق اقتصادية خالصة تحول دون حركة الصعود العامة في الإنتاج القومي في ظل النظام الرأسمالي.. ولكن نجاح هذا النظام يقلب الأنظمة الاجتماعية التي تحميه، ويخلق ظروفًا لا يمكنه أن

يعيش فيها.. وتشير إلى قيام النظام الاشتراكي ليرثه؛ وذلك لأن الثقافة المكملة لنظام الاقتصاد الرأسمالي تقوم على استخدام العقل فهي بذلك تختلف عن تلك الثقافات التي تتخذ فيها القرارات دون مراعاة للمنطق، والتي تكون فيها العقائد مستمدة من مصادر بعيدة عن الخبرة والتجربة.. كما أن النظام الرأسمالي يخلق بيئة اجتماعية جديدة تميل إلى إنتاج أعمال فردية في المجال الاقتصادي، واجتذاب أحسن العقليات إلى هذه البيئة يضيف قوة جديدة إلى الآلة العقلية.. وعلى ذلك فكل مظاهر المدنية الحديثة وما تتمه من أعمال هي من نتاج عملية التنمية الرأسمالية.. ويقول شومبيتر: إن الأسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي آخذة في التفتت.. ويبني قضيته هذه على ثلاث نقاط:

١–تقادم النشاط التنظيمي بانتقال ذلك النشاط من الأفراد في المؤسسات الكبرى؛ وبذلك يصبح المنظم الفرد وكل الطبقة البروجوازية بدون دور إنتاجي؛ فيفقدون وظيفتهم الاجتماعية، وينتقلون إلى طبقة ذوي المرتبات التي يتقاضونها مقابل أعمال إدارية عادية.

٢– تحطم إطار النظم الخاصة بالمجتمع الرأسمالي؛ وذلك لأن الاتجاه نحو التركيز وقيام الوحدات الإنتاجية الكبرى تقضي على حيوية المبادئ الأساسية للنظم الرأسمالية، مثل: الملكية الفردية، وحرية التعاقد؛ فكبر حجم الوحدات الإنتاجية يُضعف من فكرة الملكية الفردية وحرية التعاقد؛ لأن دور صاحب الملك ينتقل إلى المديرين في الشركات الكبرى، ويحل محل

مصالح الملكية عدد من حملة الأسهم الذين يبتعدون عن الإدارة الفعلية، ويفقدون موقفهم الأساسي كمُلّاك ذوي مصالح.

٣- تحطم الطبقات السياسية التي تحمي هذا النظام.. وذلك أنه مع قيام النظام الرأسمالي؛ نشأت دول قوية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ذات نظام حكومي ملكي.. وقد عمدت السلطة الملكية بعد إخضاع طبقة النبلاء من أصحاب الأراضي إلى تشجيع الطبقات الصناعية والتجارية من الناحية السياسية.. وقد ساندت هذه الطبقات السلطة الملكية من الناحية الاقتصادية.. وبزيادة قوة الصناع والتجار الاقتصادية فقد تمكنوا من اقتحام الحلبة السياسية، وحصلوا على السلطة، وأمكنهم أن يدخلوا كثير من الإصلاحات السياسية المبنية على مبادئ استخدام العقل وتحكيمه ؛وقد أدى ذلك إلى قيام جماعة من ذوي العقول الراجحة والمفكرين الذين وجهوا نقدهم إلى الأشخاص، الحوادث الجارية، الطبقات الاجتماعية، والنظم القائمة.. وفوق ذلك يعبرون عنه، ويتولون قيادة المصالح المناهضة للرأسمالية.. ويتضخم عدد هؤلاء المفكرين بواسطة جموع المتعلمين الذين وجدوا فرص التوظف أمامهم لا تكفي بالنسبة لتعليمهم ورغباتهم؛ وأدى ذلك إلى زيادة العداء نحو النظام الاجتماعي.. كما أن من مظاهر النظام الرأسمالي خلق حركة عمالية، وهنا وجد المفكرون طبقة جاهزة تولوا قيادتها الفكرية، وبواسطتها تمكنوا من الحصول على الإصلاحات السياسية المعادية للنظام الرأسمالي.. وكانت النتيجة النهائية

هي الاضمحلال المستمر في الإطار السياسي الذي تستند إليه الرأسمالية، ونمو حركة مستمرة نحو الاشتراكية، كما امتد تأثير مبدأ تحكيم العقل إلى حياة الأسر.. وقد أضعف هذا الموقف الفكر التقليدية عن المنزل وكل مدلولاتها الاجتماعية والاقتصادية.

٤- تقييم نظرية شومبيتر للتحليل الاقتصادي.

ولو أن نظرية شومبيتر تعتبر من الأعمال الاقتصادية العظيمة إلا أنها تخل بمبدأ التعميم؛ وذلك لأنها تقتصر على مجموعة معينة من العلاقات الاقتصادية.. فالأساس الاقتصادي الذي تتركز فيه النظرية هو: عملية الابتكار والتجديد التي يخلقها المنظمون، وهذه النظرية مفيدة من وجهة إنها تُعين على فهم التطور التاريخي للنظام الرأسمالي. ومن المؤكد أن طبيعة التنظيم في النظام الرأسمالي الحديث تختلف اختلافًا بينًا عمّا وصفه شومبيتر في نظريته، فوظائف الابتكار في المؤسسات الكبرى يقوم بها عدد كبير متغير من الأفراد.. وهذا يجعل من الصعب التمييز بين أعمالهم والدوافع التي تدفعهم في هذا الصدد وبين نشاطهم في الأعمال العادية.. كما أن تكاليف الأبحاث والنهوض بالمفرق يمكن أن تعتبر كنفقات العمل العادية التي تعطي عائدًا في شكل منتجات جديدة، أو عمليات. ويبني شومبيتر نظريته الخاصة بالأزمات الدورية في النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الصدمات الاقتصادية العنيفة التي صاحبت الاختراعات الكبرى مثل: السكك الحديدية، والآلة البخارية، والمحرك الكهربائي.. ولكن هذا الرأي

لا يمكن الاعتداد به؛ لأن الابتكارات العظيمة الأهمية التي تمت في العصر الحديث لم تحدث صدمات اقتصادية عنيفة.. كما يزعم شومبيتر بسبب أن الوحدات الصناعية الكبرى المتنوعة عندها القدرة على امتصاص تلك الصدمات ووضع الخطط لتصحيح الأوضاع الاقتصادية التي تتطلبها هذه الابتكارات الهامة.

يقول شومبيتر في نظريته: إن تمويل النشاط الابتكاري في الإنتاج يتوقف على بنوك الائتمان مباشرة.. وقد حدث هذا فعلًا في ألمانيا، أما في بقية الدول الرأسمالية فلم يحدث هذا النوع من التمويل.. ومن الواقع فإن النظام المصرفي يقوم عادةً بمنح القروض القصيرة الأجل.. أما الاختراعات التي تتطلب رؤوس أموال ثابتة فهي تمول عن طريق الأرباح المحتجزة، أو المدخرة.. بالغ شومبيتر في توكيده إمكانيات زيادة الاستثمار الحقيقي بواسطة طريقة التضخم في نظام اقتصادي يكون فيه التوظيف كاملًا.

ويصر شومبيتر على أن التفكير والسلوك المبنيان على تحكيم العقل هما المسئولان عن نجاح وتحطيم النظام الرأسمالي.. وعلى الرغم من أن النظام الرأسمالي لم يخلق مبدأ تحكيم العقل فإن الانقلاب الصناعي بتغييره للعوامل الاقتصادية الأساسية أتاح فرصًا لانتشار هذا المبدأ لم تكن موجودة من قبل؛ فإن المكافآت في المجال الاقتصادي كانت مغرية جدًا لدرجة أنها اجتذبت الأفراد المفكرين.. وقد أدى نجاح هؤلاء الأفراد إلى امتداد طريقة تفكيرهم المنظمة المتعمدة إلى مجالات الحياة الاجتماعية

الأخرى.. وقد سبب النجاح المتكرر في المجال الاقتصادي إلى زيادة أهمية التفكير المبني على تحكيم العقل.. ويبدو أن شومبيتر مثل كارل ماركس قد بالغ في القوة التأثيرية للعوامل الاقتصادية عند تفسيره لتطور الحياة الثقافية في العالم الغربي.. ويجادل معظم المراقبون في رأس شومبيتر الذي يقول أن النظام الرأسمالي أخذ في التفتتن وأنه من المحتمل أن تلي الاشتراكية النظام الرأسمالي.. ومع التسليم بأن النظام الرأسمالي قد تغير كثيرًا عما كان عليه في مراحله الأولى فإن ذلك لا يعني الاستنتاج بأن الاشتراكية ستأخذ في الحلول محله.

وفي تحليله للأحوال السياسية في ظل النظام الرأسمالي يقول إن المنظمين مع نجاحهم في المجال الاقتصادي فيبدو أنهم عاجزين في المجالين (السياسي والاجتماعي).. كما أنه يعلن أن الشعب لا يمكن حكمه على أساس مبدأ تحكيم العقل فقط، ولكنه يقف عند هذا الحد ولا يسمح لروح التعقل أن تمتد إلى جماهير الشعب؛ وبذلك فهو يصور طبقة مفكرة متذمرة تقود طبقة العمال في الطريق إلى الاشتراكية.. ويبدو تحليل شومبيتر مبالغًا فيه؛ لا يقتصر على جانب واحد ينصب على فكرة واحدة وهي: أن اضمحلال المجتمع القائم على الرأسمالية لا بد أن يؤدي إلى ظهور مجتمع اشتراكي، فهو عندما يرى النظام الرأسمالي يتغير فإنه يستنتج أنه أخذ في الاضمحلال، ولا بد من فنائه.. أما كيف سيفني؟ وكيف ستحل الاشتراكية محله؟ فلم يوضحهما شومبيتر.

الباب الخامس

التحليل الاقتصادي للمدرسة التي أعقبت كينز

بالرغم من أن العالم الاقتصادي كينز أحدث انقلابًا في نظرية تقلبات العمل الاقتصادية، فإنه قصر بحثه على التحليل القصير الأجل.. وقد افترض أن العناصر الآتية عناصر محددة ومستديمة.. وتشمل: المهارة القائمة، وكمية العمل الممكن الحصول عليها، وكمية ونوع المعدات الصالحة للاستعمال، والفن الصناعي القائم، ودرجة المنافسة، وعادات وأذواق المستهلكين، ولم يركز كينز اهتمامه في المشاكل الطويلة الأجل التي أثارت اهتمام الاقتصاديين الكلاسيكيين وماركس وشومبيتر.

ويحاول الاقتصاديون الذين جاءوا في أعقاب كينز أن يتوسعوا في نظامه حتى يتوصلوا إلى نظرية شاملة طويلة الأمد للإنتاج والتوظيف– تُحلل التقلبات القصيرة الأمد على أنها داخلة في وضع طويل الأمد للتنمية الاقتصادية.. والسؤال الرئيسي في مثل هذا التحليل هو: ما هي مستلزمات الاحتفاظ بنمو مطرد للدخل مع توظيف شامل، دون حدوث تضخم أو انكماش؟ وهل من الممكن للدخل أن ينمو فعلًا بمعدل يجعل من الممكن تجنب الركود، أو التضخم الطويل الأجل؟

ومن الواضح أنه إذا زاد عدد السكان؛ فإنه لا يمكن الاحتفاظ بالدخل الفردي ما لم يزد الدخل الحقيقي.. وفضلًا عن ذلك، إذا زادت

القوة العاملة؛ فإن الإنتاج يجب أن يزيد حتى يمكن الاحتفاظ بالتوظيف الكامل.. وإذا كان هناك استثمار صافٍ ؛فيجب أن يزداد الدخل الحقيقي؛ لكي يمكن تجنب القدرة المعطاة.. وقد حلل كل هذه النقط العالمان: هارود ودومار، في نظريتهما عن التطور الاقتصادي.

١- تحليل هارود ودومار للنمو الاقتصادي المطرد:

لقد خصص كل من هاردو ودومار دورًا هامًا لتجميع رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية.. ويؤكدان أن تجميع رأس المال يقوم بدورٍ مزدوجٍ.. فمن جهة يؤدي الاستثمار إلى إنتاج الدخل، ومن جهة أخرى فهو يزيد القدرة الإنتاجية للنظام الاقتصادي بزيادة مجموع رأس المال.. ومع افتراض وجود مستوى دخل متوازن كامل التوظيف؛ فإن المحافظة على هذا التوازن سنة بعد أخرى تقتضي أن يكون حجم الإنفاق الناتج عن الاستثمار كافيًا ليمتص الإنتاج الزائد الممكن حدوثه بواسطة الاستثمار، ولكن إذا كان الميل الحدي للإدخار معلومًا؛ فإنه كلما ازداد تجميع رأس المال وكلما ارتفع الدخل القومي؛ كلما وجب ازدياد حجم الاستثمار المطلق.. وعلى ذلك إذا أُريد الاحتفاظ بالتوظيف الكامل؛ فيجب أن يزيد مقدار الاستثمار الصافي.. وهذا بدوره يتطلب استثمار زيادة الدخل القومي الحقيقي.

وإذا لم يصاحب تكوين رأس المال زيادة في الدخل؛ فإن هذا يؤدي إلى عدم توظيف العمل ورأس المال.. وعلى ذلك فزيادة الدخل لازمة

لتجنب البطالة بين العمل وزيادة السلع الرأسمالية عن الحد المطلوب؛ فالهدف من التنمية في هذه الحالة هو: إيجاد الظروف اللازمة للتوظيف الكامل على مر الزمن.

وقد دار بحث كل من العالمين الاقتصاديين هارود ودومار حول: تحديد معدل زيادة الاستثمار لجعل زيادة الدخل مساوية لزيادة القدرة الانتاجية؛ حتى يمكن الاحتفاظ بالتوظيف الكامل للعمل.. وقد استعانا في بحثهما باستخدام معادلات جبرية.. وخلصا منه إلى النقط الهامة الآتية:

١- إن الاستثمار هو المركز الذي تدور حوله مسألة النمو الاقتصادي المطرد؛ لأن عملية الاستثمار ذات صفة مزدوجة، فهي: تولد الدخل، وفي الوقت نفسه تزيد القدرة الإنتاجية للنظام الاقتصادي.

٢- يمكن أن تؤدي زيادة القدرة الإنتاجية إلى زيادة الإنتاج، أو إلى زيادة البطالة حسب سلوك الدخل.

٣- يمكن تعيين الظروف الخاصة بسير الدخل التي تمكن التوظيف الكامل من الاستمرار على طول الزمن.. وهذه الظروف تحدد نسبة معينة من نمو دخل التوظيف الكامل تكفي لامتصاص مدخرات التوظيف الكامل، والانتفاع الكامل بمجموع رأس المال.. وعلى ذلك فيجب أن يزيد الدخل بنسبة ربح مركبة إذا أُريد الاحتفاظ بالتوظيف الكامل.

٤- هذه الظروف تحدد خطًا ثابتًا واحدًا فقط لتنمية النظام الاقتصادي.. وقد يختلف معدل التنمية الفعلي عن معدل التنمية المحددة..

فإذا زاد المعدل الفعلي عن المعدل المحدد للتنمية؛ مال النظام الاقتصادي نحو التضخم المزمن.. وإذا نقص المعدل الفعلي عن المعدل المحدد للتنمية؛ فإن النظام الاقتصادي يميل نحو الانكماش المزمن.

٥- تعتبر الأزمات الاقتصادية الدورية انحرافات عن طريق التنمية الثابت وتتفاقم هذه الانحرافات تلقائيًا ويحد من اتجاهها إلى أعلى سقف من التوظيف الكامل.. ومن اتجاهها إلى أسفل أرضية من الاستثمار والاستهلاك يعملان بقوة ذاتية.. وقد يصيب النظام الاقتصادي الكساد إذا كان المعدل الطبيعي للتنمية أقل من المعدل المحدد؛ لأنه في هذه الحالة لا يمكن للإنتاج أن ينمو فعليًا بدرجةٍ كافيةٍ وسريعةٍ.

ويظهر ضعف نظريتهما من الافتراضات التي فرضاها، مثال ذلك: إنهما فرضا أن الميل إلى الإدخار بنسبة رأس المال إلى الإنتاج شيئان ثابتان، لكن الواقع بخلاف ذلك؛ فإن نسبة الإدخار ونسبة رأس المال إلى الإنتاج من المحتمل تغييرهما مع مرور الزمن.. كما أنهما افترضا أن نسب الإنتاج كميات ثابتة، وأن العمل لا يمكن أن يحل محل رأس المال، وهذا الافتراض يجعل نظريتهما جامدة خالية من المرونة.. كما أن النظرية لم تتعرض لبحث ما، إذا كانت التغيرات في الأسعار تؤدي إلى سهولة التنمية المطردة أم لا، إذ أن مرونة الاسعار ولو بدرجة ضئيلة قد تكفي في الواقع إلى حدوث استمرار في موقف من المواقف الاقتصادية غير الثابتة.. وبالرغم من الجمود الذي لا داعي له في تحليلهما فإن نقط بحثهما تعتبر جزءًا مكملًا

لأي بحث لمشاكل التنمية في الدول التي مرت بتوسع كبير في التنمية في الماضي.. وتواجه الآن مشكلة الاحتفاظ باستمرار التنمية في المستقبل.

٣- نظرية الركود الطويل الأجل:

بالرغم من الاختلاف في الأغراض وطرق التفكير بين كل من دريكاردو وماركس وشومبيتر ودومير وهارود، فإنه من المدهش أنهم جميعًا قدموا حججًا تدل على أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قد يصل فعلًا إلى موقف من الركود الاقتصادي، والعجز عن التوظيف الكامل للعمل.

ويشير "الركود الطويل الأجل" إلى وجه من أوجه التنمية الرأسمالية، يميل فيه صافي الإدخار عند نقطة التوظيف الكامل إلى الزيادة.. بينما يصل فيه صافي الاستثمار عند نقطة التوظيف الكامل إلى الهبوط، فهو يدل على اتجاه طويل الأمد نحو انكماش نسبي في النشاط الاقتصادي، ونحو زيادة حدة وإطالة وقت الأزمات القصيرة.. ومع استمرار الدورة الاقتصادية فإن فترات الرخاء تكون أضعف وأقصر، بينما تصبح فترات الكساد أعمق وأطول.. وعلى مدى الزمن يصاب الاقتصاد بكساد مزمن.. وفي هذه الظروف تتسع الهوة بين اتجاه الدخل مع التوظيف الكامل وبين اتجاه الدخل الفعلي "هي النقطة الهامة".. ويعني الركود الطويل الأجل بعبارة بسيطة وشاملة أن: النظام الاقتصادي يحقق بدرجة أقل ثم أقل زيادة في الإنتاج الممكن الحصول عليه؛ وبذلك فالنظام

الاقتصادي قد ينزلق إلى أسفل، أو يتحرك جانبًا، أو يسير إلى الأمام بمعدل بطيء جدًا.

وهناك فروض مختلفة للكساد يمكن إدخال معظمها تحت إحدى المجموعات الآتية:

١- فروض تؤكد أهمية العوامل الخارجية، مثل: الفن الصناعي،وازدياد عدد السكان، وبدء استغلال أرض جديدة وتطويرها.

٢- فروض تقوم على تغييرات أساسية في النظم الاجتماعية، مثل: زيادة رقابة الحكومة على الأعمال الاقتصادية، وازدياد قوة النقابات العمالية.

٣- فروض تؤكد أهمية العوامل الداخلية، مثل: ازدياد المنافسة الاحتكارية، وتركيز الصناعة.

ومن رأى "هانش" أحد مؤيدي هذه العقيدة أن نمو السكان السريع وتنمية أراض جديدة وموارد جديدة وسرعة تقدم الفن الصناعي -كلها تنشط صافي الاستثمار فيزداد الدخل.. فزيادة عدد السكان تقوي الطلب الإجمالي، وخصوصًا الاستثمار.. ولكن مجرد زيادة السكان ليست بذات أهمية، إنما المهم هو: زيادة القدرة الشرائية.. ومن المفروض أن هناك تقدمًا في الفن الصناعي يكفي لرفع قدرة العمال الإنتاجية.. وأن الطلب على العمال يساير النمو في عدد السكان.

وإذا كان النمو في عدد السكان بطيئًا؛ فإن تنشيط الاستثمار يقل؛ ومن ثم يقل الطلب الاجمالي.. ويسير تجميع رأس المال يخطي خُطًا وئيدة؛ لأن المنظمون يتوقعون في هذه الحالة أن ينقص حجم السوق.. وبما أن معدل الربح يتناسب مع حجم السوق؛ فإن الاستثمار الذي يتأثر بمعدل الربح يبدو أكثر خطورةً، ومن ثَمَّ يهبط مستواه.. وقد يهبط الاستثمار؛ بسبب تحول في الطلب مع بطء النمو في عدد السكان.. فازدياد عدد السكان السريع؛ يُزيد من الطلب على وسائل الإسكان والمنافع العامة.. فإذا ما هبط معدل الزيادة في السكان؛ قلت فرص الاستثمار في هذه القطاعات.. وبما أن الطلب على وسائل الإسكان والمنافع العامة يتطلب استثمارًا من رأس المال أكبر منه في غالبية المطالب الاستهلاكية الأخرى؛ فإن نسبة رأس المال إلى الإنتاج تميل إلى الهبوط، ويحدث تغيير في تكوين ميل السلع الاستهلاكية.

ومن جهة أخرى فإن البطء في نمو السكان قد يؤدي إلى تجميع رأس المال بدرجةٍ أزيد من اللازم.. بمعنى أن يصبح رأس المال كبيرًا جدًا بالنسبة لعدد العمال.. ومع ارتفاع نسبة رأس المال للعمل؛ فإن القدرة الإنتاجية الحدية لرأس المال تقل وهذا يؤدي إلى منع تجميع مزيد من رأس المال وعدم فتح أراض جديدة واستغلال موارد جديدة يقلل من فرص الاستثمار.. وقد تؤدي التطورات في التنظيمات الاجتماعية إلى بطء الابتكارات، وتضييق منافذ الاستثمار، وإحداث أثر أقل من جهة زيادة

الميل إلى الاستهلاك.. فازدياد قوة النقابات العمالية والاتحادات المهنية والمنافسة الاحتكارية قد تعوض الابتكارات في المجال الصناعي والانتاجي.. وإذا كانت الابتكارات تؤدي إلى توفير رأس المال أكثر مما تؤدي إلى استخدامه؛ فإن نسبة رأس المال إلى الإنتاج تقل.

وتؤكد نظرية هارود ودومار أهمية العوامل الخارجة عن نطاق الإنتاج كمشجعات للتنمية الاقتصادية.. فإذا لم يكن الاستثمار كافيًا لاستمرار التنمية؛ فإن ارتفاع المستوى الاستهلاكي قد يؤدي إلى ذلك.. ولكن من المستبعد أن يقل الميل إلى الإدخار بالدرجة التي تجعل هذا الاحتمال واقعيًا.. فإن الميل إلى الإدخار قد ظل ثابتًا لفترات طويلة من الزمن، وليس هناك من دليل على قلة الميل إلى الإدخار.. ومع وجود هذا الميل فإن تقدم الفن الصناعي وازدياد عدد السكان وزيادة الموارد الطبيعية يعملن كمشجعات ومنشطات للتنمية.. والرأي الثالث الخاص بالركود يشير إلى التغييرات الداخلية التي تزيد من درجة الاحتكار، وقلة عدد ملاك المشروعات الإنتاجية الكبرى داخل النظام الاقتصادي.. فإن الاتجاه نحو الاحتكار يرفع من الأرباح الحدية؛ مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية والقوة.. وهذا بدوره يقلل من معدل نمو رأس المال.. ولكن إذا كانت الصناعة على أساس من التنافس؛ فإن الحد من ارتفاع الأسعار يُقلل من القوة الزائدة للمحتكرين؛ ويؤدي إلى إعادة تأسيس مستوى عادي لاستخدام مجموع رأس المال.. ومقدرة الاحتكارات على حماية أنفسها من

الخسائر الرأسمالية ضارة بالنظام الاقتصادي، فإنها تحاول تأجيل الاستثمار حتى تستهلك المعدات القائمة بدرجة كافية؛ وبذلك فإن المشروعات الجديدة الفنية تميل من احتياطي الاستهلاك؛ فتحول دون خلق فرص للاستثمار من المدخرات الخارجية.. وهذا الباب يبين إمكان حدوث الركود الطويل الأجل.. ولقطع الطريق على هذا الركود لا بد من قيام سياسات عامة معينة.

الباب السادس

مقارنة نظريات التنمية

في هذا الباب سنخلص أوجه الخلاف وأوجه الشبه بين نظريات التنمية المختلفة.

١- حدود المعالجة الاقتصادية لنظرية التنمية:

إن علم الاقتصاد التقليدي يهتم فقط بالعوامل المباشرة التي تحدد الإنتاج الكامن في النظام الاقتصادي، وهذه العوامل هي ١- حالة الفن الصناعي والعلم بصفة عامة. ٢- كمية ونوع العمل. ٣- كمية وتكوين مجموع رأس المال. ٤- طبيعة ظروف الموارد الطبيعية.

وفي داخل هذا الإطار فإن معدل التنمية يتوقف على درجة استخدام ومعدل زيادة هذه العوامل الإنتاجية المختلفة.. ولكن عندما يحاول الإنسان أن يتتبع أسباب التغير بين العوامل الإنتاجية؛ فإنه يجد نفسه واقعًا في شرك عدد ضخم من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.. وهذه القوى لا يمكن ترتيبها في نظام أنيق من الأسباب والمسببات؛ لأنها كلها متداخلة.

ونظرًا لهذه الصعوبات لم يحاول الاقتصاديون الذين تناولوا التنمية الاقتصادية بالبحث أن يصوغوا نظرية عامة، ولكنهم ركزوا بحثهم في عدد

صغير نسبيًا من المتغيرات التي يعتقدون أنها ذات أهمية خاصة في تحديد معدل التنمية.. وفي عملهم هذا افترضوا قيام ظروف معينة فيما يتعلق بطبيعة القوة المركبة المؤثرة في التنمية.. وبما أن هذه الظروف تختلف على مدى الزمن ومن دولة إلى أخرى؛ فإن نظريات هؤلاء الكتاب يجب تعديلها والتوسع فيها.

ومن الكُتَّاب الذين حاولوا إيجاد نظرية عامة للتنمية الاقتصادية هو: كارل ماركس، فقد أدخل كل المظاهر الثقافية كتغيرات في نظامه.. والشئ الوحيد المُسلَّم به في نظريته هو: تطور القوى المادية للإنتاج التي منها تخرج كل الأشياء الأخرى، ولكن هذه النظرية ينقص من قدرها التبسيط الكبير في سلوك القوى الاجتماعية والتعميم إلى درجة عظيمة؛ مما يجعلها غير مجدية في تفسير أحوال تاريخية معينة، خاصةً بالتنمية.

ويعتبر شو مبيتر من الكتاب الذين كونوا نظرية عامة عن التنمية؛ فهو يتخذ وجهة نظر واسعة لعملية التنمية.. وبحسب رأيه فإن الروح العقل التي تعمل داخل النظام الرأسمالي هي السبب في كل ما يتم في النظام الاقتصادي من أمور اقتصادية، واجتماعية، وسياسية.. ومن الصعب أن ندرك كيف يمكن للإنسان أن يستنتج بطريقه مضبوطة كثيرًا من التنظيمات الفعلية، والمواقف التي يستخدمها شومبيتر في تحليله من الروح العامة لاستخدام العقل.

أما بقية الكتاب فيقصرون تحليلهم على العمل الاقتصادي للنظام الرأسمالي الغربي؛ ولهذا الغرض فهم يقومون بعمل افتراضات للطبيعة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا المجتمع: فهم يفترضون أن السكان عندهم قوة دافعة نحو التقدم المادي، ويعتبرون أن هذه الرغبة في تحسين الموقف الاقتصادي تسود هذا المجتمع.. فمن المفروض أن العمال وأصحاب رؤوس الأموال والملاك يسعون لانتهاز الفرص الملائمة اقتصاديًا، ويستجيبون للدوافع الاقتصادية.. وهذا الموقف في نظر ركاردو هام جدًا بالنسبة لجماعة أصحاب رؤوس الأموال الذين لديهم الرغبة في تخطي الاستهلاك الحاضر في سبيل إمكان الحصول على دخل أعلى مستقبلًا.. بينما نجد أن هذه الرغبة ليست قوية بمثل هذه الدرجة بين جماعة العمال والملاك؛ لأنهم ينفقون الدخل الزائد في الأغراض الاستهلاكية العاجلة.

ويفترض الكلاسكيون المجددون أن لدى كل فرد القدرة على تفضيل السلع الاقتصادية، وأنه يسعى عمدًا إلى الحصول على أكبر قسط ممكن من المنفعة الكلية من هذه السلع؛ ولذا فهو يستجيب إلى التغيرات الحدية في الأسعار.. ويفترض هؤلاء الكتاب جدلًا وجود حكومة مستقرة قوية تحافظ على النظام المدني، وعلى التنظيمات الرأسمالية الخاصة بالملكية الفردية وحرية التعاقد، وأنه ليس هناك أي عوائق تحول دون السعي الناجح للحصول على أرباح اقتصادية، ويسلمون بوجود مستوى وتوزيع للدخل أصلًا يسمحان بقيام مقدار

كبير من الادخار داخل النظام الاقتصادي، ولا يخلقان عقبات جسيمة في السوق تعرقل الإنتاج المحلي الكبير للسلع المصنوعة.. ويفترض أصحاب هذه النظرية بالنسبة للمستقبل أن مستوى المهارات العمالية والإدارية اللازم لزيادة التنمية لن يشكل رغبته في سبيل استمرار التنمية مستقبلًا؛ لأن هذه المهارات ستستجيب لمطالب التنمية بدون صعوبة.. ومن المسلم به أيضًا أن المعروض من المواد الطبيعية والمعرفة الفنية يلائم أصلًا وبدرجة كافية حدوث توسع اقتصادي بدرجة كبيرة وكثيرة من هذه الافتراضات، لا يصلح أساسًا للبحث في التنمية في الدول الفقيرة.. ويجب ألا يقتصر بحث أصحاب نظريات التنمية على الناحية الاقتصادية البحتة فقط، بل يجب أن يمتد إلى دراسة التغيرات الاجتماعية؛ حتى يمكن فهم مسألة التنمية بصورة أكمل.. وقد كان التوسع في الحدود التقليدية لعلم الاقتصاد بطيئًا جدًا. وبالرغم من ضرورة الحرص من ناحية التعميم في نظريات التنمية فإنها قد ساهمت مساهمة فعالة في تفهم التنمية الاقتصادية؛ لأنها قد ركزت بحثها في عوامل اقتصادية معينة خطيرة الأهمية تتعلق بمشكلة التنمية في أي نوع من أنواع المجتمعات الإنسانية.. ويمكن اتخاذ هذه النظريات أساسًا يمكن أن تشيد عليه تفسيرات أدق وأكمل لهذه المشكلة الاجتماعية المعقدة، ألا وهي: مشكلة التنمية.

٢- ازدياد عدد السكان:

في رأي ريكاردو أن معدل زيادة عدد السكان يتوقف على معدل تجميع رأس المال: بمعنى: إن الزيادة في معدل تجميع رأس المال ترفع

الأجور؛ وهذا يؤدي إلى نمو سريع في عدد السكان.. ومع أنه يعترف بأنه من الممكن لمعدل تجميع رأس المال أن يسير بخطى أوسع من معدل زيادة السكان في فترات طويلة نوعًا ما، فهو يؤكد استجابة عدد السكان القوية لعملية تجميع رأس المال، وهذه الاستجابة من القوة، بحيث تميل الأجور في النهاية إلى مستوى الكفاف.

وقد فرض كل من آدم سميث وماركس وجود علاقة أقل جمودًا بين عدد السكان وبين تجميع رأس المال.. فيتحدث آدم سميث عن زيادة الطلب على العمال كمشجع للزواج، وازدياد عددهم كي يتمكنوا من الوفاء بالطلب المستمر المتزايد على العمل.. ولكنه على أساس استجابة عدد السكان لا يكون نظرية مستوى الكفاف للاجور على مر الزمن كما فعل ريكاردو.. وقد كان ماركس أقل تزمتًا فيما يختص بالعلاقة بين معدل تجميع رأس المال ومعدل زيادة عدد السكان.. فمن رأيه أن الأجور العادية تكفي لا لإعانة الطبقة العاملة فحسب، بل تكفي أيضًا لزيادة عددهم.

وقد اعترف الكلاسيكيون المجددون أن هناك عوامل كثيرة غير اقتصادية ومعقدة تؤثر في معدل زيادة عدد السكان؛ وعلى ذلك فقد سلموا بأن معدل زيادة السكان عنصر يحدد ذاته.. وبخلاف ريكاردو لم يساورهم القلق من ناحية الآثار السيئة التي يحدثها ازدياد عدد السكان في الدخل الفردي؛ فهم يجادلون بأن الفرص مواتية جدًا لزيادة مجموع رأس المال بمعدل أسرع من زيادة عدد السكان؛ وهذا يؤدي إلى المساهمة في

رفع الدخل الفردي.. ومع ذلك فإن تفاؤلهم يبدأ في التناقص عندما ينظرون إلى المستقبل البعيد.. وحسب نظريتهم فإنه عندما تسود البطالة؛ تهبط الأجور.. ولكن نظرًا لأن مجموع الطلب على النقود لا يهبط؛ فإن الأسعار لا تنخفض في الحال؛ لأن المنتجين يجدون أنه من المربح لهم أن يتوسعوا في الإنتاج ويمتصوا العمال المتعطلين.. وفي نظرية كينز فإن الهبوط في الأسعار المتناسب مع انخفاض الأجور يبقى الإنفاق الحقيقي على الاستهلاك بدون تغيير، فإذا لم تهبط الأسعار بالتناسب مع الأجور؛ فيحدث إعادة توزيع في الدخل في صالح الذين يحصلون على أرباح.. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى هبوط الاستهلاك وزيادة البطالة.. ويوضح كينز أنه مع بقاء المعروض من النقود ثابتًا؛ فإن النقص في الدخل النقدي يميل إلى خفض سعر الفائدة، إذ يقل الاحتياج إلى النقود لأغراض التعامل، ومن ثم ينخفض سعر الفائدة.

ويؤكد العالم الاقتصادي هانسن أن زيادة عدد السكان تُنشط الاستثمار بإحداث تغيير في اتجاه الطلب؛ فيجعله يتحول نحو العناصر التي تتطلب رأس مال كبير، مثل: الإسكان والمنافع العامة..كما أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الإدخار، وهذا بدوره يميل إلى زيادة التوظيف؛ وعلى ذلك فإن النقص في معدل نمو الإسكان قد يؤدي إلى انتشار البطالة، وإلى انخفاض معدل التنمية.

وفي نظرية "هارود" يقرر أن معدل زيادة السكان ومعدل التقدم الفني الصناعي يحددان المعدل الطبيعي للتنمية.. وكلما زاد معدل نمو السكان؛ كلما زاد الحد الأعلا لمتوسط معدل التنمية لفترة طويلة من الزمن.. وإذا كان معدل التنمية الطبيعي أقل من معدل التنمية مع القدرة الكاملة لرأس المال؛ فإن النظام الاقتصادي يسوده الكساد، ويقل مستوى التوظيف.. وزيادة معدل نمو السكان يُقلل من أحوال هذا الركود.

ومن الأوفق أن نبني تحليلنا لمسألة زيادة عدد السكان في الدول الصناعية الفنية على أساس نظرية كينز، ومن تبعه من الاقتصاديين التي تقول أن زيادة معدل نمو السكان لا تميل إلى زيادة معدل التنمية الفعلي فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى زيادة معدل التنمية اللازم لقيام التوظيف الكامل للعمال.. وتؤكد هذه النظرية أن توافق معدل التنمية الفعلي.. ومعدل التوظيف الكامل يتوقف على عوامل معينة تشمل: طبيعة ومعدل التقدم الفني الصناعي، والميل إلى الادخار، واستجابة الاستثمار لتغيير سعر الفائدة..كما أن اتجاه الدخل الفردي يتوقف على هذه العوامل.

ومن الأوفق تحليل مسألة نمو السكان في الدول الزراعية على أساس نظرية الاقتصاديين الكلاسيكيين التي تقول: إن مشكلة البطالة في النظام الاقتصادي الصناعي ليس من المحتمل قيامها في الدول الزراعية؛ لأن الزيادة في عدد السكان يمكن استخدامها بدون صعوبة في الوحدات الزراعية المتناسبة في حجم الأسرة، عن طريق: استخدام مساحة الأرض

والسلع الرأسمالية الموجودة بدرجة أكثر تركيزًا.. وبالرغم من زيادة الإنتاج تبعًا لزيادة توظيف العمل؛ فإن الدخل الفردي يميل إلى الهبوط بحسب مبدأ النسب المتغيرة، وفي نفس الوقت فإن استخدام رأس المال بدرجة أكثر تركيزًا يرفع من الدخل الحدي لقدرة رأس المال الإنتاجية؛ وبذلك يزيد من الطلب على السلع الاستثمارية.. وإذا حدث توافق زمن بين زيادة معدل نمو السكان وبين سرعة تقدم الفن الصناعي وارتفاع معدل الادخار ووجود سوق –تسود فيه المنافسة ودرجة عالية من القدرة الإدارية التنظيمية ؛ فإن معدل التنمية في هذه الأحوال يزداد كما يزيد الدخل الفردي.

٣- تجميع رأس المال:

على الرغم من أن معظم الكتاب الاقتصاديين يسلمون بأن التقدم المدهش في الفن الصناعي واكتشاف الموارد الطبيعية الفنية هما القوى المحركة لزيادة معدل تجميع رأس المال في الدول الغنية خلال القرنين الماضيين،فإنهم يختلفون في الطريقة التي يعالجون بها هذه القوى.. فبينما يستنتج كل من ماركس وشومبيتر أن النظام الرأسمالي سيتحطم ؛نجد على العكس من ذلك أن الكلاسيكيين المجددين يرون أن الدخل الفردي يزداد تدريجيًا إذا كان ازدياد السكان معتدلًا، وقويت عادة الادخار، وتحسن مستوى العمال الفني باستمرار.

ويرى ريكاردو وكينز وأصحاب نظرية الركود الاقتصادي أن زيادة التقدم الفني واكتشاف موارد جديدة لا يبشران بمستقبل زاهر؛ وعلى ذلك

فإن الركود الاقتصادي في المستقبل القريب أمر محتمل الوقوع.. ويتمثل هذا الركود في وصول الأجور إلى مستوى الكفاف وعدم اطراد تجميع رأس المال.

في رأي الكلاسيكيين أن كل صاحب رأس مال يعمل في سوق يقوم على المنافسة يجد الفرصة لزيادة أرباحه، بإدخال اختراع فني جديد قبل منافسيه، ولكن بطبيعة الحال عندما تقوم بقية المصانع بإدخال هذا الاختراع؛ فإن الأسعار النسبية للمنتجات التي تتأثر بهذا الاختراع تهبط لتعكس نقص ما تتطلبه الوحدة الإنتاجية من العمل.. وهبوط أسعار هذه السلع يجعل من الممكن زيادة عدد السكان قبل أن تنفذ مخصصات الأجور بإنفاقها بواسطة العمال على ضروريات الحياة.. وتبعًا لذلك فإن معدلات الأجور النقدية تميل إلى الزيادة بدرجة أقل مما لو لم تحدث هذه التحسينات..كما يميل معدل الربح كذلك إلى الهبوط بدرجة أقل مما لو لم توجد هذه التحسينات. وبما أن أصحاب رؤوس الأموال يدخرون معظم دخلهم إذا كان معدل الربح يزيد عن مستوى الصفر؛ فإن الجزء الأكبر نسبيًا من الدخل القومي المتكون من الربح يزيد من معدل تجميع رأس المال.. ومع هبوط الأجور النقدية نتيجة لخفض أسعار الطعام؛ فإن إدخال الآلات الحديثة قد يسبب البطالة بين العمال.

وفي رأي الكلاسيكيين المجددين إن إدخال الفنون الإنتاجية المتقدمة يؤدي إلى خفض التكاليف الحدية للإنتاج القائم للتصنيع، ويشجع على

التوسع في إنتاج فرصة الأرباح الزائدة هذه تزيد من الطلب على الاستثمار، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة.. ومع نمو الإدخار نتيجة لإرتفاع سعر الفائدة؛ يزيد معدل سعر الاستثمار لتحرر الموارد من الاستعمال الاستهلاكي.. وزيادة سعر الفائدة والأسعار النسبية للسلع الإنتاجية يقصر الاستثمار على المشروعات التي تغل دخلًا مرتفعًا.. وعندما تتم هذه المشروعات؛ تبدأ أسعار السلع الإنتاجية وسعر الفائدة في الهبوط تدريجيًا.. وينتقل الاستثمار إلى المشروعات ذات الدخل المنخفض.. وأخيرًا يهبط سعر الفائدة إلى المستوى الذي لا يشجع على الإدخار، ويتوقف تجميع رأس المال، وهذه هي حال التوقف الاقتصادي.. وينظر ماركس إلى عملية تجميع رأس المال في ظل التحسينات الفنية الصناعية، واكتشاف موارد جديدة على أنه عملية غير متناسقة وهدامة للنظام الرأسمالي؛ وذلك لأن المتناقضات الكامنة في هذا النظام تبدأ في الظهور بوضوح تام..فمع تجميع المال في هذه الظروف؛ تنمحي بعض الصناعات، وتصح المعارات والحرف العتيقة؛ فتندمج المصانع الصغيرة في مصانع أكبر وأقوى منها.. وأسوأ من ذلك كله فإن الآلات الحديثة تحرم كثيرًا من العمال من عملهم.. ويبدأ معين البطالة في الزيادة؛ فيهبط معدل الأجور إلى مستوى الكفاف؛ فتحرم الطبقة العاملة من ثمار التنمية الاقتصادية، وحتى أصحاب رؤوس الأموال يتحملون بعض الخسائر بحلول الأزمات التي تمتد لفترة من الزمن، وهبوط معدل الأرباح.

ويؤكد شومبيتر أن التقدم الصناعي أمر ضروري وليس بالأمر الوحيد الكافي للتنمية، فيقول إن: هناك فرصًا مغرية للاستثمار من ناحية تقدم الفن الصناعية، ولكن القدرة على إدراك هذه الفرص والإقدام على انتهاز هذه الفرص لا تتوفر في كل نظام اقتصادي.. ولا بد من وجود جماعة من المنظمين لهم دوافع خاصة؛ لكي يمكن القيام بمهمة التنمية الاقتصادية.. إذ إن معظم مشروعات الاستثمار الهامة تشتمل على مخاطر جسيمة من المستحيل تقديرها؛ فكثير من المشروعات الجديدة تتضمن خلق سلع جديدة كلية وخلق رغبات جديدة من جانب المستهلكين.. وفي مثل هذه البيئة الاقتصادية يصبح سعر الفائدة قليل الأهمية في تحديد الاستثمار.. وفيما يختص بطبيعة الإدخار يعلن شومبيتر أن المنظمين يقومون بالاستثمار عن طريق الحصول على الاعتمادات اللازمة من بنوك الائتمان، ثم بعد أن يقوموا بالاستثمار يسددون مختارين القروض إلى البنوك مما يدخرونه من أرباحهم.. ويؤكد شومبيتر الطبقة الهدامة للنظام الرأسمالي لأن خلق سلع جديدة يحطم، أو يضعف أوجه النشاط المتصلة بإنتاج السلع القديمة؛ مما يؤدي إلى حدوث الكساد.. ولكن يمكن استعادة التوازن بسرعة وبدرجة أكبر؛ فتمتد فوائد التنمية إلى جميع الطبقات.

وفي رأي مدرسة كينز أن ما يحدد الاستثمار هو المقارنة بين الأرباح المنتظرة للمشروعات الرأسمالية المختلفة وبين سعر الفائدة.. وعلى ذلك فليس سعر الفائدة هو العامل المباشر لتحديد معدل الادخار ؛ فالإدخار

وظيفة من وظائف مستوى الدخل أكثر منه وظيفة من وظائف سعر الفائدة.. ويؤيد الكتاب الذين أعقبوا كينز نظريته في أن الإدخار المتعمد هو وظيفة من وظائف مستوى الدخل الحقيقي، ولكنهم يختلفون عنه في نظرته للاستثمار.. فهم يقولون إن مقاصد الاستثمار تتوقف من ناحية على معدل تقدم الفن الصناعي، ومن جهة على معدل التغير في مستوى الدخل.. وبربط العلاقات بين الإدخار والاستثمار يعلن هؤلاء الكتاب أنه إذا ما ظلت معاملات الإدخار والاستثمار ثابتة فلا بد من زيادة معدل التنمية المطلق في الاستثمار؛ لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية الدورية.. ويوجد شبه إجماع بين الاقتصاديين في الوقت الحاضر فيما يختص بالعوامل التي تحدد الاستثمار في الدول الرأسمالية الغنية؛ فجميعهم يتوقفون على أن تقدم الفن الصناعي ينشط الاستثمار، كما أن النظام الاقتصادي المتطور يغري بقدر كبير من الاستثمار.

ويقول الاقتصاديون الذين جاءوا بعد كينز أنه يجب توافر ثلاثة شروط لكي يكون الاستثمار سريعًا وهي:

١- استخدام القدرة الإنتاجية الكائنة استخدامًا تامًا.

٢- أن يكون التمويل ملائمًا بدرجة تسمح بسد الطلب على سرعة الاستثمار.

٣- أن يكون التغير في الإنتاج تغيرًا غير وقتي، ونظرًا لعدم وجود نظرية للاستثمار يسلم بها جميع الاقتصاديين فإنهم يختلفون في تعليلهم

لأسباب عدم وجود معدل مطرد للتنمية الاقتصادية في الدول الرأسمالية الغنية، ولماذا يعترض الكساد العام طريق الاتجاه الصعودي للدخل القومي في هذه الدول من فترة لأخرى.. ولا يمكن أن نجد تفسيرًا صحيحًا لهذه المظاهر؛ وذلك لأن في عالم الواقع تختلف أهمية العوامل المبينة للكساد من دورة لأخرى..كما أنهم يختلفون في تعليلهم لأسباب نقط التحول الصعودية والنزولية في الدورة الاقتصادية.. وبالرغم من هذا الاختلاف فإنهم يتفقون في تفسير لطريقة التي بها تصبح التغييرات الدورية في الدخل شاملة، كما أنهم يتفقون فيما يختص بالشروط اللازمة؛ لكي تتجنب الدول الغنية انتشار البطالة، أو التضخم؛ حتى تستمر في التنمية الاقتصادية، ومظاهر هذا التوافق بين الاقتصاديين يبين التقدم الهام في فهم عمليات التنمية والوسائل التي تسهل هذه التنمية.

٤- المظاهر الدولية للتنمية الاقتصادية:

يشير معظم علماء الاقتصاد إلى الفوائد التي جنتها الدول الصناعية الناهضة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من التجارة الخارجية، وتؤكد فكرة الاقتصاديين الكلاسيكيين المجددين الخاصة بالتكاليف المقارنة أهمية الأرباح من التجارة التي تنتج من تخصص أفضل للموارد العالمية.. فالتجارة الدولية تزيد من حجم الأسواق، وتساعد على تقدم تخصص العمل، وتنشيط تجميع رأس المال، وتمد الدول بنظم اقتصادية خارجية، وتقوي المنافسة، وكل ذلك يؤدي في نظر الكلاسيكيين إلى التنمية.

ويعدد ماركس فوائد التجارة الخارجية بالنسبة للدول الرأسمالية الأولى فإن الأرباح الكبيرة المستمدة من تجارة المستعمرات هي التي سمحت بتجميع رأس المال الأصلي الذي مهد الطريق للنظام الرأسمالي.. كما أن اتساع الأسواق العالمية عجل بالقضاء على المجتمع الإقطاعي الذي سبق قيام النظام الرأسمالي والأسواق الخارجية هي آخر سند للدول الرأسمالية الناضجة.. إذ أنه نظرًا لانخفاض معدل الربح الداخلي تضطر هذه الدول إلى الاتجاه نحو الجهات المتخلفة؛ لكي تتفادى الركود الاقتصادي؛ فيصبح تصدير رأس المال إلى الخارج هو الوسيلة الكبرى لمنع معدل الربح من الهبوط إلى مستوى مخرب.. ولكن هذا المنفذ محدود؛ لأنه بعد أن تتم الدول الرأسمالية القديمة اقتسام السوق العالمي تنقلب على بعضها، وتنشب الحروب الاستعمارية لإعادة تقسيم السوق العالمي.

وفي الوقت الذي ظهرت فيه المدرسة الكلاسيكية المجددة بدأت كل من ألمانيا والولايات المتحدة تزعزع مركز السيادة الذي كانت تشغله بريطانيا في تصدير السلع الصناعية؛ وقد أدى ذلك إلى أن يوجه هؤلاء الاقتصاديون اهتمامًا أزيد إلى ردود الفعل المعاكسة من القطاع الخارجي على اقتصاديات الدول الصناعية القديمة.. وقد أبدى الاقتصاديون الإنجليز على الأخص قلقهم فيما يختص بزيادة ضغط المنافسة في أسواق التصدير، وأكدوا الحاجة إلى المرونة وإلى استمرار التقدم في الفن الصناعي في صناعات التصدير.. وكانوا يخشون ارتفاع أسعار الواردات على مر

الزمن بالنسبة إلى أسعار الصادرات مع انتشار التصنيع في العالم، ولكن هذه المخاوف لا تكفي لزعزعة ثقتهم في المزايا الإجمالية لحرية التجارة بالنسبة لبريطانيا.

وبالنسبة لرد فعل التجارة في الدول غير الصناعية يؤكد الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون المجددون أن كلًا من الدول الصناعية وغير الصناعية تجني أرباحًا من التخصص في الإنتاج حسب مبدأ التكاليف المقارنة..كما أنهم يوافقون على أن سياسة الحماية الجمركية بالنسبة للصناعات الناشئة يمكن تدبيرها في بعض الدول المبتدئة في الإنتاج.. ويعتبرون أن حركة العمل ورأس المال الدولية مفيدة بالتبادل للدول المصدرة والدول المستوردة..بينما ينظر الماركسيون نظرة مخالفة تمامًا للمبادلات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى والدول غير الصناعية.. فإن الدول الفقيرة تكون كقطع الشطرنج في مباراة الكفاح من أجل البقاء بين الدول الغنية، فالدول الفقيرة قلما تربح شيئًا؛ لأن التوسع في التجارة بين الدول الغنية والفقيرة يمثل امتداد الاستغلال الرأسمالي، وإيقاع الدول الفقيرة في الشرك الرأسمالي.

ولا يميل الاقتصاديون المحدثون إلى تأييد رأي الكلاسيكيين فيما يختص بالفوائد التي تجنيها الدول المتخلفة من التجارة الدولية.. إذ إن هذه الدول لا يصيبها نصيب كبير من توزيع أرباح التجارة،كما أن الاستثمار الأجنبي في هذه الدول يساعد على تطوير الموارد الطبيعية أكثر مما يساعد

على تقدم السكان.. ونظرًا لأن تخصيص الموارد الطبيعية لقطاعات الإنتاج لا يتم بدرجة كبيرة من المقدرة والكفاءة؛ فإنهم يحبذون امتداد الحماية الجمركية إلى جميع المنتجات بدلًا من قصرها على الصناعات الناشئة فقط.

ويختلف الاقتصاديون المحدثون عن الكلاسيكيين فيما يختص بالطريقة التي يتم بواسطتها ميزان المدفوعات.. فبينما يؤكد الكلاسيكيون أهمية التغيرات في مستويات الأسعار النسبية بين الدول المختصة من حيث تصحيح وضع ميزان المدفوعات؛ يتم عن طريق التغيير في الدخل النقدي الناتج من حركة رأس المال بين الدول المختصة وأثر ذلك في الميل الحدي إلى الاستيراد.

الجزء الثاني

الهيكل التاريخي للتنمية الاقتصادية

الباب السابع

ظهور مركز الاقتصاد العالمي

يختص هذا الباب بفحص التنمية في الاقتصاد العالمي في صيغة مركز وحدود الدائرة حول هذا المركز، كما يستعرض ظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي.

١- مراحل التنمية الاقتصادية:

يقرر كثير من المؤرخين الاقتصاديين أن الدولة تمر بمراحل مختلفة في خلال تطورها الاقتصادي، ويعرفون المرحلة على أنها حالة جديدة تتنافس مع الحالة القديمة التي سبقتها.. وقد اختلف المؤرخون الاقتصاديون في تبويبهم لهذه المراحل لاختلاف الأسس التي بنوا عليها هذا التبويب.. ومع تنوع تقسيم التطور الاقتصادي إلى مراحل فإن هذا التقسيم لا يمكن أن يعتد به؛ لأنه لا يمكن وجود نوع واحد من تتابع المراحل يتفق مع تاريخ كل الدول.. ولا يمكن أن يقال أن كل نظام اقتصادي يسير في نفس التتابع لمراحل التنمية التي تسير فيها الأنظمة الأخرى مع وجود ماض واحد ومستقبل واحد؛ ومن أجل ذلك فلم يعد المؤرخون الآن يحاولون تقسيم الدول حسب مراحل التطور الاقتصادي.

ومن الأوفق أن ننظر إلى الصفات المميزة للدول المختلفة في ضوء تنظيمها الاقتصادي الداخلي وعلاقاتها الخارجية في سباق الأسواق

العالمية.. ومن جهة تكوين السوق الداخلي للدول فهناك نوعان من التنظيم الاقتصادي الداخلي، وهما: النظام الاقتصادي لتدبير وسائل العيش والنظام الاقتصادي السوقي. ففي النوع الأول– لا تتميز أوجه النشاط الاقتصادي عن بعضها، ويكون تقسيم العمل ضئيلًا، وحجم السوق ضيقًا، ومقدار استثمار رأس المال بسيطًا.. وتقوم كل أسرة بسد حاجاتها عن طريق ما تنتجه والزراعة في شكل فلاحة المزرعة؛ لسد الحاجات المنزلية، هي التي تسيطر على كل أنواع النشاط الأخرى.. وهذه المجموعة من النظام الاقتصادي تضم معظم الدول الفقيرة المتخلفة.

أما النظام الاقتصادي السوقي فهو نظام مختلف عن سابقه.. وفيه تقوم الوحدات الاقتصادية المتخصصة بتأدية وظائف متباينة.. وفيه يكون حجم السوق متسعًا، وتقسيم العمل واسع المدى، ومقدار استثمار رأس المال كبيرًا.. وتقوم كل أسرة إما ببيع أو استبدال منتجاتها.. وتسيطر الزراعة أو الصناعة أو كلاهما معًا على أنواع النشاط الاقتصادية الأخرى.. والصفة المميزة لهذا النوع من النظام الاقتصادي هي أن العلاقات السوقية والنقدية تكون أكثر سيطرة على الإنتاج الزراعي أو الصناعي من الإنتاج المحلي؛ بقصد الاستهلاك الداخلي العاجل.. وتدخل كل الدول الغنية تحت هذا النوع من النظام الاقتصادي.

وهذا التقسيم إلى نظام اقتصادي لتدبير وسائل العيش وإلى نظام اقتصادي سوقي يمكن تعميمه؛ لأنه يضم معظم الصفات المميزة لأنظمة

تتابع مراحل التنمية الأخرى.. ولكن هذا لا يعني أنه منع سير الحوادث التاريخية.. فلا بد لكل دولة أن تمر من مرحلة النظام الاقتصادي لتدبير وسائل العيش إلى مرحلة النظام الاقتصادي السوقي.. ويمكننا أن ندخل في هذا التقسيم مستويات أخرى من حيث موقع الدول في الاقتصاد العالمي.. ويمكننا أن نميز بين الدول الواقعة في مركز الاقتصاد العالمي وبين الدول الواقعة على محيط دائرة الاقتصاد العالمي.. ويمكننا أن نسمي دول باسم مركز الاقتصاد العالمي إذا كانت تلعب دورًا فعالًا ومسيطرًا في التجارة العالمية، ومثل: هذه الدولة تكون النقطة التي تدور حولها التجارة الخارجية.. وتتميز بأن تكون دولة مصدر ومستوردة بدرجة عظيمة.. ومنها تمتد حركة رأس المال الدولية إلى الدول الأخرى.. وعلى النقيض من ذلك تعتبر الدولة من دول محيط النظام الاقتصادي العالمي إذا كانت تلعب دورًا سلبيًا أو ثانويًا في التجارة العالمية.. والمظهر العام للدول الواقعة على محيط النظام الاقتصادي العالمي هو اعتمادها الخارجي على مركز الاقتصاد العالمي كمصدر تستمد منه معظم وارداتها وقروضها، وكمقر ترسل إليه معظم صادراتها.

٢- مركز ومحيط الاقتصاد العالمي:

إذا نظرنا إلى الاقتصاد العالمي في منتصف القرن التاسع على أنه يتكون من مركز للدائرة ومحيط، فإن بريطانيا كانت تحتل المركز بوصفها أولى دول العالم الصناعية ولسيطرتها على التجارة العالمية.. بينما كانت

الدول الأخرى واقعة على المحيط؛ لأنها لم تكن قد وصلت إلى مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصلت إليه بريطانيا.. كما أنها كانت تلعب دورًا ثانويًا في التجارة الدولية بالنسبة إلى بريطانيا.. وكانت الدول الواقعة على محيط الدائرة إما دولًا داخل الامبراطورية البريطانية، أو دولًا خارج حدودها.. وكانت دول الامبراطورية فيما وراء البحار في مستوى منخفض من التطور الاقتصادي.. وكان مستوى الدول الخارجة عن نطاق الامبراطورية إما منخفضًا، أو متوسطًا من حيث التطور الاقتصادي.. وعلى هذا الأساس فقد كانت أمريكا الجنوبية والشرق الأدنى والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا واليابان والصين دولًا فقيرة.. بينما كانت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبلجيكا في مستوى متوسط من التطور الاقتصادي.

وفي بقية هذا الباب والباب الذي يليه سنفحص الانقلاب الصناعي قبل سنة ١٨٥٠،وبعض قوى التطور المتعلقة بظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي.

٣- الانقلاب الصناعي في بريطانيا:

يُقال عادةً أن الانقلاب الصناعي قد أحدث تحولًا كبيرًا في بريطانيا منذ سنة ١٧٦٠ ؛لأن التغير الكبير في الفن الصناعي والنظم الاقتصادية قد سبقه نشاط عظيم في التفكير العلمي والمجال الاقتصادي، ومع ذلك فبصرف النظر عن المدة التي استغرقتها الفترة التحضيرية فإن هناك ما يبرر

اعتبار سنة ١٧٦٠ كحد تاريخي فاصل؛ لأنها كانت بداية لفترة جديدة سار فيها التقدم الصناعي بخطى سريعة.. وصاحب التغيرات الكمية تغيرات نوعية هامة في النظام الاجتماعي، ففي منتصف القرن الثامن عشر بدأ انطلاق القوى التي لم تكن قد تطورت بعد، وبدأ النمو المفاجئ، وازدهار البذور التي ظلت سنين طويلة مدفونة في باطن الأرض، ووصل التغيير الفني الصناعي إلى ذروته، وبعد منتصف القرن المذكور بدأ الاقتصاد البريطاني ينمو بسرعة كبيرة.

ويمكننا الآن أن ندرس مظاهر ازدياد السكان والتقدم الفني وتجميع رأس المال – التي سبق دراستها نظريًا – في سباق التنمية الاقتصادية البريطانية التي تعتبر نظامًا صناعيًا حديثًا.

٤- ازدياد عدد السكان:

إن المشكلة الأساسية للتنمية الاقتصادية هي كيف يمكن أن تكون هناك زيادة في الدخل القومي الحقيقي تفوق الزيادة في عدد السكان حتى يمكن للدخل الحقيقي للفرد أن يرتفع.. وفي الواقع هذا هو سر نجاح قصة الانقلاب الصناعي في بريطانيا؛ لأنه عندما يصاحب ازدياد عدد السكان الانقلاب الصناعي.. وما يتبعه من تغييرات في الزراعة والنقل يصبح في الإمكان إعالة عدد السكان المتزايد بسرعة في بريطانيا دون الالتجاء إلى مستوى الكفاف.. وقد تضمنت الثورة الصناعية في بريطانيا ارتفاعًا في معدل التنمية جعل من الممكن ازدياد عدد السكان والدخل الحقيقي

للفرد.. وقد بددت الثورة الصناعية مخاوف مالتس من حيث ازدياد عدد السكان.. وأوضحت أن مشكلة ازدياد السكان أمكن حلها في بريطانيا ففي سنة ١٧٥٠ كان متوسط عدد السكان للميل المربع في إنجلترا ١٠٦ وفي سنة ١٨٠٠، ١٦٢ وبلغ سنة ١٨٤٦، ٢٧٨.. وهذه الزيادة العظيمة في عدد السكان حدثت عندما كان الإنتاج ينمو بمعدل سريع، ولكن كيف يمكن تفسير هذا الاتجاه المتوازي للزيادة في السكان وفي الإنتاج؟ وهل حسب رأي مالتس يؤثر التقدم الصناعي في زيادة السكان؟ أم يؤثر ازدياد السكان في التوسع الصناعي حسب رأي كينز؟

وهناك آراء مختلفة عن أسباب زيادة السكان، منها: أن تقدم علم الطب وتحسن الصحة العامة؛ وما يتبع ذلك من نقص في نسبة الوفيات يؤدي إلى سرعة ازدياد السكان، ومنها: إن التقدم الصناعي يخلق فرصًا اقتصادية جديدة، ويزيد من الطلب على العمل، ويرفع الأجور الحقيقية، وينتج عن ذلك الزواج المبكر، وكثرة عقد الزواج؛ فترتفع نسبة المواليد

فإذا كان نقص نسبة الوفيات الناتج عن تقدم الطب والصحة العامة هو السبب الرئيسي لزيادة السكان؛ فيمكن اعتبار عدد السكان عاملًا خارجيًا في التنمية الاقتصادية.. ويمكن أن يكون دافعًا من دوافع الانقلاب الصناعي.. أما إذا كان ازدياد السكان راجعًا إلى زيادة نسبة المواليد؛ نتيجة لزيادة الطلب على العمل؛ فيمكن تفسير زيادة عدد السكان على أنها نتيجة للتقدم الاقتصادي.. وحتى مع اعتبار عدد السكان عاملًا

مساندًا ومقويًا للتقدم الاقتصادي.. فيجب أن نبحث عن عوامل أخرى أدت إلى قيام الانقلاب الصناعي.. وسنبحث الآن في الدور الذي قام به تقدم الفن الصناعي في التنمية الاقتصادية.

٥- تقدم الفن الصناعي

لقد كان تقدم الفن الصناعي سريعًا جدًا في صناعة المنسوجات القطنية.. وقد بدت سلسلة الاختراعات سنة **١٧٦٠** بإحداث أنواع جديدة من المغازل والأنوال التي أمكن إدارتها بواسطة قوة البخار باستخدام آلة جيمس وات البخارية.. وبعد سنة **١٧٩٠** أمكن إنشاء مصانع كبيرة في المدن تدار بقوة البخار.. وكان ذلك نقطة تحول كبير في تاريخ الصناعة، إذا بدأ التحول من نظام الصناعة المنزلي إلى نظام المصانع.. ومع التطور العظيم في عمليات الغزل والنسيج تطورت أيضًا عمليات التشطيب في صناعة النسيج، كالتبييض والصباغة والطباعة..كما صاحب ذلك التقدم في الصناعات الكيماوية.. ويمكن تلخيص أهم مظاهر تقدم الفن الصناعي في صناعة المنسوجات في ظهور آلات جديدة حلت محل العمل اليدوي، وأنواع جديدة من القوى المحركة، واستخدام جديد للكيمياء في الصناعة.. وإذا كان اختراع الآلات أحد المظاهر العظمى لتقدم الفن الصناعي؛ فإن إنتاج الحديد كان مظهرًا عظيمًا آخر؛ لأنه أوجد المعدن الذي تصنع منه الآلات، وكان هذا بداية التوسع في الصناعات المعدنية.. وباستخدام فحم الكوك أمكن حل مشكلة صهر

الحديد، كما أمكن استخدام الفحم الحجري في عمليتي الصعر وطرق الحديد.. ثم استخدمت الآلة البخارية في أفران الصهر العالية، وفي تشغيل المطارق، وأخيرًا في مصانع لف وشبق الحديد.. وفي سنة ١٨٢٨ أمكن استخدام تيارات الهواء الساخن في أفران الصهر؛ مما أدى إلى نقص كبير في استهلاك الفحم.. وقد أحدث اختراع الآلة البخارية وتطور صناعة الحديد تقدمًا عظيمًا في استخراج الفحم من المناجم.. وكان من جراء التحسينات في صناعة التعدين حدوث توسع كبير في إنتاج الحديد، وهبوط في تكاليف الإنتاج، واستخدام الحديد في أغراض جديدة، وازدياد منتجات الصناعات الهندسية.. ومع إتقان إنتاج الحديد المصبوب تقدمت الصناعات الميكانيكية الهندسية، وصناعات تشغيل المعادن.

ولولا استخدام قوة محركة جديدة لما أمكن أن يكون للمظهرين العظيمين من مظاهر تقدم الفن الصناعي، وهما: اختراع الآلات، وصناعة الحديد –أثر فعال.. وكان نيوكومن وجيمس وات هما القادة في اختراع الآلة البخارية.. وقد سبق نيوكومن جيمس وات في اختراع الآلة البحارية قبل وات بربع قرن، ولكن اختراع نيوكومن كان يستهلك كثيرًا من الوقود؛ مما جعل استخدام الآلة تجاريًا أمرًا مستحيلًا، كما أن حركة هذه الآلة كانت رأسية فقط.. أما الآلة البخارية التي سجلها جيمس وات فقد أمكن استخدامها اقتصاديًا.. كما أن حركتها الدائرية جعلت من الممكن استخدامها في إدارة الآلات.. وأصبحت مصدرًا كبيرًا من مصادر القوى

المحركة؛ فحلت محل قوة الماء في مصانع المنسوجات، ومناجم الفحم والنحاس، ومصانع الحديد، ومصانع الجعة، ومطاحن الغلال، وباستخدامها في أفران الصهر سنة ١٧٧٦، أمكن إدخالها في مصانع الفخار سنة ١٧٨٢، وفي المطابع سنة ١٨١٤، وفي الملاحة النهرية سنة،١٨٢٠ وقطارات السكك الحديدية سنة ١٨٣٠.. وبعد اختراع الآلة البخارية حدث تقدم فني عظيم في وسائل النقل.. وأُدخلت تحسينات على الطرق البرية، والقنوات الملاحية، والسكك الحديدية؛ فارتبطت أنحاء البلاد بشبكة من الطرق المرصوفة والسكك الحديدية والقنوات الملاحية؛ مما كان له أثر بعيد في تنشيط الحياة الاقتصادية.

وقد كان لتقدم الفن الصناعي أثر كبير على الزراعة في إنجلترا وعلى الحياة الريفية.. فمع تركيز الصناعات في المصانع؛ قلت الصناعات الريفية التي كانت تقوم بها الأسر المشتغلة بزراعة الأرض.. ثم انتقلت تلك الصناعات إلى المدن، ومع انتقالها هاجر كثير من أهل الريف إلى المدن الصناعية وإلى مناطق التعدين؛ لوقوعهم تحت إغراء الأجور المرتفعة في المصانع، والتمتع بمستوى حياة أعلى في المدن.. ولكن بالرغم من ذلك فقد دل الإحصاء سنة ١٨٥١ على أن نصف سكان إنجلترا كانوا لا يزالون مقيمين بالريف.. وكانت الزراعة تضم خمس السكان العاملين.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر نشطت عملية إقامة الأسوار حول المزارع؛ لتزيل الآثار الباقية من العصور الوسطى لنظام زراعة

الحقل المفتوح، الذي كان يعرقل التحسينات في نظام الزراعة.. وكان المزارعون يلتزمون في زراعة الأرض بقواعد تقليدية غير مرنة.. وكانت قطع الأرض المنزرعة ضيقة ومتناثرة؛ مما جعل تحسين الحرث والمصرف يكاد يكون أمرًا مستحيلًا.. كما أن عقود الإيجار كانت قصيرة الأمد لا تزيد عن مدة سنة.. وقد تغير الحال بعد سنة ١٧٦٠، فإن ضغط زيادة عدد السكان ونمو الصناعات التي خلقت أسواقًا جديدة للمواد الغذائية؛ جعلا من المحتم زيادة كمية الطعام؛ وقد أدى ذلك إلى التعجيل في إقامة الأسوار حول الأراضي الزراعية والمراعي، وإلى إطالة مدد عقود الإيجار.. ومع تجميع الحيازات بدلًا من الرقع الزراعية المتناثرة في حقول القرى المفتوحة؛ أمكن للمزارعين أن يزيدوا الإنتاج باستخدام طرق الزراعة المتقدمة.. وقد حدثت زيادة عظيمة في الإنتاج الزراعي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والنصف الأول من القرن التاسع عشر؛ نتيجةً للتخلي عن الطرق الزراعية التقليدية، والتوسع في استخدام دورة زراعية جديدة، وزيادة استخدام المحاصيل ذات الجذور، وتحسين الصرف، واستخدام دورة زراعية جديدة، وزيادة استخدام المحاصيل ذات الجذور، وتحسين الصرف، واستخدام الطرق العلمية في تربية الماشية.. ومع زيادة الإنتاج الزراعي؛ زادت المقدرة الإنتاجية الزراعية باستخدام المخصبات الكيماوية، واستعمال الاختراعات الحديثة في الزراعة؛ نتيجةً لاتساع الحيازة الزراعية، وانتشار الزراعة الرأسمالية على مدى واسع.. وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان التقدم الزراعي مبنيًا على تطور التنظيم الزراعي، وذلك عن

طريق: تجميع الحيازات وتسويرها؛ فزاد متوسط الوحدة الزراعية في الحجم.. وقد قضى ذلك على نظام الإشراف الجماعي على الزراعة، وحل محله الإشراف الفردي الذي أعطى مجالًا لإجراء التجارب، وتطوير نظام الزراعة.. وأصبح الملاك أكثر رغبة في إدخال التحسينات؛ مما شجع المؤاجرين على فلاحة الأرض بدرجةٍ كبيرةٍ من المقدرة والكفاءة.. وبعد منتصف القرن التاسع عشر زادت القدرة الإنتاجية زيادة عظيمة؛ نتيجة للتقدم الفني الكبير في الآلات، والأدوات الزراعية، واستخدام الكيمياء في الزراعة.. كما أدت المخترعات البخارية والميكانيكية إلى تركيز الزراعة، أو بعبارة أخرى التوسع الرأسي في الزراعة.

الباب الثامن

هل الحاجة هي أم الاختراع؟

هل العوامل التي تحدد المخترعات هي العبقرية الفردية؟ أم هي جزء من البيئة الاجتماعية الاقتصادية؟ هناك نظريتان خاصتان بالاختراع. الأولى- نظرية البطولة التي تنسب الاختراع إلى عبقرية فرد من الأفراد، والنظرية الثانية- هي نظرية الاختراع المبني على طريقة منظمة، فهو المرحلة النهائية لسلسلة من الاكتشافات المتزايدة.. فعملية الاختراع الميكانيكي تعتبر سيلًا مستمرًا من تتابع أعمال الفحص والتعمق؛ تؤدي في النهاية إلى نظام يجمع العناصر الفردية الصغيرة.. فعملية الاختراع تتضمن تجميع القدرة العقلية، والعناصر الثقافية.. فالمقدرة الكامنة قد توجد، ولكنها يجب أن تحصل على التدريب الثقافي الضروري، ويجب أن تطبق.. ولا بد من قيام مشكلة يطلب حلها لصالح المجتمع، فتدرب المقدرة العقلية وتنشط لمواجهة هذه المشكلة؛ لذلك يمكن أن يقال أن الاختراع هو نتيجة لحافز عملية اجتماعية بدلًا من أن يكون مجرد أمر تلقائي.. فيمكن تفسير الاختراعات الكبرى للانقلاب الصناعي بالضروريات الاقتصادية المختلفة التي تتطلب قيام الاختراعات، وبظروف البيئة الملائمة للاختراع.. ويمكن تقسيم الحوافز الاقتصادية للاختراع إلى ١- الرغبة في اقتسام توسع

الأسواق ٢- الرغبة في حل مشكلات الإنتاج العملية ٣- الرغبة في الاستفادة من التغير في الأسعار النسبية لعوامل الانتاج.

وقد أدرك المخترعون الأشياء المطلوبة والمرغوب فيها لحل المشكلات الاقتصادية، واستجابوا إلى الحوافز الاقتصادية.. وفي الحالات الاستئنائية التي تكون فيها الاختراعات وليدة الصدفة فإنها تفقد أهميتها في العمليات الاجتماعية الكبرى التي أدت إلى تقدم الفن الصناعي؛ من ذلك تدرك أن معظم الدارسين بدلًا من اعتمادهم على نظرية البطولة الخاصة بالاختراع.. فإنهم يدركون أن اختراعات الانقلاب الصناعي ذات طبيعة تنظيمية، وأن كثيرًا من أسباب الاختراعات تدخل في نطاق العملية الاقتصادية.

وتدل كثرة الاختراعات أثناء الانقلاب الصناعي التي جعلت من الممكن قيام الانتاج الكبير -على الحاجة إلى مقابلة ضغط زيادة الطلب على المنتجات، مع اتساع الأسواق؛ وبذلك فالتغيرات في الفن الصناعي للإنتاج كانت استجابة لزيادة الطلب، والتغير في نوع الطلب؛ فأخذت الصناعة تبحث عن طرق فنية تسمح بازدياد كمية الناتج.. كما أن كثيرًا من الاختراعات كانت حلًا لمشكلات عملية في الإنتاج، فقلة المعروض من المواد الخام مثلًا قد توجه الاهتمام إلى اكتشاف طريقة أخرى لإنتاج المطلوب، دون استخدام المواد الخام النادرة.. أو قد تحول الطلب إلى نوع آخر من المنتجات لا يعتمد على المادة الخام النادرة الوجود.. هذا وقد يستلزم اختراع ما وجود اختراع آخر، فالمغزل الآلي استلزم اختراع النول

الآلي.. وهذا بدوره استلزم تحسينات في الكيمياء الصناعية.. وأخيرًا من الحوافز الاقتصادية للاختراع التغيرات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، مثال ذلك: إذا زاد رأس المال بسرعة أكبر من عدد العمال؛ يكون ذلك مشجعًا على إيجاد اختراع يوفر في العمل.

وإلى جانب حوافز الاختراعات تقوم الظروف التي تسمح بإتمام الاختراعات، وتشمل هذه الظروف: زيادة التخصص، والحركة العلمية، والطبيعة الشاملة للاختراعات.

٢- الابتكارات الصناعية وعامل التنظيم.

إذا لم تستخدم الاختراعات الصناعية تجاريًا فلا يكون لها أهمية اقتصادية؛ فالذي يعتبر في مسألة التنمية ليس هو الاكتشاف العلمي في الفن الصناعي،، بل هو استخدام التقدم الفني الصناعي في الإنتاج.. فالاختراع في حد ذاته ليس إلا حقيقة علمية، أما الابتكار فهو حقيقة اقتصادية.

وإلى حدٍ كبيرٍ كان المنظمون مدفوعين نحو الابتكار؛ بدافع زيادة أرباحهم.. فالابتكار يؤدي إما إلى خفض تكاليف الإنتاج، أو إلى خلق الطلب على الإنتاج.. فاتساع الأسواق، والتغيرات في أسعار عوامل الإنتاج، وازدياد الطلب على المنتجات –تتطلب قيام الاختراعات التي يمكن استخدامها؛ لتوفر في استخدام عامل زاد سعره النسبي، أو استخدامها في زيادة الإنتاج؛ لمقابلة الزيادة في الطلب.. فالحاجة إلى خفض

التكاليف أو زيادة الإنتاج أو التغير في نوع الطلب –جعل المنظمين يبحثون عن ابتكارات فنية جديدة؛ لإعادة تنظيم الإنتاج للوفاء بمستلزمات موقف جديد.. وبمعنى أوسع: فإن التغير في ظروف العرض والطلب كان هو المظهر الأساسي للانقلاب الصناعي.. ومن الدوافع القوية نحو الابتكارات قيام صعوبات خاصة بالتكاليف في بعض المجالات، وفرص الربح في البعض الآخر.. وكان ظهور الابتكار يخلق تغييرات إضافية لها رد فعل في نواحٍ أخرى من النظام الاقتصادي.

ومع أن الأمل في الربح يعتبر عاملًا مشجعًا على الابتكار، لكن لا بد من شروط أساسية، وهي: المعرفة الفنية والصناعية التي يمكن استخدامها، ثم المنظمون الذين يمكنهم إدراك الفرص؛ فيستجيبون إليها، ثم القدرة على الاستجابة: بامتلاك وسائل التمويل اللازمة لاستخدام وإدخال الفنون الصناعية الجديدة.. ومع أن البيئة الطبيعية في القرن الثامن عشر كانت ملائمة للتنمية الاقتصادية، لكن الأمر كان يقتضي وجود أفراد عندهم الرغبة في القيام بمخاطرة الابتكار يدفعهم لذلك؛ إغراء تكوين الثروة وهؤلاء هم المنظمون.

ومن جهة التنمية الاقتصادية يعتبر ازدياد عدد المنظمين المبتكرين في إنجلترا حدثًا عظيمًا في القرن الثامن عشر فقد أصبحوا يدركون أهمية الطبقة التي ينتمون إليها.. وارتبطوا في نظام وثيق للدفاع عن مصالحهم، إذ كان عليهم أن ينافسوا طبقة النبلاء أصحاب الأراضي من أجل النفوذ

السياسي والاقتصادي.. ومع تضاؤل التقاليد الزراعية الجامدة أصبحت البيئة الاجتماعية ملائمة لوظيفة المنظم.. وعلى ذلك فجزء كبير من تاريخ الانقلاب الصناعي في بريطانيا يرتبط بالمنظمين المبتكرين.. ومع وجود المنظمين الراغبين في الابتكار، ومع وجود التقدم الفني الصناعي الذي يجعل الابتكار ممكنا فلا بد من وجود شرط آخر ضروري: وهو القدرة على تمويل الابتكارات.

ومن الآثار الهامة للابتكارات يمكننا أن نذكر: ١- التغيير في تجميع عوامل الإنتاج ومزجها. ٢- الزيادة في القدرة الإنتاجية. ٣- التغيير في التنظيم الصناعي، فحلَّ الإنتاج الكبير للسلع الموحدة القياس محل الإنتاج الصغير للحرف اليدوية، كما حل نظام المصانع محل النظام المنزلي للصناعة.

٣- تجميع رأس المال:

هناك من الأدلة ما يثبت أن عناصر الاستثمارات الداخلية الخاصة الممثلة في: تشييد المساكن، وإقامة المصانع، ومعدات الإنتاج الطويلة الأمد، قد زادت زيادة محسوسة أثناء الانقلاب الصناعي.. وقد انعكس ذلك على التوسع في الإنتاج الصناعي، وانتشار وسائل النقل، وزيادة التركيز في المراكز الصناعية، وما يتبع ذلك من ازدياد الإسكان والمنافع العامة.. وبما أن تجميع رأس المال جزء أساسي من التنمية الاقتصادية، فما هي الظروف التي ساعدت على ازدياد مجموع رأس المال في بريطانيا أثناء

الانقلاب الصناعي؟ لا بد وأنه كانت هناك موارد طبيعية حقيقية وموارد مالية سمحت بتجميع رأس المال، كما ولا بد أنه كانت هناك دوافع نحو الاستثمار.

إذا زاد الاقتصاد عن مستوى الكفاف؛ فلا يكون هناك من ضرورة لتخصيص كل الإنتاج للاستهلاك، وهذا ما حدث في بريطانيا قبل منتصف القرن الثامن عشر؛ لذلك زيادت الموارد الحقيقية التي كانت معدة لإنتاج المعدات الرأسمالية، كما أنه كانت هناك زيادة في كمية الموارد التمويلية.. وقد كان من السهل تمويل الاستثمار في النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجة للتضخم في الأرباح.. وكان تخلف زيادة الأجور النقدية عن مدرجات الارتفاع في الأسعار عاملًا مساعدًا في جميع المبالغ اللازمة للاستثمار في المشروعات الجديدة.. كما ساعد ذلك على زيادة هامش الأرباح التي أمكن إعادة استخدامها في التوسع في إقامة المصانع.

وقد كان التمويل طول القرن الثامن عشر في بريطانيا تمويلًا داخليًا يعتمد على الأفراد، أو بعض الشركاء.. وكان معظمهم من أصحاب الأراضي الذين جمعوا صورة من إيجارات الأراضي، أو من التجار الذين أثروا من التجارة الداخلية والخارجية.. ولم يكن هناك سوق عام للمال، ولم يصبح التمويل الخارجي عن طريق البنوك والشركات شائعًا إلا بعد منتصف القرن الثامن عشر.. وطول القرن الثامن عشر كان سوق لندن المالي مرتبطًا بالتمويل الحكومي، أو باحتياجات التجارة أكثر من ارتباطه

بالتمويل الصناعي.. وكان المقترضون من السوق هم أصحاب الأراضي الذين استخدموا القروض في تمويل المزارع المقفلة، وإقامة الطرق، وشق القنوات، وعن طريق هذه التحسينات في الزراعة والنقل ساهم أصحاب الأراضي في نجاح التصنيع.. وقرب نهاية القرن الثامن عشر كان هناك نمو سريع في البنوك الخاصة.. وبعد صدور قانون سنة ١٨٢٦ أمكن تكوين البنوك المساهمة التي لها حق إصدار أوراق النقد.. وقد ساعد ذلك على نقل الأموال الزائدة من المساحات الزراعية إلى المناطق الصناعية النامية، وحل الائتمان المصرفي محل النقد.. وبالرغم من زيادة أهمية الدور الذي لعبه الائتمان المصرفي في بريطانيا، فإنه كان يستخدم بصفة رئيسية كرؤوس أموال متنقلة.. أما رؤوس الأموال الثابتة اللازمة للصناعة فكان يحصل عليها من مدخرات الأفراد الخاصة، ومن إعادة استثمار الأرباح.. وكان تمويل المشروعات الابتكارية يعتمد في غالب الأحيان على المدخرات الشخصية للأفراد، أو يحصل عليه عن طريق الرهونات، أو عقود المشاركة.. أما المشروعات العامة الكبرى فكانت تقوم بها شركات عامة تقترض من السوق المالي القومي.

ويمكن تلخيص الدوافع إلى تجميع رأس المال على أنها تنحصر في جانب الطلب على رأس المال، وتشمع زيادة عدد السكان التي تستلزم المحافظة على رأس المال بالنسبة لعدد الأفراد، وتقدم الفن الصناعي الذي يزيد من مجال الاستثمار المربح.

٤- المعرض الكبير:

في منتصف القرن التاسع عشر اتخذت قوى ازدياد السكان وتقدم الفن الصناعي والاختراعات وتجميع رأس المال لتمنح بريطانيا التفوق الصناعي والتجاري على بقية دول العالم.. ففي المدة ما بين ١٨٠٠ و ١٨٥٠ زاد الدخل الفردي الحقيقي بما يزيد على ٢٥٪، وكأثر من الآثار الدالة على ظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي، وكدليل على الاعتقاد في التقدم المنتظر أقيم سنة ١٨٥١ المعرض الكبير بحديقة هايدبارك بلندن.. والعرض الذي لم يسبق له مثيل للمواد الخام، والآلات، والمصنوعات في بريطانيا، والدول الخارجية كان رمزًا للماضي، وبشيرًا للمستقبل. وكان القصر البلوري الذي شُيد ليكون مقرًا للمعرض آية من آيات فن البناء، كما كانت قبته الزجاجية التي تغطي مساحة ٢٢ فدانًا انتصارًا فنيًا رائعًا.. وكان هذا المعرض دليلًا واضحًا على التقدم الصناعي الذي وصلت إليه بريطانيا، ومقياسًا لما أحرزته بريطانيا من التفوق "كورشة للعالم أجمع".. وقد كان هناك بون شاسع بين المعروضات البريطانية ومعروضات الدول الأجنبية، من حيث: اتقان الصناعات، وتنوع المنتجات.. فبينما كانت معروضات الدول الأخرى محدودة الأنواع، كانت المعروضات البريطانية متنوعة إلى حد بعيد. أما من حيث المستقبل فقد كان هذا المعرض يحمل في طياته تقدمًا رائعًا بالنسبة لمستقبل التعدين، والصناعة الإنتاجية، وصناعة المعادن.. وفي القرن التالي لإقامة المعرض استمر الاقتصادي البريطاني في التقدم بدرجة عظيمة.. وسنبحث في الباب التالي سير هذا التقدم العظيم.

الباب التاسع

التقدم الاقتصادي المركز في بريطانيا

في هذا الباب ملخص لأربعة مظاهر هامة من مظاهر التنمية المركزة في بريطانيا بعد سنة ١٨٥٠، وهي: زيادة الدخل الحقيقي، وزيادة القوة البشرية، وتجميع رأس المال، وازدياد القدرة الإنتاجية، والتحولات في الكيان الصناعي.

١- اتجاهات الدخل الحقيقي:

لقد كانت الزيادة في الدخل القومي الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي مدهشة، فقد أصبح الدخل القومي أربعة أمثاله بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٣٩.. وإذا زاد من ٧٦٩ مليونًا سنة ١٨٧٠ إلى ٢٧٢٥ مليونًا سنة ١٩٣٨.. ومع أن عدد السكان قد ارتفع في تلك المدة بمقدار ٥٠٪؛ فقد تضاعف الدخل الفردي الحقيقي إذا زاد من ٢٥ جنيهًا سنة ١٨٧٠ إلى ٥٢ جنيهًا سنة ١٩٣٩.. وقد وصل إلى ٧٤ جنيهًا في المدة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢. ومع زيادة عدد السكان العاملين فمن الطبيعي أن نتوقع ارتفاع الدخل القومي الحقيقي؛ لأن العمال الأكثر عددًا ينتجون سلعًا أزيد.. وقد تضاعف الدخل الحقيقي للفرد العامل فيما بين سنة ١٨٦٢ وسنة ١٩٣٨، وكان هذا يدل على التوسع الملحوظ في الاقتصاد البريطاني.. وهناك فرق معين بين معدل الزيادة المطردة قبل سنة ١٩٠٠

ومعدل الزيادة الأبطأ بعد سنة ١٩٠٠.. وهذا اختلاف معدل التنمية فيما بين الفترات الزمنية، فبعض الفترات يكون فيها معدل التنمية أسرع منه في غيرها، مع عدم وجود ضمان للتنمية المستمرة.. ويجب أن ندرس العوامل الإيجابية التي ساعدت على التنمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والقوى السلبية اللاتي كانتا تعوق معدل التنمية في نهاية هذا القرن.. ومن المتوقع أن يزيد الدخل الفردي مع زيادة مقدار المواد الاقتصادية المستعملة في الإنتاج بالنسبة للفرد، ومع زيادة القدرة الإنتاجية، وزيادة الصادرات.

٢- اتجاهات عرض عوامل الإنتاج:

بما أن خدمات العمل ورأس المال هي الموارد العظمى للإنتاج؛ فإن اتجاهات مقومات الإنتاج هذه لا بد وأن تؤثر تأثيرًا بالغًا على اتجاه الإنتاج في بريطانيا.. ومنذ بداية الانقلاب الصناعي حتى سنة ١٩١٣ كانت هناك زيادة محسوسة مطردة في عدد السكان العاملين.. وكانت الزيادة بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٨ سريعة أيضًا، وبدرجة أكبر من زيادة السكان بوجه عام.. وزيادة نسبة عدد السكان المنضمين إلى القوة العاملة أدت إلى زيادة كمية العمل الفردي، ومع ذلك فقد نقصت ساعات العمل، خصوصًا بعد الحرب العالمية الأولى.. وقد كانت هناك زيادة بسيطة في ساعات العمل السنوية بالنسبة للفرد من السكان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.. وقد تبع ذلك نقص في ساعات العمل السنوية خلال هذا القرن،

ولكن معدل نمو العمل الفردي في الإنتاج ليس بذي أهمية كبرى.. إلى جانب زيادة رأس المال بالنسبة للفرد التي كانت أكبر بكثير من العمل الفردي الداخل في الإنتاج.

لقد كانت معدلات تجميع رأس المال ذات أثر فعال فإن مجموع السلع الرأسمالية باستثناء المباني زادت من ١/٢ ١ بليون جنيه سنة ١٨٧٠ إلى ١/٢ ٥ بليون جنيه سنة ١٩٣٨.. وخلال هذه المدة زاد رأس المال بنفس معدل زيادة الدخل.. فقد تضاعف كل من رأس المال الحقيقي بالنسبة للفرد والدخل الفردي الحقيقي.. ومن سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٠٠ كانت نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي وفي مجموع رأس المال واحدًا، فقد زاد الإثنان بمقدار ٥٠٪ بالنسبة للفرد المشتغل في الإنتاج.. غير أنه من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩١٣ لم تحدث زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، بينما استمرت الزيادة في تجميع رأس المال.. وهناك سؤالان هامان يتعلقان بخط سير الدخل الحقيقي وتجميع رأس المال هما: ١- ما هي القوى الدافعة التي تكمن وراء تجميع رأس المال؟ ٢- لماذا توقفت الزيادة في الدخل الحقيقي من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩١٣ مع استمرار تجميع رأس المال في الزيادة؟

نتيجة للتقدم الفني العظيم في وسائل النقل والتجارة والصناعة بكافة فروعها استمر الاقتصاد البريطاني في تجميه مبالغ ضخمة من رأس المال.. فقد ارتفع متوسط الزيادة السنوي من ١٥٢ مليون جنيه سنة ١٨٧٠ إلى

١٢٠٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢.. وليس تجميع رأس المال مجرد استجابة لتشجيع وتنشيط التقدم الفني، فإن النظام الاقتصادي إذا بدأ في التطور؛ فإنه يكتسب قوة دافعة.. فإذا ما ارتفع الاستثمار بدرجة تكفي لزيادة القدرة الإنتاجية؛ فإن ارتفاع الدخل يزيد مقدرة النظام الاقتصادي على إيجاد المدخرات لزيادة الاستثمار؛ وبذلك يمكن لمعدل التنمية أن يزيد.. ومع ارتفاع القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل الحقيقي ينمو تجميع رأس المال ذاتيًا.. ومع التوسع في النظام الاقتصادي؛ ازدادت الحاجة إلى زيادة رأس المال... ومع زيادة الإنتاج كانت هناك زيادة في مجموع رأس المال وفي العمل؛ لإمكان تحقيقي زيادة الإنتاج.

وفي المدة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٨ اضطرب نمو رأس المال، فلم تحدث أي زيادة لمدة ١٤ عامًا في المعدات الصناعية بالنسبة للفرد العامل من السكان.. ومن هذا يتضح أن الاحتفاظ بالتنمية المطردة مسألة دقيقة.. وفي المدة بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٢٤ كان هناك تحول غير عادي في توزيع الدخل؛ فقلت الأرباح والقيمة الإيجارية؛ فأدى ذلك إلى عدم تشجيع الإدخار.. وفي المدة ما بين الحربين العالميتين كان مجموع الاستثمار الصناعي ضئيلًا؛ مما عاق ارتفاع الدخل الحقيقي.. ولكن كانت هناك قوى أدت إلى الاحتفاظ بالزيادة في الدخل، وهيك الزيادة في القدرة الإنتاجية للصناعة، ووجود ظروف ملائمة لحركة التجارة.

٣- اتجاهات المقدرة الإنتاجية:

إن زيادة المقدرة والكفاءة في الإنتاج كما يبدو من زيادة الإنتاج بالنسبة إلى وحدة الموارد، كانت قوة دافعة أخرى لتقدم بريطانيا الاقتصادي.. فمع وجود وحدة معينة من العمل ورأس المال؛ أمكن للنظام الاقتصادي أن ينتج مقدارًا متزايدًا من السلع.. فالاتجاه الصعودي في المقدرة الإنتاجية الصناعية أمكنه أن يسير متوازيًا مع اتجاه الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد العامل.. وقد استمر ارتفاعهما حتى سنة ١٩٠٠، ثم بدأت الزيادة فيهما تتراخى من سنة ١٩٠٠ إلى سنة، ١٩١٤ ثم عادت الزيادة ثانية من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٤٠ تسير باطراد.. وترجع الزيادة في المقدرة الإنتاجية والدخل الحقيقي للفرد حتى سنة ١٩٠٠ إلى الاستخدام الواسع للتقدم الفني في القوة المحركة والنقل والآلات الصناعية في عصر البخار والصلب.. في حين أن هذا التقدم العام السريع في النواحي الفنية أخذ يقترب من نهايته بعد سنة، ١٩٠٠ إلا أن التقدم الفني في آلة الاحتراق الداخلي والمعدات الكهربائية والعمليات الكيماوية لم يبدأ تطبيقها بشكل واسع إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

ولم يحدث نقص في سير الإنتاج الزراعي بالنسبة للعامل الفرد كما حدث في الإنتاج الصناعي؛ وبذلك لم تكن الزراعة مسئولة عن العقبات التي اعترضت طريق ارتفاع الدخل القومي الحقيقي.. وقد تأثرت التجارة البريطانية بعد سنة ١٨٩٠ بطريقة غير مرضية؛ بسبب ضعف أثر

الابتكارات في البخار والصلب بعد هذا التاريخ؛ فارتفعت أسعار الواردات بالنسبة لأسعار الصادرات من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩١٣؛ مما أدى إلى خفض نسبي في الدخل الحقيقي.. ولكن العامل الأساسي في هذا الخفض يرجع إلى: نقص المقدرة الإنتاجية في تلك المدة.

٤- التحول في التكوين الصناعي:

يمكن اكتشاف التغير في المقدرة الإنتاجية بدراسة الأرقام القياسية للإنتاج بالنسبة للفرد في صناعات معينة.. وقد حدثت نقط التحول من الاتجاه الصعودي إلى الاتجاه النزولي في تاريخ مبكر في صناعتي استخراج الفحم والنقل بالسكك الحديدية عنه في الصناعات الأخرى.. فقد بدأ الاتجاه الصعودي في الهبوط حوالي سنة ١٨٩٠.. أما في صناعات الأقمشة الصوفية والحديد والصلب فقد استمر الاتجاه الصعودي للإنتاج بالنسبة للفرد العامل.. وفي صناعات القطن واستخراج الحديد الخام وصهر الحديد الخام وصهر الحديد والصلب بدأ الاتجاه الصعودي للقدرة الإنتاجية في التحول من الهبوط سنة ١٩٠٠ إلى النشاط.

وقد ازدادت القدرة الإنتاجية في الزراعة، ولكن معدل الزيادة كان أقل منه في التعدين والصناعة.. ولم تكن هناك عوائق تقف في سبيل صعود القدرة الإنتاجية الزراعية سنة ١٩٠٠ كما حدث في القدرة الإنتاجية الصناعية.

ويمكن معرفة أسباب اختلاف معدلات المقدرة الإنتاجية في الصناعات الفردية بدراسة العوامل التي تشكل المقدرة الإنتاجية لكل صناعة.. والعامل المباشر الذي يؤثر في الإنتاج بالنسبة للعامل هو مقدار الآلات المعدة للاستعمال، وهذه يحددها حجم المصنع الذي يتوقف بدوره على حجم وطبيعة سوق السلعة المنتجة.. كما تتوقف المقدرة الإنتاجية على عوامل التنظيم لكل صناعة ورغبة ومقدرة العمال في بذل الجهود وعدد ساعات العمل ونظام دفع الأجور.. أما في الزراعة فتتوقف المقدرة الإنتاجية على استمرار التقدم الفني واستخدام الآلات وقصر الزراعة على الأراضي ذات التربة الجيدة والإدخار في العمل؛ بسبب هبوط أسعار الحاصلات بالنسبة لمعدل الأجور النقدية.. ومن الملاحظ أن خط سير المقدرة الإنتاجية في الصناعات القديمة يميل نحو الهبوط عند التوزيع من فترة زمنية إلى أخرى، وبتحليل الإحصائيات الخاصة بعدة صناعات بريطانية نرى أن النسبة المئوية لمعدل النمو في أي صناعة فردية تميل إلى الهبوط كلما تقدم عمر هذه الصناعة.

ويمكن تلخيص الأسباب التي تعوق نمو الصناعات المختلفة في: ١- بطء تقدم الفن الصناعي. ٢- استنفاد الموارد الإنتاجية. ٣- إن الصناعات البطيئة النمو تؤثر تأثيرًا معوقًا لفروع الصناعة التكميلية السريعة النمو. ٤- إن الصناعة في دولة من الدول قد يعوق نموها منافسة صناعة مماثلة لها في دولة أخرى.

واختلاف معدلات التنمية في الصناعات المختلفة ينعكس أثره على التغييرات في التوزيع المهني.. وكان التغيير البارز في بريطانيا هو الهبوط المطرد في نسبة السكان العاملين المشتغلين بالزراعة إذ هبطت النسبة من ٢٢٪ سنة ١٨٥١ إلى ١٢٪ سنة ١٨٨١ إلى ٨٪ سنة ١٩١١ إلى ٦٪ سنة..١٩٣١ أما نسبة المشتغلين في الصناعة فقط ظلت ثابتةً نسبيًا، فكانت تتراوح ما بين ٣٨٪ سنة ١٨٥١ و ٣٣٪ سنة ١٩٣١.. أما نسبة السكان العاملين المشتغلين بالخدمات المباشرة فقد زادت بإطراد من ٣٠٪ سنة ١٨٥١ إلى ٥٠٪ سنة ١٩٣١.

وليس هناك من شك في أن التغيير الأساسي في تكوين الاقتصاد البرطياني كان بالنقص في الزراعة والتوسع المذهل في التصنيع.. وقد كان من نتائج ذلك تغيير كبير في توزيع السكان، فقد هاجر كثير من أهل الريف إلى المدن الصناعية ومناطق التعدين.. وقد ساعد على ذلك التقدم السريع في وسائل النقل، وخصوصًا إنشاء الخطوط الحديدية.. وقد حدث تدهور سريع مطرد في الزراعة في بريطانيا، وأصبحت تعتمد على استيراد المواد الغذائية والمواد الخام.. وقد وجدت بريطانيا أنه من الممكن ومن المرغوب فيه الحصول على المنتجات الزراعية بنسبة أقل من مواردها الإنتاجية؛ بسبب زيادة المقدرة الإنتاجية في الزراعة.. كما أن قيمة صافي الإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد كان أقل منه بوجه عام في الصناعة.. وقد أدركت بريطانيا أنه من المربح لها أن تستورد المنتجات الزراعية، وتستخدم

عمالها في إنتاج السلع الصناعية للتصدير، بدلًا من تشغيلهم في الزراعة؛ وبذلك فقد الزراعة أهميتها في الاقتصاد البريطاني المنظور، وأصبحت بريطانيا بعد سنة ١٨٩٠ تعتمد على التجارة الخارجية في الحصول على المواد الغذائية والخامات الأساسية، وراهنت بمستقبلها على التخصص في الصناعة.

الباب العاشر

الحركة الدولية لعوامل الإنتاج

تاريخ التنمية الاقتصادية في بريطانيا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر يدخل ضمن التاريخ الأكبر للتنمية الواسعة للاقتصاد العالمي.. فمع انتشار الآلات الميكانيكية، وتقدم الدول الأخرى، ومع ازدياد الهجرة الدولية للعمل ورأس المال، ومع دخول عدد أكبر من الدول ضمن نطاق الأسواق العالمية، ومع ازدياد تماسك شبكة التجارة الدولية؛ أصبح النمو الاقتصادي لكل دولة مرتبطًا ارتباطًا أوثق بالتنمية الاقتصادية في الدول الأخرى.. كما أثر التقدم الاقتصادي الداخلي لكل دولة في التجارة الدولية، وأصبحت التجارة الدولية ذات أهمية كوسيلة من وسائل التنمية.

١- أهمية عوامل الإنتاج والتجارة الدولية:

تختلف الدول عن بعضها في ثرواتها الطبيعية، وفيما تمتلكه من السلع الرأسمالية، وفي عدد ونوع سكانها.. وبعبارة مختصرة: لا يتساوى توزيع عوامل الإنتاج بين الدول. وتختلف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج في الدول المختلفة باختلاف المعروض من عوامل الإنتاج، واختلاف تكوين الطلب على هذه العوامل؛ فأساس قيام التجارة الدولية هو: اختلاف نسب عوامل الإنتاج بين الدول. وعلى مر الزمن تحدث تحولات في العرض

النسبي لعوامل الإنتاج؛ بسبب هجرة العمل ورأس المال من دولة إلى أخرى.. وحددت التقدم الفني وتجميع رأس المال الداخلي والتغير في عدد السكان والتعديل في حجم الأراضي الزراعية من الناحية الاقتصادية.. فأمثال هذه التغييرات فيما تمتلكه الدول من عوامل الإنتاج تغير من التكوين النسبي لتكاليف الإنتاج، وتُحدث تعديلًا في النظام القائم للتجارة العالمية.

وتحدث التغييرات في المعروض من الأرض والعمل في المقام الأول من موارد داخلية ترتبط بالتنمية الرأسية.. أما فيما يختص برأس المال فأحد الموارد الهامة هو: الاستثمار الخارجي، ويرتبط ذلك بالتنمية الأفقية في الاقتصاد العالمي.. وترجع أهمية الاستثمار الخارجي إلى مساهمته في تجميع رأس المال الحقيقي، فالدولة التي تقترض من الخارج يمكنها أن تستهلك، أو تستثمر بدرجة أزيد عن ذي قبل، وتزيد القوة الإنتاجية للدولة المقترضة.. فالإدخار الذي يتم في دولة من الدول يُفيد في تكوين رأس مال حقيقي في دولة أخرى.

٢- الاستثمار الخارجي من مركز الاقتصاد العالمي:

لم تشهد أي فترة زمنية نموًا عظيمًا من الاستثمارات الخاصة الأجنبية.. كما شهدت فترة الأربعين سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.. وكانت أولى الدول المقترضة هي بريطانيا.. وكان يليها في هذا المجال فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وهولندا، وسويسرا.. ولكن المبالغ التي

ساهمت بها هذه الدول تعتبر صغيرة بالنسبة للاستثمارات البريطانية.. وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت كل المدخرات البريطانية تقريبًا موجهة لبناء المدن والسكك الحديدية داخل بريطانيا ذاتها، وكانت جملة الاستثمارات الخارجية لا تتجاوز ٢٠٠ مليون جنيه في أوروبا والشرق الأدنى وأمريكا الجنوبية.. وبعد سنة ١٨٧٠ زادت الاستثمارات واتجهت نحو دول شمال أمريكا وجنوبها، وآسيا وأستراليا، وجنوب أفريقيا.. وخلال الأربعين سنة السابقة للحرب العالمية الأولى هبطت قيمة الاستثمارات البريطانية في أوروبا إلى النصف.. بينما زادت إلى خمسة أمثالها في الدول الأخرى التي كانت تشمل استراليا، والهند، وجنوب أمريكا، والولايات المتحدة، وكندا، وجنوب أفريقيا، والأرجنتين.. وبين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩١٣ زادت الاستثمارات البريطانية الأجنبية ٢٥٠٪ ووصلت إلى ٤ بليون جنيه في سنة ١٩١٣.. وكانت تشتمل على نصف المدخرات البريطانية.. ومن ١٨٧٠ – ١٩١٣ كانت الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار ٤٪ من صافي الدخل القومي.. ومن ١٩٠٥ – ١٩١٣ كانت ٧٪ وفي سنة ١٩١٣ كانت ٩٪.

كيف أمكن لبريطانيا أن تستثمر هذه المبالغ الطائلة خارج حدودها، يمكن تفسير ذلك بأن: لدى بريطانيا نظام اقتصادي سريع النمو، والتقدم مكنها من أن تجمع مقدارًا من المبالغ الاستثمارية تسمح بالاستثمار الأجنبي؛ نتيجة للزيادة الهائلة في الدخل القومي الحقيقي الذي زاد ثلاثة

أضعاف فيما بين ١٨٧٠ و..١٩١٣ كما أن عملية الاستثمار نفسها أنتجت زيادة مستمرة في متحصلات الدخل الذي سمح بتصدير رؤوس أموال إضافية.. وهناك سؤال آخر، وهو: ما هي العوامل التي حددت الاستثمار الخارجي؟ لقد تم الاستثمار البريطاني في الخارج بواسطة مستثمرين لم يوجهوا بأي برنامج حكومي، بل قاموا بذلك من تلقاء أنفسهم عندما تراءت لهم فرص الربح.. فقد فُتحت أراضي جديدة للاستثمار، واكتُشفت موارد جديدة، واستحدثت منتجات جديدة.. وقد استخدم الاستثمار البريطاني الأجنبي في الدول المختلفة في إنشاء السكك الحديدية وتنمية الموارد الطبيعية.. وفي الفترة من ١٨٧٠ – ١٩١٣ اتسعت مجالات الاستثمار بسرعة كبيرة.. وقد استخدم الاستثمار البريطاني فيما وراء البحار في تنمية المنتجات الأولية المعدة للتصدير بصفة مباشرة في: مناطق التعدين والمناطق الزراعية، وبصفة غير مباشرة في: المنافع العامة اللازمة؛ لتسهيل تصدير تلك المنتجات.. وكان من العوامل المشجعة على الاستثمار الأجنبي: زيادة الطلب على الواردات من الدول المقترضة، وجو التفاؤل الذي ساد العصر الفكتوري في بريطانيا، والثقة في تقدم الاقتصاد البريطاني، والدور الذي كان يقوم به وكلاء التاج البريطاني في المستعمرات الذين كانوا يمدون المستثمرين بالمعلومات اللازمة.. وكانوا يضمنون القروض التي تحصل عليها المستعمرات.. كما كان لهم أثر فعال في جعل الصادرات البريطانية تتبع الاستثمارات.. كما أن حكومات الدول المقترضة كانت ضامنة لعائد الاستثمارات البريطانية.. ومما يُسهل عملية الاستثمار

الأجنبي مقدرة بريطانيا على تأدية الخدمات المرتبطة بالاستثمار، عن طريق: البيوت التجارية العظيمة، وبيوت الإصدار ذات السمعة الطيبة، والمصارف، ووكالات التأمين المتينة، زد على ذلك أن الاستثمار الأجنبي كان أكثر ربحًا من الاستثمار الداخلي بالنسبة للمستثمرين الأفراد.

وإذا كان تدفق رأس المال البريطاني إلى الخارج قد لعب دورًا رائعًا في تاريخ التنمية الدولية، فلم يقل عنه الدور الذي لعبته هجرة العمال التي صاحبت هجرة رأس المال.

٣- الاستثمار الأجنبي وهجرة العمال والاستثمار الداخلي:

لقد أزيلت القيود على هجرة أصحاب الحرف في بريطانيا سنة ١٩٢٥.. وفي السنة التالية أوصت لجنة بريطانية برلمانية بالاستثمار كعلاج لضغط زيادة السكان في بريطانيا، وخصصت الحكومة مبالغ مالية لهذا الغرض، ثم شكلت لجنة لتقدم النصح وتوجه المستوطنين البريطانيين فيما وراء البحار.. وقد أيد الاقتصاديون الكلاسيكيون الحكومة في موقفها.. وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الهجرة من المملكة المتحدة إلى المستعمرات ضئيلة نسبيًا، ثم بدأت الموجة العظمى من الهجرة إلى المستعمرات بعد سنة ١٨٥٠.. وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت هناك أربعة مظاهر بارزة فيما يختص بسكان العالم، وهي: ١- ازدياد عدد سكان غرب أوروبا، وخصوصًا بريطانيا في زيادة سريعة. ٢- كانت هناك مستعمرات للمستوطنين البريطانيين فيما وراء البحار، ولكن عدد السكان

كان قليلًا فيها. ٣- بدأت الهجرة من غرب أوروبا، وخصوصًا من بريطانيا إلى الولايات المتحدة والمستعمرات البريطانية، ولكنها كانت قليلة عند مقارنتها بالهجرة في نهاية القرن التاسع عشر. ٤- لم تكن الدول الواقعة على محيط الاقتصاد العالمي خارج أوروبا قد مرت بعدُ بتجربة زيادة معدل السكان عند مقارنتها بأوروبا، وكانت حركات الهجرة العظمى في الخمسين سنة السابقة لسنة ١٩١٤ من أوربا وآسيا إلى الولايات المتحدة، وكندا، والأرجنتين، والبرازيل؛ وقد أدى ذلك إلى إعادة توزيع بعض سكان العالم المشتغلين بالزراعة إلى الأقطار الجديدة التي تنتج المواد الأولية.. وفيما بعد ساهمت هذه الحركة بجزء من عرض العمل في قطاعات الصناعات الكندية والأمريكية.. وقد حدثت موجات الهجرة العظمى من بريطانيا سنة ١٨٨٠، عندما حدث الكساد الزراعي.. وفي سنة ١٩٠٠ عندما بدأت الزيادة السابقة في الأجور الحقيقية تتوقف، ولم يكن سبب الهجرة راجعًا إلى الكساد وحده، بل إن فرص الكسب التي تفتحت في الدول الناشئة والمتخلفة اقتصاديًا كانت عاملًا هامًا من عوامل الهجرة.. ومن المظاهر التي تدعو إلى الدهشة هي: إن هجرة العمل سارت في خط متوازي مع هجرة رأس المال. ومن الأمور الهامة أنه حينما حدثت حركة واحدة في نفس الوقت لهجرة رأس المال وهجرة العمال فإن الاستثمار الداخلي كان يسير في اتجاه عكسي للاستثمار الخارجي؛ وذلك لأن اجتذاب الاستثمار الأجنبي للأموال البريطانية يختلف باختلاف ظروف التجارة.. فإذا كانت أحوال التجارة سيئة؛ ازداد الاستثمار الأجنبي.. وهناك ارتباط بين سوء

الأحوال التجارية بالنسبة لبريطانيا، وهبوط الأجور الحقيقية، وازدياد هجرة العمال، ورأس المال، وزيادة الاستثمار الأجنبي.

٤- الاستثمار الأجنبي الأمريكي:

حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا كأعظم دولة مقرضة بعد الحرب العالمية الأولى.. ففي أثناء الحرب صفت بريطانيا ما يقرب من ٤ بليون دولار من استثماراتها الأجنبية.. وفي العشر سنوات التي بدأت سنة ١٩٢٠ أصبح المتوسط السنوي لصافي رأس المال المصدر من بريطانيا يزيد قليلًا عن ثلث مقداره قبل الحرب.. وقد بدأت الولايات المتحدة تستثمر رأس مالها في الدول الأجنبية على مدى واسع بعد سنة ١٩١٠.. ففي سنة ١٩١٤ بلغ الاستثمار الأجنبي الأمريكي الطويل الأجل ٣,١/٢ بليون دولار، في حين بلغت الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة ذاتها ٦,٨ بليون دولار.. وعلى ذلك فقد كانت الولايات لا تزال مدينة عند بداية الحرب العالمية الأولى، ولكنها خرجت بعد الحرب الدولة الدائنة الأولى في العالم، واستمرت بعد الحرب المصدر الرئيسي للقروض الدولية.. وقد اختلف الاستثمار الأجنبي الأمريكي عن الاستثمار البريطاني في: إن الأول لم يكن بمثل ضخامة الاستثمار البريطاني، كما أنه لم يكن ذا أهمية في التأثير في التنمية الدولية. وقد بلغت جملة الاستثمارات الأمريكية في الخارج ١٧ بليون دولار سنة ١٩٣٠ و ١١ بليون دولار سنة ١٩٤٠.. وكان جزءًا صغيرًا نسبيًا من محفظة الاستثمارات الأمريكية يذهب إلى

الدول الفقيرة المتخلفة، إذ خص أوربا ٤٠٪ وكندا ٢٩٪، أما أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى فقد خصهما ٣١٪ فقط.. وكان أربعة أخمس هذه الاستثمارات تعطي للحكومات، أو تضمنها الحكومات.. وقد تركزت معظم الاستثمارات في صناعة البترول، ووزعت بين عدد قليل من الدول التي تمتلك موارد بترولية يمكن استغلالها. وبعد الحرب العالمية الثانية نقص الاستثمار الخاص الأمريكي في الخارج عما كان عليه في المدة بين ١٩٢٠ – ١٩٣٠، فكان المتوسط السنوي بين ١٩٤٦ – ١٩٥٣ – ٧٨٨ مليون دولار، بينما كان في المدة السالفة الذكر ١,٦ بليون دولار.. وفي نهاية سنة ١٩٥٥ بلغت قيمة الاسثمارات الأمريكية الأجنبية الكلية ١٩ بليون دولار،كانت تُستغل في التعدين وفي البترول.. وأهم الدول التي وجهت إليها الاستثمارات هي: كندا، وأمريكا اللاتينية، وأندونيسيا، ودول الشرق الأوسط ذات الموارد البترولية.

الباب الحادي عشر

التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية

تنحصر حلقات الاتصال بين التنمية الرأسية والتنمية الأفقية في العالم في الهجرة الدولية ل: عوامل الإنتاج، وحجم وتكوين التجارة الخارجية، وظروف التجارة، ثم نظام المدفوعات الدولي.. والطريقة التي تتغير بها هذه العوامل على مر الزمن تؤثر على سير التنمية بدرجات متفاوتة في الدول المختلفة.

١- قطاع التصدير:

لا تنمو كل قطاعات الاقتصاد في نفس الوقت بنفس المعدل، فبعض القطاعات ذات قوة دافعة.. فالتوسع في صناعة قد يؤدي إلى نمو صناعة أخرى، وهكذا. وقطاع التصدير في دولة ما قد يكون بالغ الأهمية كقطاع ذي قوة دافعة.. فالأسواق الخارجية تفتح مجالًا واسعًا أمام سلع معينة؛ فأي صناعة يمكنها أن تنمو بسرعة أزيد إذا أمكنها أن تبيع منتجاتها في الأسواق الخارجية، بدلًا من اقتصارها على السوق الداخلية الضيقة.. وقد يؤثر هذا على نمو صناعة أخرى ترتبط بها.. ثم إن التوسع في تجارة الصادر يساعد على سهولة التنمية؛ وذلك لأن الصناعة المصدرة يمكنها أن تنمو دون أن تحتاج إلى استثمار رأس مال بنفس الكمية التي كانت تحتاجها، لو اقتصر بيعها على السوق الداخلي. كما أن التصدير يخلق

طلبًا فعالًا جديدًا على السلع في السوق الداخلي.. فقيام المنافسة بين الصناعة المصدرة والصناعات التي تعتمد على السوق الداخلي فقط من أجل الحصول على الموارد الإنتاجية –يحفز تلك الصناعات على إدخال ابتكارات؛ لتزيد من قدرتها الإنتاجية.

وتلعب الصادرات الكمية البريطانية دورًا فعالًا في التنمية الاقتصادية؛ فبلغت الصادرات في المدة ١٨٧٠ – ١٩١٣ خُمس الدخل القومي وثُلث الإنتاج الصناعي؛ فكثير من الصناعات الفردية تتوقف إلى درجة كبيرة على الأسواق الخارجية.. وأهم هذه الصناعات هي: صناعات الصلب، والمنسوجات القطنية والصوفية، والفحم، والجوت.. فصادرات هذه الصناعات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج فحسب، بل إن زيادة الطلب عليها من الأسواق الخارجية يتيح لها فرصة زيادة رؤوس أموالها، واتخاذ وسائل إنتاج رخيصة؛ مما يؤدي إلى زيادة المبيعات في السوق الداخلي.. كما أن زيادة الدخل القومي الممكن الحصول عليه من الصادرات في هذه الصناعات يُغري بالتوسع في الصناعات الأخرى.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر حدث هبوط في معدل نمو الصادرات البريطانية.. وفي نفس الوقت حدث هبوط معدل نمو الصناعات في بريطانيا، مما يدل على وجود علاقة بين الهبوط في الصادرات، والهبوط في الإنتاج الصناعي.. وهذه الحالة تبين لنا كيف أن نمو الصادرات يؤثر بدرجة فعالة في تنشيط نمو الاقتصاد للدولة.. كما أنه يوضح أن الهبوط في

نمو الصادرات له رد فعل يؤدي إلى الإقلال من معدل التنمية الرأسية للاقتصاد العام.. ما لم تكن هناك زيادة في الاستثمار الداخلي، والاستهلاك، أو الانفاق الحكومي.

٢- شروط التجارة ونسبها:

إن شروط التجارة تؤثر على طبيعة، ومدى التنمية الاقتصادية للدولة.. كما أن سير التنمية يؤثر على ظروف التجارة؛ فالزيادة في نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات تؤدي إلى تقدم التنمية؛ لأنها تزيد من قدرة الدولة الشرائية في الأسواق العالمية، كما أن ذلك يساعد على اجتذاب رأس المال الأجنبي.. ويحدث العكس عندما تهبط أسعار الصادرات. ومن ناحية أخرى تؤثر التنمية في شروط التجارة.. فمع تقدم التنمية قد تحدث تغييرات في نظام الاستهلاك.. وفي الناحية الفنية الصناعية، وعرض وأسعار عوامل الإنتاج، وتكوين السوق، وكل هذه التغييرات؛ تؤثر على أسعار السلع وبذلك على ظروف التجارة وشروطها.. ويتفق المؤرخون الاقتصاديون على أن جزءًا هامًا من الزيادة في الدخل الحقيقي البريطاني يمكن أن ينسب إلى التحسن الطويل الأمد في نسب وشروط التجارة البريطانية.. ففي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تجني ثمار استثمارها الأجنبي السابق.. فزيادة كمية الواردات البريطانية من المواد الأولية كانت تنعكس من الهبوط في أسعار الواردات البريطانية، إذ هبطت الأرقام القياسية لهذه المواد المستوردة من الولايات

المتحدة من ١٠٠ سنة ١٨٧٢ إلى ٥٥ سنة ١٩٠٠،والمستوردة من المستعمرات الناشئة من ١٠٠ سنة ١٨٧٢ إلى ٧١ سنة ١٩٠٠. وبالقدر الذي سهل به الاستثمار البريطاني الأجنبي استيراد المواد الغذائية بأسعار منخفضة؛ فإنه ساهم في رفع مستوى المعيشة في بريطانيا نفسها.

وتدل الإحصائيات الخاصة بالدخل على أن كلًا من الدول الصناعية والدول غير الصناعية المنتجة للمواد الأولية قد حصلت على فوائد اقتصادية خلال القرن الماضي؛ فالدول المنتجة للمواد الأولية قد صدرت المواد الخام الأساسية اللازمة لعملية التصنيع، في مقابل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية من الدول الصناعية، والتقدم الفني.. والسلع الانتاجية التي تقدمها الدول الصناعية قد أوجدت أساسًا هامًا للتوسع في التنمية في الدول غير الصناعية.. وعند تقديرنا لتاريخ التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية يجب ألا يغيب عن بالنا العلاقة الدائبة النشاط، والحركة بين الواردات وبين زيادة إمكانيات الإنتاج في المناطق المنتجة للمواد الأولية، وكذلك العلاقات المتداخلة بين التنمية الأفقية والتنمية الرأسية.

٣- موازنة ميزان المدفوعات:

هناك علاقات معينة بين الادخار القومي والاستثمار الداخلي تتحكم في سلوك ميزان المدفوعات في المراحل المختلفة للاقتراض والإقراض.. فالصادرات مضافة إلى الاستثمار الداخلي تتساوى في التوازن مع المدخرات القومية مضافة إلى الواردات، وذلك بحسب التحليل للدخل

القومي.. فعندما تكون الدولة دولة مدينة ناشئة؛ فإن وارداتها تزيد على صادراتها، كما أن استثمارها الداخلي يفوق مدخراتها القومية، وفي هذه الحالة فإن الرأسمال الأجنبي يملأ الفراغ.. وفي بعض الحالات يضطر الاستثمار الداخلي إلى انتظار رأس المال الأجنبي.. ولا تحدث زيادة في الواردات على الصادرات إلا بعد أن يصبح رأس المال الأجنبي معدًا لتمويل عملية الاستيراد. وعندما تصبح الدولة فيما بعد دولة مدنية ناضجة، أو دولة دائنة ناشئة تزيد الصادرات على الواردات.. كما يزيد الادخار القومي على الاستثمار الداخلي.

فالدول الفقيرة في العالم تكون عادةً في موقف اقتراض طويل الأجل لرأس المال الأجنبي.. ويكون لديها استثمار داخلي يزيد على مدخراتها القومية بمقدار القرض الأجنبي، أو بمقدار زيادة الواردات على الصادرات.. وعلى العكس من ذلك فإن الدول الغنية يزيد فيها الادخار القومي عادةً عن الاستثمار الدخلي؛ فتزيد من استثماراتها خارج حدود بلادها.

وهناك طريقة يتم بها ضبط نظام المدفوعات بالنسبة لحركة رأس المال الدولية.. فالدول المدينة الناشئة عليها أن تزيد من الواردات، وعليها أن تقصر زيادة الواردات على اجتلاب رأس المال.. وفي الدول المدينة الناضجة تصبح مدفوعات الأرباح وتسديد القروض أزيد من مقدار رأس المال الجديد المستورد، وعليها أن تزيد صادراتها على وارداتها.. ويدل

توازن ميزان المدفوعات بواسطة دول دائنة كبرى، مثل: بريطانيا، والدول المقترضة.. على أن طريقة ضبط موازين المدفوعات الدولية كانت تعمل بسرعة وسهولة خلال القرن التاسع عشر.

وقد أمكن لبريطانيا أن توازن مدفوعاتها من ١٨٨٠ – ١٩١٣ بالرغم من المنافسة الصناعية القوية من جانب المانيا والولايات المتحدة، وذلك عن طريق وجود نظام مرن واسع المدى للتجارة الدولية.. كما يسمح بتسوية الديون على أساس متعدد الجوانب بدلًا من أساس مزدوج الجوانب فقط؛ فالدول الصناعية المنافسة لبريطانيا كانت تمول الزيادة في الواردات من الدول المنتجة للمواد الأولية،عن طريق: زيادة صادراتها للملكة المتحدة التي كانت بدورها تزيد صادراتها للدول المنتجة للمواد الأولية عن وارداتها.. فمنذ سنة ١٩٠٠ كانت بريطانيا تبني زيادة الصادرات على أساس تعاملها مع الدول الحديثة النمو في آسيا وأفريقيا؛ كي توازن الزيادة في وارداتها من أمريكا وأوربا وكندا.. وكان للهند مركز بارز في نظام المدفوعات البريطانية فمن ١٩٠٠ – ١٩١٣ كانت زيادة الصادرات البريطانية للهند تمول ما يزيد عن خمسي ٢/٥ العجز البريطاني في نظام المدفوعات.. فأمثال هذه المعاملات التجارية الثلاثية الجوانب كانت ذات أهمية خاصة في عملية التنمية، وما اشتملت عليه من حركة انتقال رؤوس الأموال.

وعلى ذلك فوجود نظام واضح المعالم متعدد الجوانب للتسوية ساعد على إيجاد الموازنة في ميزان المدفوعات بين الدول.. كما ساعد على نمو نظام التخصص في الصناعة حسب المزايا المقارنة.. كما ساعد على استقرار التبادل التجاري بين الدول توحيد معدلات التبادل في الأسواق المختلفة.

فلولا وجود رؤوس الأموال البريطانية في القرنين الثامن والتاسع عشر لما أمكن للدول المنتجة للمواد الأولية أن تزيد من صادراتها بالقدر الذي يكفي لسد طلبات الدول الصناعية التي كانت تنمو بسرعة..كما أنه لولا وجود نظام المقاصة المتعددة الجوانب لأصبح تحويل حصص الأرباح، والفوائد المستحقة لبريطانيا محدودًا.

الباب الثاني عشر

التوسع الأفقي بالتنمية الاقتصادية

لقد اختلف الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى اختلافًا كبيرًا عما كان عليه قبل هذه الحرب في القرن التاسع عشر.. فقد تولت الولايات المتحدة القيام بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمي.. وفي المدة التي بين الحربين العالميتين تفكك النظام الدولي الاقتصادي الذي كان سائدًا في القرن التاسع عشر. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت كل دولة مرتبطة ارتباطًا أوثق بالتنمية الاقتصادية في الدول الأخرى.. كما أثر التقدم الاقتصادي الداخلي لكل دولة في التجارة الدولية.. وأصبحت التجارة الدولية ذات أهمية كوسيلة من وسائل التنمية.

١- اختلاف معدلات التنمية:

تختلف مظاهر التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة.. ويمكن تقسيم الدول عامةً إلى مجموعتين: الدول ذات الاقتصاد المتقدم، وهي: الدول الغنية الآن.. والدول المتخلفة اقتصاديًا، وهي التي لا تزال فقيرة للآن. وبالرغم من أن بريطانيا احتفظت بأسرع معدل للتنمية حتى منتصف القرن التاسع عشر فقد تقدمت دول أخرى اقتصاديًا خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر.. وقد فاقت سرعة التنمية في بعضها سرعة التنمية في بريطانيا. وقد كان انتشار المعرفة الفنية الصناعية من بريطانيا إلى دول

القارة الأوربية ذا أهمية خاصة. كما كان الدور الذي لعبه المنظمون والمدربون والعمال المهرة البريطانيون في النهوض بالتنمية في صناعات المنسوجات والصناعات الهندسية والنقل في كل من: فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وسويسرا.. كما ساهم رأس المال البريطاني في القيام بعدة مشروعات صناعية هامة في القارة الأوربية.

ومن الأمور التي استرعت الاهتمام نهوض ألمانيا والولايات المتحدة كمنافسين لبريطانيا في تفوقها الصناعي بعد سنة ١٨٩٠.. وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت اليابان قوة صناعية حديثة.. وفي السنوات الأخيرة لحقت روسيا بركب الدول الصناعية المتفوقة.. ويدل اختلاف توزيع الدخل القومي في العالم على اختلاف معدلات التنمية في أجزاء مختلفة من الاقتصاد العالمي. وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت بريطانيا عاجزة عن الاحتفاظ بمعدل التنمية في إنتاج صناعات الفحم، والحديد، والصلب، عند مقارنتها بمعدلات التنمية في الولايات المتحدة، وألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا.. وبعد سنة ١٩٠٠ زاد الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة بسرعة فائقة ؛ فأصبحت تنتج ٣٥٪ من الإنتاج الصناعي العالمي.. بينما هبط الإنتاج البريطاني إلى ١٥٪ سنة ١٩١٠.. كما حققت ألمانيا فيما بين ١٩٠٦ – ١٩١٠ نسبة إنتاجية أعلى من بريطانيا.. وفي الفترة بين الحربين العالميتين زاد إنتاج الاتحاد السوفيتي الصناعي زيادةً ملحوظةً..

وقبل بداية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا تُنتج ١٠٪ فقط من الإنتاج الصناعي العالمي، بينما كانت تنتج ثلثه سنة ١٨٧٠.

وبعد أن حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا في القرن التاسع عشر كمركز للاقتصاد العالمي أصبح تقدمها الاقتصادي منذ سنة ١٨٧٠ رائعًا.. وفيما بين المدتين ١٨٧٠ – ١٨٧٨ و ١٩٤٤ – ١٩٥٣ زاد صافي الناتج القومي أكثر من ١٣ ضعفًا.. وفي نفس المدة أصبح عدد السكان ثلاثة أمثال العدد الأصلي.. وبذلك يكون الناتج القومي بالنسبة للفرد أربعة أمثال ما كان عليه؛ ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة أصبح متوسط دخل الأسرة يزيد على ٥٠٠٠ دولار سنة..١٩٥٣ وإذا استمر معدل الزيادة بهذا الارتفاع وهذا الإطراد؛ يصبح متوسط دخل الأسرة بعد ثمانين عامًا ٢٥٠٠٠ دولار.

ويرجع هذا النمو الاقتصادي جزئيًا إلى الزيادة في عرض عوامل الإنتاج خصوصًا تجميع رأس المال.. فمنذ ١٨٧٠ إلى ١٩٢٠ زاد رأس المال بالنسبة للفرد بمعدل مطرد متوسط بلغ ١/٢ ,٢٪..ويلاحظ أيضًا أنه بالرغم من نقص ساعات العمل زادت نسبة عدد السكان الذين انضموا إلى القوة العاملة.. كما أن المقدرة الإنتاجية زادت زيادةً ملحوظةً نظرًا ل: تقدم الفن الصناعي، والتوسع في نشاط البحث في دائرة العمل وفي الحكومة، وانتشار الروح العلمية في العمل الصناعي، وفي توزيع القوة العاملة كان هناك تحول نسبي من الزراعة نحو الصناعة والتجارة والخدمات

المباشرة.. وتعتبر الزيادة العامة في القدرة الإنتاجية في القطاعات المختلفة أهم مظاهر التنمية الاقتصادية في أمريكا.. وإلى جانب هذه العناصر التي أحدثت التنمية كان افتتاح أراضي الغرب وانتقال السكان من شرق الولايات المتحدة فرصةً كبيرةً للاستثمار ذات آثار مضاعفة للإنتاج.. وبتوسع الإنتاج الزراعي نحو الغرب زاد الدخل، كما زاد الطلب على مصنوعات شرق الولايات المتحدة؛ مما أدى إلى استثمار أزيد في الشرق.

وعلى النقيض من الولايات المتحدة والدولة الأخرى المتقدمة اقتصاديًا ظل على محيط الاقتصاد العالمي مجموعة من الدول لم تمارس إلا قليل من التنمية.. فقد ظلت مساحات كبيرة في آسيا وأفريقيا في ركود اقتصادي، فلم يحدث فيها تغير يُذكر في فن الإنتاج، أو في التركيب الاقتصادي، أو في مستوى المعيشة.. فقد كان إجمالي الإنتاج منخفضًا، وغير قابل للزيادة بسهولة.. فبعد إشباع الحاجيات الاستهلاكية لم يتبق شئ من فائض رأس المال يُستثمر في زيادة الإنتاج.. وبدون رأس المال الأجنبي من الدول الغنية لم تحرز هذه الدول المتخلفة أي تقدم حتى سنة ١٨٥٠، وبقيت بعض مناطق الاستوائية والمدارية إلا ربع رؤوس الأموال البريطانية المصدرة.. وقد تمت الاستثمارات الكبرى في القرن التاسع عشر في كندا والولايات المتحدة والأرجنتين واستراليا.. وكانت الاستثمارات في المناطق المدارية قاصرةً على قطاع المنتجات المعدة للتصدير.. ولم تنتقل التنمية التي تمت في هذا القطاع إلى بقية النظام الاقتصادي في هذه

المناطق.. وكان من جراء ذلك أن كثيرًا من البلاد التي كانت فقيرة ظلت كذلك. وبدراسة الأرقام القياسية المختلفة يتضح البون الشاسع بين الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد ومستويات الاستهلاك القومي في الدول المتقدمة اقتصاديًا وبين أمثالها في الدول المختلفة اقتصاديًا.

٢- التركيب المتغير للتجارة الدولية:

أصبحت كل الدول المتقدمة اقتصاديًا أثناء القرن التاسع عشر وحدة متكاملة في الاقتصاد العالمي.. وقد ساهمت التجارة الدولية في تنمية هذه الدول.. فأصبحت هذه التجارة بديلًا للإنتاج الداخلي.. فعوامل الإنتاج كانت تتحرك في شكل سلع، بينما كانت الوردات تمثل إنتاجًا غير مباشر.. وفي نهاية ذلك القرن أصبح الاقتصاد الدولي يتميز بدرجة أكبر من التخصص الدولي، واتساع الأسواق الخارجية، والتوسع العام في الانتاج. وقد غيرت عملية التنمية نفسها في بريطانيا والدول الأخرى فيما وراء البحار طبيعة التجارة الخارجية لبريطانيا.. ففي الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٧٠ كانت بريطانيا تكيف اقتصادها بسرعة للسوق العالمية.. وقد بدا ذلك واضحًا في التخصص الممتاز، وفي زيادة نسبة الوردات للدخل القومي، وزيادة الاعتماد على الصادرات المصنوعة، وتقليل اعتمادها على المواد الخام والمواد الغذائية المحلية.. وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا تتميز بدرجة عالية من التخصص في الصناعة، وتعتمد بدرجة عظيمة على استيراد المواد الخام والأطعمة.

ومن سنة ١٨٨٠ – ١٩١٣ أخذ مركز بريطانيا النسبي في التجارة الدولية يتدهور، ويرجع ذلك إلى: فشلها في تركيز إنتاجها في السلع، التي أخذت أهميتها تتزايد في التجارة الدولية.. كما أنها فشلت أيضًا في الاحتفاظ بنصيبها النسبي في الصناعات التي أخذت أهميتها تتضاءل في التجارة الدولية.. وكان التغير في تركيب تجارة بريطانيا يعكس التغييرات في الاقتصاد العالمي لظهور قوى صناعية جديدة.. فبعد أن كان تبادل المصنوعات البريطانية بالمواد الغذائية والمواد الخام يكون ثلثي حجم التجارة البريطانية؛ أصبح هذا النوع من التبادل بعد سنة ١٨٧٤ يكون ثلث حجم التجارة البريطانية، وأصبح جزءًا كبيرًا منها يقوم على مبادلة السلع البريطانية المصنوعة بسلع مصنوعة أخرى من الدول الصناعية النامية، مثل: ألمانيا والولايات المتحدة.. ومع زيادة التصنيع في دول العالم ازداد حجم التجارة الدولية.. إذ أصبحت أربع أمثالها من سنة ١٨٧٠ إلى سنة،١٩١٣ ويرجع ذلك إلى: إدخال سلع جديدة، وزياد ورقة التدرج في أنواع السلع، وحدثت ابتكارات في الأسواق الدولية كما في الأسواق الداخلية، كما كان هناك تحسن في وسائل النقل، وخصوصًا النقل البحري، وخفض في أجور الشحن. هذا ومع ارتفاع الدخول في الدول الصناعية النامية زاد الطلب على السلع في السوق العالمي.

والنتائج العامة للتنمية بعد انتشار التصنيع في دول العالم هي: التوسع في التجارة العالمية؛ بسبب زيادة الدخل الحقيقي، وعلو درجة

التخصص التي تؤدي إلى تنوع السلع المنتجة.. وتؤثر عملية التنمية أيضًا على الأنصبة النسبية للدول المختلفة في التجارة العالمية ؛ كما ينتج عنها تغيير في تركيب التجارة لكل دولة.. وتتوقف التغييرات على الكيان الإنتاجي لكل دولة، ونوع الابتكارات، وتغير الذوق، والسياسة الحكومية.

ومن دراسة الإحصائيات الخاصة بالتجارة الدولية من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٥٠ يتضح أن السلع التي كانت تكون نسبة عالية من مجموع التجارة الدول الصناعية الكبرى هي: الحديد والصلب، والسيارات، والمعدات الصناعية والزراعية، والسلع الكهربائية.. وقد احتفظت المواد الكيماوية والمعادن غير الحديدية بنصيب ثابت في مجموع التجارة، بينما هبطت حصص المنسوجات والملابس. من ذلك يبدو أن حجم وتركيب التجارة العالمية قد تغير على مر الزمن، وهذا التغير يرجع أساسًا إلى: ظهور هياكل مختلفة التكاليف الإنتاج المقارنة تبعًا للتنمية الأفقية، وتغير مستويات الإنتاج والدخل في دول مختلفة.

٣- النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية الدولية:

لقد فقد الاقتصاد الدولي إطاره الثابت بعد الحرب العالمية الأولى.. وقد تميز الاقتصاد الدولي في الفترة التي بين الحربين العالميتين بالتغير في التركيب نتيجة ل: الحرب، وتدهور مركز بريطانيا الاقتصادي النسبي، والخروج على قاعدة الذهب، وانتشار موجة الكساد الكبرى من سنة

١٩٣٠ – ١٩٤٠، والتحكم في التجارة الدولية، وانتشار التخطيط الداخلي في الدول من أجل الأهداف القومية.

وأهم مظهر للاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هو: محاولة سد الفراغ الذي نشأ في الفترة ما بين الحربين، عن طريق: المنظمات الدولية التي تفيد بالطرق التنظيمية مظاهر الاقتصاد الدولي التي كانت سائدة قبل سنة ١٩١٤ ؛ لمحاولة إعادة الاستقرار في الميدان الدولي الاقتصادي.

هذا وقد اشتد الطلب الواعي على التنمية الفعلية في الدول الفقيرة.. كما أصبح من المعترف به ضرورة الاحتفاظ بالتنمية في الدول الغنية.

ومن بين أهداف هيئة الأمم المتحدة التي تأسست سنة ١٩٤٥ الرغبة في النهوض بالتقدم الاجتماعي، وتحسين مستوى المعيشة في ظل حرية أعظم، واستخدام الأداة الدولية؛ لزيادة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.. ويهدف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى: رفع مستوى المعيشة، وإيجاد التوظيف الكامل، وتهيئة ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي.. ومن أهم المنظمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة هي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والإنشاء.. ومن بين الجهود المبذولة في سبيل التنمية الدولية مشروع النقطة الرابعة للمساعدات الفنية، الذي تبنيه

الولايات المتحدة، ومشروع كولومبو لمساعدة التنمية في جنوب وجنوب شرقي آسيا.. وقد تبنته دول الكومنولث البريطاني.

وبينما كانت التنمية في القرن التاسع عشر تسير تلقائيًا وبدون تخطيط، نجد الآن أن دول العالم الغنية منها والفقيرة تعمد إلى التنمية الواعية الإيجابية.. وبدلًا من أن تقوم بدور سلبي في التنمية ترغب الدول الفقيرة الآن في التعجيل بالتنمية المتعمدة لرفع مستوى المعيشة لسكانها.. وتسعى هذه الدول للاستقلال الاقتصادي بجانب الاستقلال السياسي. لا تسعى الدول الغنية إلى الاحتفاظ بالتقدم الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التوظيف الكامل للقوة العاملة على مر الزمن دون حدوث انكماش أو تضخيم.

الجزء الثالث

التعجيل بالتنمية في الدول الفقيرة

تثير مسألة التعجيل بالتنمية في الدول الفقيرة خمسة أسئلة كبرى وهي:

١- ما هي خصائص الدول الفقيرة؟

٢- ما هي العقبات التي حدثت من هذه التنمية؟

٣- ما هي المستلزمات العامة لهذه التنمية؟

٤- أي سياسات داخلية يمكن أن توفر هذه المستلزمات؟

٥- أي سياسات دولية يمكن أن توفر هذه المستلزمات؟

إن أبواب هذا الجزء ستدرس كلًا من هذه الأسئلة

الباب الثالث عشر

الخصائص الأساسية للدول الفقيرة

للدولة الفقيرة ست خصائص اقتصادية أساسية وهي:

١- دولة منتجة للمواد الأولية.

٢- تواجه ضغطًا في زيادة السكان.

٣- تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطورها.

٤- سكانها متأخرون اقتصاديًا.

٥- تعاني عجزًا في رأس المال.

٦- تحدد التجارة الخارجية موقف هذه الدول.

ولا توجد هذه الخصائص بدرجة واحدة في جميع الدول الفقيرة كما أنها ليست الخصائص الوحيدة.

١- إنتاج المواد الأولية:

إن النسبة العالية للقوة العاملة المشتغلة بالزراعة، والنسبة المئوية الكبيرة التي تساهم بها الزراعة في الدخل القومي تدلان على تركيز جهود الدول الفقيرة في إنتاج المواد الأولية.. ففي آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية يشتغل من ثلثي إلى أربعة أخماس السكان بالزراعة..

كما أن بعض الدول الفقيرة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على إنتاج مواد أولية غير زراعية: أي معدنية.. فالدول الفقيرة مصدر كبير لإنتاج الصفيح والألمنيوم والنحاس والنترات والمنجنيز والماس والكروم والبترول. يتولى الإنتاج عادةً في هذه البلاد شركات تعدين كبيرة من الدول الصناعية العظمى وذلك لأن رؤوس الأموال الكبيرة ومخاطرة رأس المال والمهارة الفنية والإدارية تحول دون قيام الشركات الوطنية بهذا العمل.. فصناعات التعدين في الدول الفقيرة تعتبر موردًا هامًا للنقد الأجنبي.

ويساعد العرض النسبي لعوامل الإنتاج في هذه الدول على التركيز في إنتاج المواد الأولية التي تنحصر في سلعتين أو ثلاث على الأكثر.. وقد تقوم بعض الصناعات في الدول الفقيرة تعتمد على تجهيز المنتجات الزراعية، وإنتاج الآلات الزراعية البسيطة، وصناعة النسيج، وبعض الصناعات الخفيفة الأخرى.. ولكن أمثال هذه الصناعات لا تستوعب إلا نسبة بسيطة من القوة العاملة التي يشتغل معظمها بالزراعة.

وبما أن اقتصاديات الدول الفقيرة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الأرض الزراعية، فإن نظام التملك والحيازة يعتبر عاملًا هامًا في النمو الاقتصادي.. وتختلف هذه الأنظمة اختلافًا كبيرًا من دولة لأخرى.. وفي معظم المناطق الزراعية يتملك الأراضي عدد قليل من كبار الملاك ويقضي نظام تأجير الأراضي على تفتيت الأراضي الزراعية.. كما أن نظام التوريث يقضي بتوزيع الأراضي المملوكة على جميع الأبناء والبنات، فيساعد على زيادة تفتيت

الملكية الزراعية.. وهناك نوعان متناقضان من نظام فلاحة الأرض، وهما نظام المزارع الكبيرة ونظام الزراعات الصغرى التي يقوم بها صغار المزارعين.. ويسري هذا النظام على المنتجات التي تسوق دون حاجة للتجهيز، أو التي ينتجها الزراع؛ لإعالته هو وأسرته.. بينما يسري نظام المزارع الكبيرة على الحاصلات التي تعد للتصدير أو للبيع مقابل النقد، مثل: المطاط، والقطن، والسكر، والبن، والشاي، والكاكاو، وجوز الهند، وحبوب الزيت. على أن معظم الحاصلات الزراعية يمكن إنتاجها تحت نظام مختلط من المزارع الكبرى، أو الزراعات الصغيرة.. وعندما يقوم المزارع الصغير بعملية الإنتاج يكون إنتاجه ضيق النطاق قليل الجودة؛ وذلك لأن رأس المال يكون محدودًا، ولعدم وجود احتياطي نقدي، ونقص وسائل التخزين، وضيق حجم السوق.. وتتطلب المزارع الكبرى مستويات عالية من الزراعة، وفنون إنتاج متقدمة، وإلمام بحالة السوق، وتنظيمات واسعة للتوزيع والخدمات؛ وذلك لإدارة الوحدات الإنتاجية التي تستخدم ألوفًا من العمال ذوي الأجور القليلة.. هذا ويتوقف نظام الفلاحة على الكثافة النسبية لعدد السكان، ورخص الإنتاج النسبي في الوحدات الزراعية الكبيرة والصغيرة، ومقدار رأس المال اللازم.. وبالرغم من نقص مدى الإنتاج في المزارع الكبرى فإن هذا النظام لا زال قائمًا في المناطق المدارية من العالم.. وتقل القدرة الإنتاجية في الدول الفقيرة التي تنتج المواد الأولية، فإن مستوى إنتاج الفدان فيها أقل منه في الدول الغنية. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها: قلة نسبة الأرض المنزرعة بالنسبة للعامل، وقلة جودة التربة، وعدم كفاءة نظام استخدام

الأرض، وقلة مهارة العمال، وقصر فنون الإنتاج، وقلة الإلمام بالطرق المحسنة للإنتاج، وقصر طرق تنظيم الإنتاج الزراعي.. كما أن تقنيت الملكية الزراعية وتفرقها يجعل من الصعب استخدام الآلات الميكانيكية الزراعية، ويحد من الدورة الزراعية، ومن تنفيذ مشروعات الري، ويقلل من الإقبال على القيام بإصلاحات دائمة تغيب أصحاب الأملاك عن أراضيهم، وفداحة الإيجارات، وقصر مدة عقود الإيجار، وعدم التأكد فيما يختص بالتملك، والإشراف، والمديونية المزمنة للمؤجرين.

٢- ضغط تزايد السكان:

يتخذ ضغط السكان ثلاثة أشكال رئيسية وهي: وجود البطالة بين سكان الريف في كثير من الدول الفقيرة، وخلق عدد كبير من الأطفال يعولهم الوالدان؛ نتيجةً لزيادة نسبة المواليد، والنمو السريع في عدد السكان؛ بسبب نقص نسبة الوفيات وارتفاع نسبة المواليد.. والذي يعتد به من ناحية التنمية الاقتصادية من حيث: تكوين السكان في الدول الفقيرة بالنسبة للتنمية هو أن العمل يصبح عامل الإنتاج المتوفر نسبيًا، بينما يكون إنتاج الفرد منخفضًا.. ويظل عرض العمل أكثر من الطلب عليه؛ وبذلك يصبح الإنتاج الجدي للعمل في الدولة الفقيرة كمية مهملة أي صفر أو أقل من الصفر.. وعندما ينمو أحد قطاعات الاقتصاد كقطاع التصدير مثلًا فيمكنه أن يتزود من معين العمل في قطاع مستوى الكفاف

دون إحداث أي زيادة في الأجور الحقيقية.. وظاهرة "البطالة المستترة" تحدث غالبًا في الزراعة أو الخدمات المباشرة.

ومن المفارقات البارزة فيما يختص بالسكان بين الدول الغنية والدول الفقيرة أن نسبة أكبر من مجموع السكان في الدول الفقيرة توجد في جماعات صغار السن.. ومدة البقاء على قيد الحياة تقل عن مثيلتها في الدول الغنية، مثال ذلك أن: نسبة الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عامًا هي ٤٠٪ بالنسبة لمجموع السكان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.. بينما تجد هذه النسبة ٢٤٪ في بريطانيا والولايات المتحدة.. وبينما يبلغ متوسط فترة الحياة للمولود الذكر ما بين ٦٦ و ٦٩ عامًا في الولايات المتحدة وغرب أوربا نجدها تتراوح بين ٣٩، ٣٢ عامًا في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ومصر والهند.. وهذا يُقلل القوة الإنتاجية للعمل.. ويتضمن عبئًا استهلاكيًا أثقل، حيث أن النسبة الأكبر للأطفال معناها أن نسبة غير المنتجين إلى المنتجين تكون أكبر. وفي الجهات الريفية في دول مثل: الهند ومصر وجاوه، حيث تشتد كثافة السكان يقوم كفاح مستمر ضد قانون تناقص الغلة حسبما تصوره العالم الاقتصادي مالتس. وفي كثير من الدول الفقيرة توجد نسبة عالية من المواليد ومن الوفيات.. ولكن مع تقدم الطب الحديث وانتشاره وانخفاض نسبة الوفيات تبعًا لذلك دون أن يقابلها خفض مماثل في نسبة المواليد؛ فإن معدل زياة السكان سيكون سريعًا في هذه الدول.. وبخلاف ما كان سائدًا في القرن التاسع عشر من وجود منافذ للسكان عن طريق الهجرة الدولية تقوم

الآن عقبات في هذا السبيل؛ بسبب العوائق الاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة الآن.. هذا إلى أن اكتشاف عقاقير جديدة والنجاح في القضاء على الحشرات الناقلة للأمراض قد جعل من الممكن إنقاص نسبة الوفيات بدرجة أسرع، وبتكاليف أقل عن ذي قبل.. وما لم تهبط نسبة المواليد هبوطًا ملحوظًا؛ فإن كثيرًا من الدول الفقيرة ستعاني خلال الأجيال الثلاثة المقبلة زيادة أعظم في عدد السكان.

ومن واقع الاحصائيات نرى أن نسبة زيادة السكان من ١٩٣٥ – ١٩٥٥ في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بلغت ٥١٪.. بينما بلغت نسبة الزيادة في دول أوربا ١٥٪.. وفي دول الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلاند وجنوب افريقيا والأرجنتين ٣٨٪.

وإذا قدرنا نسبة الزيادة في دول العالم سنة ١٩٨٠ على أساس افتراضات متوسطة؛ فستكون نسبة الزيادة ما بين سنة ١٩٥٠ و ١٩٨٠ ٦٤٪ في أفريقيا و٥٢٪ في آسيا و٩٢٪ في أمريكا اللاتينية.. هذا بالقياس مع الفارق إلى نسبة الزيادة في أمريكا الشمالية، وهي ٣٣٪ ونسبة الزيادة في أوروبا، وهي ٣١٪.. وبالرغم من أن التكهنات بعدد السكان قد تختلف كثيرًا عن الواقع؛ فإنه مما لا شك فيه أن الدول الفقيرة ستواجه مشكلة التعجيل بالتنمية الاقتصادية؛ لكي تتجاوز معدل الزيادة في عدد السكان، وإلا فعدد أكبر من السكان سيعيشون في مستوى الكفاف؛ لأن الزيادة في عددهم تهدد بابتلاع الزيادة في الإنتاج.

الباب الرابع عشر

تابع الخصائص الأساسية للدول الفقيرة

١- تخلف التنمية الاقتصادية:

يمكن القول بأن النظام الاقتصادي للدولة الفقيرة متخلف من ناحية التنمية.. بمعنى أنه: توجد موارد طبيعية لم يتم تطويرها بعد.. فما لم تستخدم موارد طبيعية إضافية لا يمكن للعمل ورأس المال أن يساهما إلا مساهمة محدودة في الدخل القومي.. ويعزي فقر الدول المتخلفة إلى: عدم نجاحها في التغلب على قلة الموارد الطبيعية، عن طريق: التغيير في الفن الصناعي، والتنظيم الاجتماعي، والاقتصادي.

ولا يمكن القول أن هذه الدول تعاني عجزًا مطلقًا في مواردها الطبيعية.. فمن جهة موارد الأرض الزراعية –مثلًا– توجد مساحات شاسعة من التربة التي لم يتم إعدادها للزراعة بعد في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.. وبواسطة مشاريع الري يمكن تحويل ملايين من الأفدنة غير المستعملة إلى أراض زراعية.. فجوهر المشكلة الخاصة بقدرة الكرة الأرضية على تحمل سكانها ليس ندرة الأرض الخصبة بالنسبة لعدد الأشخاص المراد إطعامهم، ولكنه عجز الإنسان عن أن يستخدم استخدامًا كاملًا الموارد الطبيعية التي في متناول يده.. وإلى جانب الأراضي الزراعية في الدول الفقيرة يوجد احتياطي عظيم من الثروة المعدنية، إلى

جانب الاحتياطي غير المستعمل من القوة المائية.. وبوجه عام فتلك الدول تمتلك الموارد الطبيعية، ولكن هذه الموارد إما أنها لم تستعمل إطلاقًا، أو هي تستعمل بدرجة غير كاملة، أو يساء استعمالها.. والاستخدام الكامل لهذه الموارد يتوقف على القدرة للوصول إلى مصادر الإنتاج، وعلى صلاحية المعرفة الفنية، وعلى تجميع رأس المال، وعلى حجم السوق.

٢- التخلف "عدم التقدم":

يمكن القول أن سكان الدول الفقيرة متخلفون: بمعنى أنهم: لا يتميزون بصفات عالية كعوامل إنتاجية، فإنهم يفشلون نسبيًا في حل المشكلات الاقتصادية الخاصة بغزو الإنسان لبيئته المادية.. وأهم هذا التخلف: قلة كفاءة العمل، وجمود حركة عوامل الإنتاج، ونقص القدرة التنظيمية، والجهل الاقتصادي.. هذا إلى أن التخصص في المهن والصناعة محدود.. كما أن التكوين الاجتماعي ونظام تقييم العمل يقلّان إلى أدنى حد من الدوافع إلى التغير الاقتصادي.

ويبدو هذا التخلف واضحًا في هبوط كفاءة العمل.. إذ يبلغ معدل المقدرة الإنتاجية ٢٠٪ من معدل المقدرة الإنتاجية في الولايات المتحدة. فالكمية التي ينتجها عامل أمريكي واحد تحتاج من: خمسة إلى عشرة عمال في الدول الفقيرة لإنتاجها.. وترجع قلة كفاءة العمل إلى سوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي، والأمية، ونقص المران، وقيام عقبات في سبيل المرونة المهنية، وعدم تقدير العمل تقديرًا مناسبًا.

وعندما تسيطر التقاليد على المجتمع يصبح التوجيه أمرًا صعبًا.. ولا يمكن هناك ميل إلى التغيير أو التعديل.. وحتى مع وجود قدرات كامنة في السكان، فإن الناس تنقصهم الدوافع والمشجعات لإدخال تعديل على نظامهم الاقتصادي. وإذا كان التركيب الاجتماعي ونظام العمل يضفيان أهمية قليلة على الأعمال المادية، وعلى الرغبة في التعديل والتغيير، فإن العلاقات الفردية والاجتماعية تخلق بيئة ثابتة تسيطر عليها التقاليد، وفيها يستسلم الفرد ويخضع للفروض والعلاقات الجماعية..وهذه العلاقات الجماعية تقترن عادة بنظام الأسرة، أو مجتمع القرية.. وتعوق الاعتراف بالحقوق والواجبات النوعية التي توجد في النظام الاقتصادي القائم على وجود الأسواق.. وبالاختصار فإن النظام الثقافي لتقييم العمل في كثير من الدول لفقيرة لا يلائم النهوض الاقتصادي؛ ويؤدي إلى تخلف السكان.

وفي بعض الأحيان تمتلك الدولة الفقيرة الموارد الطبيعية والقوة العاملة والمعرفة الفنية ورأس المال.. ومع ذلك فإن المقدرة الإنتاجية لا يمكن تحقيقها ما لم يكن هناك منظمون مجدون عندهم الدوافع الاقتصادية التي تدفعهم إلى تنظيم عوامل الإنتاج لخلق سلع اقتصادية؛ لأن التنمية الاقتصادية لا تحدث تلقائيًا، بل تحتاج إلى وسيط وهو المنظم.. ولكن النظام الثقافي للدولة الفقيرة قد يعوق التنظيم.. فإذا لم يكن هناك تقدير للنشاط الفني أو النشاط الخاص بالمجال العملي أو إذا لم تكن هناك ملكية خاصة أو حرية تعاقد أو نظام عام ؛ فإن البيئة لا تشجع على النشاط التنظيمي.. وبينما نجد أنه في الدول الغنية

يميل المعروض من المنظمين إلى التجديد المستمر، ويرتفع مستوى الخبرة عندهم تعاني الدول الفقيرة نقصًا في المنظمين.

وفي بعض الدول التي لا يتم فيها التنظيم عن الأفراد قد تتولى الحكومات هذه المهمة، ولكن الأعداد الإداري والفني الدقيق التفاصيل لمشروعات التنمية وتنسيقها غالبًا ما يكون فوق مستوى قدرة، وخدمات الحكومة القائمة.. كما أن ضعف النظام المالي المتمثل في سوء نظام الضرائب، وعدم تقدم الأسواق المالية، وسوء تنظيمها، وقلة بنوك الإيداع، وصعوبة الحصول على القروض، وعدم وجود بنوك مركزية، أو عدم تطورها إن وجدت.. كل ذلك يؤدي إلى التخلف الاقتصادي، ويضع عقبات ضخمة في طريق التنمية.

ويجب ألا ننسى أخيرًا أنه في بعض الدول المتخلفة يهيمن على الحكومة جماعة من أصحاب الأرضي الأثرياء الذين يقاومون الإصلاح الزراعي.. وأي تقدم في الصناعة خوفًا من أن يهدد ذلك مصالحهم الاقتصادية ونفوذهم السياسي.. وما لم تكن عند الحكومة الرغبة في مساندة الذين يريدون تعديل الأوضاع القائمة وتمنحهم حرية أكبر فإن مظاهر التأخر في الدولة تكتسب قوة.

٣- عجز رأس المال:

إن عجز رأس المال هو إحدى الخصائص العامة للدول الفقيرة.. والدليل على ذلك هو: انخفاض رأس المال بالنسبة إلى الفرد.. كما أن هذه

النسبة الضئيلة من رأس المال غير متنوعة.. ففي سنة ١٩٣٩ بلغت نسبة ما يخص الفرد من رأس المال في دول آسيا وأفريقيا إلى ما يخص الفرد في الولايات المتحدة من ٢٪ إلى ١٠٪.. وليس مجموع رأس المال ضئيلًا للغاية فحسب، بل إن معدل تجميع رأس المال منخفض أيضًا.. ففي كثير من الدول الفقيرة لا تكفي كمية صافي رأس المال للاحتفاظ بمقدار ما يخص الفرد من رأس المال ثابتًا؛ وذلك لأن زيادة السكان تسير بمعدل أسرع من تجميع رأس المال.. ونظرًا لانخفاض الدخل الحقيقي يظل الطلب على المنتجات المصنعة وعلى خدمات المرافق العامة التي تميل نحو استخدام مقدار من رأس المال بالنسبة للوحدة من العمل.. ومن الأرض أكبر مما تستخدمه الزراعة، أو صناعات السلع الاستهلاكية؛ وعلى ذلك فلا تقوم في هذه الدول صناعات للسلع الإنتاجية.. ويقال أن الدولة تعاني عجزًا في رأس مالها إذا كانت كمية رأس المال الطبيعي المطلقة صغيرة.. وكانت قدرات ومهارات السكان محدودة، وكانت نسبة صافي الاستثمار منخفضة.

ومما يسبب عجزًا في رأس المال في الدول الفقيرة نقص المدخرات نتيجة لعدم المساواة في توزيع الدخل بين السكان إذ يزداد الأغنياء غنى، بينما يزداد الفقراء فقرًا.. وعلى ذلك يتركز الادخار في يد الفئة القليلة من السكان التي عند قمة الهرم الخاص بالدخل، وهؤلاء هم ملاك الأراضي والتجار الذين يميلون إلى استثمار مدخراتهم في شراء أراض أزيد، أو في

مشروعات قصيرة الأمد تعطي ربحًا سريعًا بدلًا من استثمارها في المشروعات الصناعية الطويلة الأمد، أو الخدمات العامة.. وطالما كانت فئة المنظمين والممولين قليلة العدد فإن أرباح النشاط التنظيمي تكون نسبة صغيرة فقط من الدخل القومي، وتظل إعادة استثمار الأرباح في القطاع الرأسمالي أمرًا مهملًا.. وهناك نقطة أخرى خاصمة بالادخار في الدول الفقيرة وهي أنه: بالرغم من ازدياد دخل كل فرد في هذه الدول تظل نسبة الاستهلاك إلى الدخل ثابتة؛ وذلك لأنه مع ارتفاع الدخل قد يحدث تطور في أذواق السكان؛ فيقبلون على استهلاك السلع الجديدة المحسنة التي تظهر في الدول الغنية، والتي لم يكونوا يستهلكونها من قبل؛ وبذلك تزداد النسبة المئوية بين الاستهلاك والدخل بدلًا من استهلاك نسبة مئوية أقل؛ وبذلك لا ينتج من ارتفاع الدخل زيادة في الادخار.

٤- توجيه التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الفقيرة:

تعتمد قطاعات السوق للنظام الاقتصادي في الدول الفقيرة على إنتاج عدد قليل من المواد الأولية تصدر بأكملها تقريبًا إلى الدول الخارجية.. ونسبة الإنتاج المعد للتصدير إلى مجموع الإنتاج تكون عادة نسبة عالية، ويزيد نصيب الدخل القومي الناتج من التصدير على الأنصبة الناتجة من الاستثمار الداخلي الخاص، أو من الإنفاق الحكومي.. وفي بعض الأحوال يؤدي تصدير سلعة أو سلعتين أساسيتين إلى الحصول على مقدار كبير من النقد الأجنبي.. ومن المسائل الكبرى المتعلقة بالاعتماد

على صادرات سلعة أو سلعتين هو أن الدولة المصدرة تصبح عرضة لدرجة كبيرة لانتقال الدورة التجارية إليها من الخارج.. فإذا حدث كساد في الأسواق الخارجية؛ فإن الطلب على صادرات هذه الدولة يقل وتهبط الصادرات من حيث السعر والقيمة، والعكس صحيح.. وينتج من ذلك تقلبات عديدة في قيمة وأسعار هذه الصادرات.. وبالتالي في المتحصلات من النقد الأجنبي؛ مما يؤدي إلى اضطراب الاقتصاد القومي.

كما أن التوسع في الصادرات في كثير من هذه الدول يعود إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.. وهذا الاستثمار يهدف إلى إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الأسواق الخارجية دون الاهتمام بالسوق الداخلي؛ لأن من مصلحة المستثمر الحصول على النقد الأجنبي.. كما أن تدفق رأس المال الأجنبي إلى هذه الدول غير مستقر لتغير أحوال التجارة الخارجية.. وهذه التقلبات في الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى عدم استقرار النظام الاقتصادي الداخلي.. ودخول رأس المال الأجنبي للاستثمار يؤدي إلى قيام المزارع الأجنبية ومشروعات التعدين الأجنبية ومؤسسات أجنبية للتجارة؛ وكل هذا يؤدي إلى سيطرة رأس المال الأجنبي واحتكاره لاقتصاديات البلاد.. مما يجعل الفائدة كلها تعود إلى الأجانب تقريبًا دون الأهالي الوطنيين.. كما أن ذلك يؤدي إلى زيادة عدد الوسطاء بدرجة كبيرة في كل من تجارة الصادر والوارد؛ وينتج من ذلك زيادة العبء على المستهلكين وتقليل أرباح المنتجين الأصليين.. ومن جهة أخرى فإن

مشروعات الاستثمار الأجنبي يتم تنفيذها بدرجة غالية من الكفاءة الإدارية وفن إنتاجي متقدم ورأس مال كاف ودراية بأحوال السوق، وهذه الميزات قد لا تتوافر للمنتجين من أهل البلاد.

ويتوقف جزء كبير من الدخل الحكومي على التجارة الخارجية؛ لأن دخل الجمارك على الواردات والصادرات قد يبلغ أحيانًا ٨٠٪ من الدخل الحكومي.. وكما تعتمد الدول الفقيرة على تصدير المواد الأولية فإنها تعتمد أيضًا على الواردات من السلع المصنوعة والمنسوجات والسلع الاستهلاكية الخفيفة.

الباب الخامس عشر

عقبات تقف في طريق التنمية الاقتصادية

ليس إنتاج المواد الأولية في حد ذاته سببًا للفقر، بل السبب هو انخفاض المقدرة الإنتاجية الزراعية.. والنسبة المرتفعة للسكان المشتغلين بالزراعة إلى مجموع السكان يُنظر إليها على أنها نتيجة وليست سببًا للفقر.. فتزايد السكان يعتبر هو المشكلة، وتتطلب هذه المشكلة زيادة معدل التنمية. أما الخصائص الأخرى المسببة فيمكن إعادة تجميعها في ثلاث مجموعات وهي:

١- عيوب السوق.

٢- القوى الدولية.

ويختص هذا الباب بدراسة العلاقات بين هذه المجموعات، وكيف أنها تعوق التنمية.

١- عيوب السوق:

تتمثل عيوب السوق في: عدم حركة عوامل الإنتاج، وجمود الأسعار، والجهل بأحوال السوق، وجمود التكوين الاجتماعي، ونقص التخصص؛ وتؤدي كل هذه الظواهر إلى انخفاض المقدرة الإنتاجية، وعدم استخدام الموارد الطبيعية استخداما كاملًا، وسوء توجيه توظيف العمل. وتحول

التقاليد والعادات والموقف إزاء استبدال العمل بغيره دون حرية حركة العمل ورأس المال، كما أن فقر العمال وقلة كفاءتهم وجهلهم بأحوال السوق تجعلهم يرتبطون بأعمالهم الوظيفية، ولا يحاولون استبدالها بغيرها مما تكون فيها فرص أكبر للربح.. وزيادة على ذلك فإن الوسائل الاحتكارية تسبب سوء تخصيص عوامل الإنتاج.

ويؤدي الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية وتخصيصها بدرجة من الكفاية لقطاعات الإنتاج إلى اقتراب الدولة من أقصى قدرتها الإنتاجية الكامنة، فالتعديل في مزج عوامل الإنتاج يمكن أن يزيد من الدخل الحقيقي، ويمكن للدولة في أي وقت أن تصل إلى حدود أقصى إنتاج ممكن، ولكن الدول الفقيرة تكون بعيدة بدرجة غير عادية عن هذه الحدود إذ تتحد كل عناصر التأخر لتجعل اقتصاد الدولة بعيدًا جدًا عن المرونة.. فالجمود الاجتماعي والجغرافي والمهني يجعل مرونة عرض عوامل الإنتاج قليلة، فلا يحدث تغيير كبير في الإنتاج استجابة لتشجيع الأسعار والدخل.

٢- الدورات الاقتصادية السيئة:

يمثل الشكل الآتي الدورة الاقتصادية السيئة:

عيوب السوق – نقص التنمية – التخلف – العجز في رأس المال – انخفاض الاستثمار–انخفاض المقدرة الإنتاجية – قلة الادخار –انخفاض الدخل الحقيقي.

تؤكد هذه الدورة أن الإنتاج العام منخفض.. وأنه بعد إشباع الرغبات الاستهلاكية لا يتبقى إلا فائض قليل لتجميع رأس المال.. ونظرًا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي في الدول الفقيرة، فإن الإدخار يكون ضئيلًا.. ويرجع انخفاض مستوى الدخل الحقيقي إلى نقص مجموع رأس المال أولًا، وإلى عيوب السوق ثانيًا.. كما ينتج انخفاض مستوى المختزن من رأس المال من هبوط مستوى الدخل الحقيقي.. وعلى ذلك فالعجز في الموارد الحقيقية بالإضافة إلى هبوط المقدرة الإنتاجية هما أساس فقر الدول المتخلفة.

وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي يمكن أن يكون سببًا ونتيجة لهبوط مستوى الطلب، فإن انخفاض الدخل الحقيقي يؤدي إلى هبوط مستوى الطلب على المنتجات الذي يؤدي بدوره إلى قلة الاستثمار، ومن ثم إلى عجز رأس المال.. وقد يضاف نوع آخر من التفاعلات الاقتصادية السيئة وهو: عدم تطوير الموارد الطبيعية، والتأخر الاقتصادي للسكان.. فتطوير الموارد الاقتصادية يتوقف على سلوك الموارد الانسانية المنتجة.. وكلما ازداد تأخر السكان اقتصاديًا كلما قل تطوير الموارد الطبيعية.. فبسبب الأمية ونقص المهارات وقلة العلم والمعرفة وجمود عوامل الإنتاج تظل الموارد الطبيعية للدولة غير مستعملة أو مستغلة بدرجة غير كافية أو يساء استعمالها فالموارد غير المنظورة، إذن: نتيجة وسبب لتأخر السكان.

وإذا درسنا الحياة الاقتصادية لسكان الدول الفقيرة التي تظهر فيها التفاعلات الاقتصادية السيئة فإننا نجد في أسفل سلم الدخل الغالبية العظمى من السكان المشتغلين بفلاحة الأرض من ذوي الدخل الضئيل.. وهم عادة جهلاء غير مهرة، تتحكم العادلات والتقاليد في حياتهم الاقتصادية.. فهم يستهلكون المنتجات الزراعية التي ينتجونها وقدرتهم الشرائية من السوق لا يعتد بها.. وصافي ادخارهم يكاد يكون مهملًا، وطلبهم على السلع الاستهلاكية ضئيل جدًا.. وليست لديهم الرغبة في الهجرة أو المبالغ التي تمكنهم من الهجرة إذا سنحت لهم فرص أحسن للكسب.. وفي أعلى السلم نجد الفئة ذات الدخل المرتفع وهم: كبار ملاك الأراضي، وهؤلاء ينفقون جزءًا كبيرًا من دخلهم على السلع الاستهلاكية التي تعيش طويلًا، كالثلاجات والأجهزة الكهربائية المستوردة من الخارج.. كما أنهم ينفقون مبالغ طائلة على إقامة المباني الفخمة، أو في شراء الأوراق المالية الأجنبية.. كما أنهم في بيئتهم ومواقفهم تجعلهم يحتقرون أوجه النشاط الصناعي.. أما الطبقة المتوسطة فإن عددها ليس كبيرًا في هذه الدول بحكم تركيبها.. والنشاط التنظيمي الذي يمكن أن يصدر عن هذه الفئة يتجه نحو التجارة في السوق الداخلي، أو نحو الخدمات التي لها طلب مضمون.. ومما يحول دون اشتغال هذه الفئة بالمشروعات الصناعية صعوبة حصول أفرادها على الأموال اللازمة، وعدم وجود الفنيين المدربين، أو المديرين ذوي المهارات من بين العمال. ولا يقتصر أثر التفاعلات الاقتصادية السيئة على القطاع الخاص في هذه

البلاد، بل يمتد أيضًا إلى القطاع الحكومي.. وللتعجيل بالتنمية في الدول الفقيرة المتخلفة يجب القضاء على العوائق التي تتمثل في هذه التفاعلات.

٣- القوى الدولية:

تفسر النظرية الكلاسيكية اتجاهات التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الفقيرة على أنها تتفق تمامًا مع تكاليف الإنتاج المقارنة.. وتبعًا لمقتضيات المزايا الإنتاجية المقارنة تستفيد كل الدول المشتركة في التجارة، ويصل الدخل الحقيقي العالمي إلى أقصى حدوده، ويتحسن مؤكز الدول الفقيرة من حيث الثروة بحصولها على قسط كبير من الأرباح عن طريق التجارة الدولية.. وهذه النظرية تفترض ضرورة تساوي صافي الإنتاج الخاص الحدي مع صافي الإنتاج الاجتماعي الحدي.. وأن شروط التجارة الدولية تظل ثابتة، ولكن هذه الافتراضات لا تتفق مع الواقع؛ وعلى ذلك فنتائج هذه النظرية لا تنطبق على الدول الفقيرة؛ لأن شروط التجارة الدولية لا يمكن أن تظل ثابتة، بل هي دائبة الحركة والتغير.. كما أن بعض الاقتصاديين أمثال الماركسيين وغيرهم يقررون أن استغلال الدول الغنية للدول الفقيرة يجعل أرباح التجارة الدولية تعود بصفة رئيسية على الدول الغنية المتقدمة.. وبدخول الدول الفقيرة في مجال التجارة الدولية يصبح نظامها الاقتصادي ثنائيًا، بمعنى أن: القطاع الاقتصادي الخاص بالتصدير يصبح متقدمًا وناميًا.. بينما تظل بقيمة القطاعات غير متقدمة ونامية؛ وبذلك يصبح النظام الاقتصادي العام انحازًا نحو الإنتاخ الخاص

بالتصدير.. بينما تصبح مستلزمات التنمية الأخرى مهملة، فلا يستهلك إلا جزءًا صغيرًا من المنتجات المعدة للتصدير داخل الدولة، ولا يكون هناك تقليد في القطاعات الأخرى للتقدم الفني الذي يتم في قطاع التصدير.. كما أن زيادة التصدير لا يكون لها أثر تعليمي في بقية القطاعات.. كما أن النشاط التنظيمي لا يمتد من قطاع التصدير إلى بقية النظام الاقتصادي.. كما أن التجارة الخارجية لا تؤدي إلى المساواة بين أسعار ونسب عوامل الإنتاج في النظام الاقتصادي العام.. كما أن الاعتماد إلى حد كبير على التصدير يعرض اقتصاد الدولة إلى ضربات السوق العالمي المتقلبة، من حيث: الطلب والأسعار؛ وبذلك يصبح النظام الاقتصادي غير مستقر، ويتأثر ميزان مدفوعات الدولة بطريقة غير ملائمة.. وعلى العموم فيلاحظ أن التنمية في الدول الفقيرة المتخلفة ظلت محدودة، بالرغم من الاستثمار الأجنبي، وإدخال مشروعات اقتصادية أجنبية في هذه الدول.

والآن نتساءل لماذا لم تقم تجارة الصادر بتشجيع وتنشيط بقية القطاعات الاقتصادية في هذه الدول؟ إن الحجة القائلة بأن شروط التجارة قد تدهورت بالنسبة للدول الفقيرة بوجه عام خلال القرن الماضي ليست مقنعة تمامًا.. وحتى إذا سلمنا بهذا فإن الدول المتخلفة لم تعانِ خسارة في الدخل الحقيقي؛ بسبب ذلك فقط.. وزيادةً على ذلك فالمهم الآن هو الاتجاه المستقبل لشروط التجارة.. ويعتقد بعض الخبراء أنه ستكون هناك

قلة نسبية في المعروض من المواد الأولية في العالم؛ وعلى ذلك فسيكون هناك تحسن في شروط التجارة بالنسبة لهذه الدول. وتؤدي الدورات الاقتصادية القصيرة الأمد في شروط التجارة إلى إعاقة النمو الاقتصادي.. ففي فترات الرخاء العالمي ترتفع أثمان المواد الأولية بمعدل إسرع من أثمان السلع المصنوعة؛ فتتحسن شروط التجارة بالنسبة للدول الفقيرة.. ومع تدفق النقد الأجنبي ثمنًا للصادرات؛ يصبح أهل البلد أغنياء نسبيًا، ولا يهتمون بالتنمية الاقتصادية، وتنفق معظم متحصلات النقد الأجنبي على استيراد السلع الاستهلاكية.. كما أن ذلك يؤدي إلى حدوث تضخم نقدي في الداخل؛ مما يؤيد إلى سوء تخصيص نفقات الاستثمار الداخلي، وتحدث مشاكل معقدة بالنسبة لميزان المدفوعات.. وفي فترات الكساد عندما تهبط أسعار السلع المصدرة ويقل المتحصل من النقد الأجنبي لا تمتلك الدولة المال اللازم لاستيراد المعدات الرأسمالية الضرورية.. ومن العوائق الدولية رد الفعل الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي الذي يؤدي إلى تقدم قطاع التصدير فقط دون بقية القطاعات.. كما أن مساهمة المشروعات الأجنبية في التنمية الاقتصادية بالنسبة للفرد تكون ضئيلةً جدًا بعد استقطاع الأرباح، وفوائد رأس المال الأجنبي، ومرتبات الموظفين الأجانب.. كما أن اجتذاب المزارع الكبيرة لعدد كبير من العمال غير المهرة ذوي الإنتاج الحدي المنخفض لا يؤدي إلى رفع الأجور الحقيقية إلا بنسبة بسيطة فقط.. وعلى ذلك فبالرغم من أن الدول الفقيرة المتخلفة قد اتبعت المقتضيات الكبرى لمزايا الإنتاج المقارنة، وحصلت على الاستثمار

الأجنبي؛ فإن القوة الكاملة للأرباح من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي لم تتحقق، وبالتالي كان هذا عائقًا للتنمية الاقتصادية.. وعلى ذلك فالنظرية الشاملة لعوائق التنمية يجب ألا تعترف بمجموعات العقبات الثلاثة المختلفة،وهي: عيوب السوق والتفاعلات السيئة والقوى الدولية فحسب، بل يجب أن توضح أيضًا العلاقات المتداخلة بينها.

الباب السادس عشر

مستلزمات عامة للتنمية الاقتصادية

إن النهوض والإسراع بالتنمية في الدول المتخلفة لا يستلزم فقط إزالة العقبات التي شرحناها، بل يتطلب تحليلات ودراسات للنواحي التاريخية والاجتماعية والنفسية والسياسية.

١- القوى الوطنية:

يجب أن تقوم عملية التنمية على أساس وطني في نطاق المجتمع في الدولة المتخلفة إذ لا يمكن أن تفرض عليها من الخارج.. فالقوى الخارجية يمكن أن تنشط وتسهل عمل القوى الوطنية، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلًا عنها.. وقد تبدأ بعض المشروعات بواسطة مساعدة خارجية، ولكن هذا لا يضمن استمرار التنمية؛ وذلك لأن التنمية تتعثر إذا زاد الدخل عن طريق المساعدة الخارجية ما لم تكن هناك دوافع داخلية كافية.. فإذا أريد لعملية التنمية أن تكون شاملة وطويلة الأمد فيجب أن تكون قائمة أساسًا على قاعدة داخلية، وإلا فإن التنمية تصبح قصيرة الأمد وغير طبيعية.. كما أن الاستثمار الخارجي يهتم بتطوير الموارد الطبيعية أكثر من اهتمامه بتقدم الأهالي.. وعلى ذلك فيجب أن تكون ترتيبات المبادأة والتنظيم لعملية التنمية مستندة إلى أساس داخلي متين.. فما لم تتم التنمية على

تنظيمات نابعة من داخل الدولة المتخلفة، فمن غير المحتمل أن تستمر القوى الدافعة للتنمية إلى أمدٍ بعيدٍ.

٢- تنقية السوق من الشوائب:

لتخليص السوق من عيوبه يجب: زيادة الإلمام بفرص السوق، وزيادة الاستفادة من فرص النهوض بالقدرة الإنتاجية في نطاق المعرفة القائمة والموارد الموجودة؛ لذلك يجب الإقلال بقدر الإمكان من الوسائل الاحتكارية في مجال الإنتاج القومي، وتوسيع السوق المالية، وجعل تسهيلات الائتمان في متناول المزارعين وصغار التجار وصغار أصحاب الأعمال، أي: يجب أن يتطور الاقتصاد نحو استخدام الموارد القائمة بدرجة أكبر من الكفاية والمقدرة.. ومن الضروري تخصيص الجهد ورأس المال؛ لزيادة كمية السلع الانتاجية، وتحسين الصفات الإنتاجية للسكان والنهوض بمستوى الفنون الإنتاجية ؛ وبذلك يمكن للتقدم الاقتصادي في قطاع من القطاعات أن يتمد إلى القطاعات الأخرى، كما يمكن للنشاط التنظيمي والفن الصناعي المتقدم أن ينتقل من قطاع التصدير إلى بقية أنحاء النظام الاقتصادي، وتعود الأرباح الناتجة من التجارة الخارجية بالفائدة على جميع القطاعات الاقتصادية.

٣- تجميع رأس المال:

يتفق معظم المراقبين على أن تجميع رأس المال الحقيقي هو إحدى المستلزمات الكبرى للتنمية الاقتصادية.. ويقتضي ذلك زيادة في حجم

المدخرات الحقيقية ونظامًا ماليًا وائتمانًا يمكن المستثمرين من الحصول على الموارد، ثم قيام عملية الاستثمار؛ لكي تستخدم الموارد لإنتاج السلع الرأسمالية، ووجود بنيان مالي متين مهم في أحداث التأثير في حركة، وتخصيص رأس المال، وتسيير المدخرات نحو الاستثمار المنتج.. فبدون مدخرات حقيقية إضافية فإن الزيادة النقدية قد تولد التضخم.. ومن النقط الأساسية أن تكاليف التنمية يجب أن تقاس على أساس حقيقي لا على أساس نقدي.. والتكاليف الحقيقية هي تكاليف الموارد التي يجب أن تعبأ لتنفيذ برنامج التنمية والخدمات الخارجية والداخلية والموارد المختلفة والمعدات اللازمة؛ لتنفيذ التنمية والسلع والخدمات الإضافية التي يزيد الطلب عليها خلال الإنفاق على التنمية.. ولزيادة الإنتاج بصفة عامة يحتاج الأمر إلى زيادة المدخرات وإلى تجميع رأس المال بدرجة أكبر.

وتقدر المدخرات الحقيقية اللازمة للاحتفاظ بالدخل الفردي مع زيادة عدد السكان ١٪ بمقدار يتراوح بين ٢٪ و ٥٪ من الدخل القومي.. فإذا قدر لعدد السكان أن يزيد ٢٪ وقدر لدخل الفرد أن يرتفع ٢٪ ؛ فإننا نحتاج في هذه الحالة إلى معدل إدخار بمقدار ١٦٪ في الدول المتخلفة.. وقد قدر عدد من خبراء الأمم المتحدة أن نسبة رأس المال إلى الإنتاج في الدول الفقيرة تتراوح ما بين ٢: ١ و ٥: ١.. وإذا أريد للدول الفقيرة أن تكتسب اقتصادياتها قوة دافعة إلى الأمام، فيجب أن يرتفع معدل صافي الاستثمار من مستواه الحالي المنخفض البالغ ٥٪ من الدخل

القومي إلى ما بين ١٠٪ و ١٥٪ من الدخل القومي كما هو الحال في الدول الغنية.

ولزيادة معدل الاستثمار يمكن زيادة الإدخار بالحد من الاستهلاك الداخلي، عن طريق: زيادة الضرائب بشرط ألا يؤدي ذلك إلى القضاء على الدوافع إلى زيادة النشاط الاقتصادي للأفراد، أو الحيد عن مبدأ العدالة.. والطريقة الثانية هي اقتراض الحكومة من الأهالي عن طريق السندات الحكومية.. والطريقة الثالثة هي: الحد من استيراد السلع الاستهلاكية واستيراد سلع إنتاجية، بدلًا منها ومن طريق زيادة تكوين رأس المال إزالة البطالة المستترة من القطاع الزراعي، وقطاع الخدمات المباشرة بتحويل العمال الذين يبلغ نتاجهم الحدي درجة الصفر من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى، كما: إنشاء الطرق ومشروعات الري والبناء.. حيث لا يتطلب تشغيلهم زيادة في رأس المال الذي يشتغلون به، ثم هناك طريقة الاقتراض من الخارج.. بحيث يستخدم القرض في إنتاج سلع استثمارية؛ وقد يؤدي قطاع التجارة الخارجية إلى تجميع رأس المال.. وذلك عن طريق زيادة المتحصلات الناتجة من التصدير.. وهذه الزيادة يجب أن تدخر بواسطة الوسائل الواقية من زيادة الاستهلاك.

وللحصول على أكبر فائدة من تجميع رأس المال يجب أن يكون لدى الدولة القدرة المناسبة لامتصاص رأس المال ويجب أن تحرز تقدمًا في القدرة التنظيمية وفي الفن الصناعي.

٤- معايير الاستثمار:

إن المعيار الأعم للتنمية يجب أن يكون معيار المقدرة الإنتاجية، فيجب أن يكون الاستثمار ذا صفة إنتاجية إذا أريد له أن يؤدي إلى زيادة التنمية.. فماذا يقصد بالمعيار العام؟.

إن القاعدة العامة للمقدرة الإنتاجية هي أنه يجب أن تنفذ الاستثمارات التي تصل فيها المقدرة الإنتاجية الاجتماعية الحدية إلى أعلى حد.. والذين يدافعون عن هذا الرأي قد توصلوا إلى ثلاث نتائج يعتبرونها كمرشد لسياسة الاستثمار، وهي:

١- يجب أن يخصص حجم معين من الاستثمار بطريقة تؤدي إلى الحصول على الحد الأعلى لنسبة الإنتاج القائم إلى الاستثمار.

٢- يجب أن تختار مشروعات الاستثمار التي تؤدي إلى الحصول على أعلى حد من نسبة العمل إلى الاستثمار.

٣- للحد من الضغط على ميزان المدفوعات يجب أن يخصص الاستثمار بطريقة تؤدي إلى الوصول إلى أعلى حد لنسبة السلع المصدرة إلى الاستثمار.. وعند استخدام هذه المبادئ يجب أن تدخل في حسابنا أن التنمية عملية دائمة الحركة والتغير تشمل تغييرات في: حجم وصفات السكان والأذواق والمعرفة الفنية الصناعية والعوامل الاجتماعية والتنظيمية.

ويجب أن يتجه الاستثمار نحو نقط النمو في النظام الاقتصادي، ويركز في قطاعات مركزية تبشر بزيادة وسرعة التقدم الاقتصادي.. وإلى جانب ذلك يجب تفضيل مشروعات الاستثمار التي تؤدي إلى نقص الاستيراد وزيادة التصدير.. إذ أنها تؤدي إلى زيادة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد معدات الإنتاج الاساسية.. وإذا نظرنا إلى النظام الاقتصادي على أنه وحدة تتكون من أجزاء متصلة متداخلة، فمن الواضح أن الاستثمار يجب أن يتم في جبهة عريضة حتى يمكن للأجزاء المختلفة من الاقتصاد أن تسير إلى الأمام متوازية.. وإذا حدث الاستثمار في عدد متنوع من الصناعات اتسع السوق بدرجةٍ عامةٍ؛ لأن قيام صناعة ما يؤدي إلى خلق سوق لإنتاج صناعة أخرى فلا بد من قيام توازن بين الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.. كما يلزم قيام توازن بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.. وعند توجيه الاستثمار يجب ألا ننظر إلى جانب مقومات الإنتاج فقط، بل إلى وجود سوق يمكن أن يمتص الناتج.

وإذا كانت الوظيفة الإنتاجية تسمح بإمكانيات التبادل الواسعة بين العمل ورأس المال فإن أحسن الطرق لخلق ناتج معين هي أرخصها من وجهة النظر الاجتماعية.. وبما أن سعر العمل الاجتماعي في الدولة الفقيرة يميل إلى الانخفاض عند مقارنته بسعر رأس المال.. فارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال تلائم عملية الاستثمار.

٥- امتصاص رأس المال والاستقرار:

لكل دولة قدرة محدودة على امتصاص رأس المال.. وهذه المقدرة يحددها وجود العوامل الانتاجية التكميلية التي تتعاون مع رأس المال والمستلزمات التي يتطلبها تجنب التضخم والاحتفاظ بتوازن المدفوعات

وأهم ما يحد من قدرة الدولة الفقيرة على امتصاص رأس المال هو عجز الفن الصناعي، ونقص العمال المهرة والصعوبة الجغرافية لحركة العمل وتنقله، وإلى أن يمكن التغلب على هذه العقبات يجب اختيار الاستثمارات بدقة وعناية حسب معايير الاستثمار الحكيمة.. كما يجب الحد من المعدل الزمني للتنمية حتى يمكن تجنب التضخم النقدي، واختلال التوازن في ميزان المدفوعات.

وفي الدولة الفقيرة يضر التضخم النقدي بالتنمية الاقتصادية؛ لأنه يكون نتيجة لزيادة النقد الناتج من تمويل الاستثمار، عن طريق: الائتمان.. وقد تعجز حكومات الدول الفقيرة عن التحكم في التضخم النقدي عن طريق سياساتها النقدية والمالية، وعدم قدرتها على مقاومة زيادة الطلب على الخدمات الحكومية خصوصًا المشروعات الاجتماعية.. كما أن ارتفاع مستوى الأسعار العام قد يعوق التنمية الاقتصادية؛ لأن قوى التضخم من المحتمل أن تسئ توجيه رأس المال المتجمع.. وقد يصعب وضع حد للتضخم أو وقفه فيصبح وسيلة من وسائل الاستثمار التي تتضمن كثيرًا من الاسراف والاتلاف.. كما أن ارتفاع الأسعار قد يوجه المدخرات

توجيها ضارًا.. فبدلًا من استخدامها في المشاريع الأكثر إنتاجًا تستخدم في مشروعات قصيرة الأمد تعتمد على عنصر المجازفة.. وسهولة الحصول على الأرباح الناتجة عن التضخم المالي تقلل من أهمية الكفاءة والمقدرة في الإنتاج.

ويجب أن يتأثر معدل التنمية بمدى الاحتفاظ بعلاقة متوازنة بين إنتاج الصادرات مضافًا إليها مقدار الاستثمار الأجنبي الذي تتسلمه الدولة وبين مستلزمات الاستيراد.. مضافًا إليها استخدام الاستثمار الأجنبي.. ويمكن للدولة أن تلجأ إلى تمويل التنمية عن طريق التضخم إذا كانت الحكومة هي المسئولة عن تنفيذ الجزء الأكبر من برنامج التنمية، وإذا كان في مقدورها أن تحد من التضخم وتمنع من انتشاره إلى جميع القطاعات بواسطة الإشراف المناسب.. ويمكن للحكومة عندئذ أن تمنع اختلال التوازن في ميزان المدفوعات قبل حدوثه عن طريق الإشراف المباشر على الاستيراد، وفرض القيود على القطاع، وفرض الضرائب للإقلال من الاستهلاك، والإشراف على الأسعار والأجور.

٦- القيم والمنظمات:

مما لا شك فيه أن العوامل الاجتماعية والنفسية للتنمية لها نفس الأهمية التي للعوامل الاقتصادية فلا بد من خلق حاجيات ودوافع وطرق إنتاج وتنظيمات جديدة، إذا أريد للدخل القومي أن يزيد بمعدل أسرع.. ويمكن لعلماء النفس وعلماء الاجتماع أن يساهموا مساهمة مادية في

التنمية بتقريرهم مدى إمكان تحقيق الاحتياجات الاقتصادية في ظل التنظيمات القائمة.. وإلى أي حد تحتاج هذه التنظيمات إلى التغيير.. ويجب أن نعرف إلى أي حد يمكن إحداث التغيرات المطلوبة في التنظيمات مباشرة عن طريق: التعليم، والتدريب، والتحول، وإلى أي حد يمكن أحداث هذا التغيير بطريق غير مباشر بواسطة المؤثرات الاقتصادية التي تحدث انقلابًا في القيم والتنظيمات التي تعوق التنمية.. كما يجب أن يكون التغير تدريجيًا وغير عنيف حتى لا يحدث موجة من التذمر.. ويمكن الاستفادة من النظم والمواقف القائمة لتحقيق تقدم سريع بدلًا من محاولة قلب النظام الثقافي رأسًا على عقب.

ومن المسائل الاجتماعية الثقافية الهامة: زيادة المقدرة التنظيمية وزيادة عدد المنظمين والنهوض بالتقدم الاقتصادي.. ويتأتى ذلك عن طريق خلق البيئة المناسبة والمشجعة التي تدفع إلى الاختراع والابتكار.. فلا يكفي أن يكون هناك أفراد عندهم الرغبة في ممارسة النشاط التنظيمي، بل يجب أن تكون عندهم القدرة وأن تتاح لهم الفرصة لعمل ذلك، عن طريق: إيجاد إطار من النظام العام، والاستقرار، وممارسة الحقوق المشروعة، وخلق سياسة عامة تمهد لوجود دوافع نقدية ومالية مناسبة.

ويمكن القول بصفة عامة: إن المسائل الاقتصادية الخاصة بالتنمية تعتبر بسيطة نسبيًا بالقياس إلى المشاكل الاجتماعية الأعم والأعمق المتعلقة باحترام، ومراعاة الأوضاع الثقافية والأنظمة الاجتماعية في الدول

الفقيرة عندما تنشأ فيها رغبات اقتصادية عديدة يراد إشباعها، فلا يجب تغيير النظام الاقتصادي فحسب، بل يجب أيضًا تحرير النظام الاجتماعي المتمثل في المنظمات الكبرى كنظام الطبقات والأسرة والحياة الريفية وبيوت العبادة ودور العلم؛ حتى يمكن جعل المركب الأساسي للقيم والدوافع أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية.

الباب السابع عشر

نتائج السياسة الداخلية

تحتاج كل دولة إلى سياسات معينة خاصة بالتنمية الاقتصادية تلائم خصائصها النوعية ومشاكلها وأهدافها.. وسنقصر بحثنا في هذا الباب على اقتراح بعض خطوط العمل المختلفة ذات الصلة العامة بالتنمية، ونحاول تقدير مزاياها وعيوبها النسبية.

دور الحكومة:

إن مساهمة الحكومات في البدء بعملية التنمية وتوجيهها في الدول المتقدمة اقتصاديًا كانت تختلف من دولة إلى أخرى.. ففي اليابان وألمانيا والاتحاد السوفييتي قامت الحكومات بدور رئيسي فعال، بينما كان دور الحكومات في إنجلترا والولايات المتحدة محدودًا.

وهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أن العمل الحكومي المتسم بالقوة والنشاط أمر ضروري للتعجيل بالتنمية في الدول الفقيرة المتخلفة، فلا يمكن للتنمية في ظروفها الحاضرة أن تكون تلقائية.. كما كانت في القرن التاسع عشر ومن المعتقد أن العمل الحكومي وحده له من القوة والمجال ما يمكنه من التغلب على العقبات التي تحد من التنمية في الدول المتخلفة.. وهناك مجالات مختلفة للعمل أمام الحكومة منها إنشاء الأسواق عن طريق ترتيبات تنظيمية ملائمة ومنها القيام بالمشروعات الانتاجية في

القطاعات التي يكون فيها الربح ضئيلًا والمخاطرة كبيرة؛ مما يؤدي إلى عدم اجتذاب المشروعات الخاصة، ومنها: أن تحل الحكومة محل القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التي لو تركت لهذا القطاع لتم إنجازها بدرجة غير مرضية.. كما أن التوجيه الحكومي مطوب للنهوض بالاقتصاديات الخارجية "والتنمية المتوازنة".

* * *

وهناك رأيان فيما يختص بتدخل الحكومة في التنمية الاقتصادية الرأي الأول– يحبذ قيام الحكومة بالتخطيط ووضع برامج التنمية الشاملة، وأن تتولى النشاط التنظيمي، وتحاول أن تحقق تجميع رأس المال بسرعة وبنسبة عالية، ويجب أن تتضمن خطة التنمية الأهداف المحددة للإنتاج مع إيضاح الزيادة في إنتاج السلع المطلوبة وميزانية مالية تشمل مشروعات الاستثمار العامة.. وتضمن أيضًا ميزانية لاستثمار القوى البشرية تغطي النفقات الحكومية على التعليم وتدريب القوى العاملة والعناية بالصحة العامة.. كما تتضمن الاجراءات المنظمة التي تتحكم في نشاط الأفراد الخارجي وفي المشروعات وفي المنظمات التي يقصد بها إعادة توجيه وإرشاد أوجه النشاط؛ لتساهم في تحقيق الأهداف الموضوعة في الخطة.. أما الرأي الثاني– فيحبذ أن يكون علاج الحكومة لمسائل التنمية علاجًا تدريجيًا.. وأن يعتمد على الطريقة التي يعمل بها السوق الحر وعلى المجهودات الخاصة.. وأن يقتصر نشاطها على خلق البيئة المشجعة والذين يعارضون التنمية التدريجية من رأيهم أنه لكي

يكتسب برنامج التنمية قوة دافعة؛ تؤدي إلى نجاحه.. فيجب أن يعمل بسرعة وعلى مدى واسع؛ لأن التطور البطئ لا يمكن أن ينجح في وجه العقبات التي تصادفه.. وما لم يتضمن برنامج التنمية تغييرات واسعة فلن تتمكن عملية التنمية من أن تصبح شاملة وذات قوة ذاتية، وذلك يستلزم أن يكون الاستثمار والمساعدة الفنية الصناعية على مدى كبير.. ومن رأي أنصار هذا المبدأ أن يكون تدخل الحكومة تدخلًا مباشرًا.. وأن تتولى جميع مشروعات التصنيع ووضع خطط التنمية، أما أصحاب مبدأ التنمية التدريجي فمن رأيهم أن نمو وتقدم الصناعة يجب أن يكون نتيجة للتوسع في قطاعات النظام الاقتصادي الأخرى، بدلًا من أن يكون نتيجة للمجهودات الحكومية في القطاع الصناعي.. فيجب أن نبدأ بزيادة الدخل في القطاع الزراعي، عن طريق: وسائل الإنتاج المتقدمة والأكثر كفاءة، وعن طريق: بعض المشاريع كإقامة الخزانات ووسائل الري وبناء الطرق من مواطن الإنتاج إلى الأسواق.. ويجب أن تكون التنمية الصناعية في بادئ الأمر مكملة للزراعة، كإنشاء الصناعات الريفية والصناعات الزراعية.. ويتبع ذلك اتساع النشاط الصناعي، وامتداده من الزراعة إلى القطاع الصناعي ذاته. وفي أثناء تلك العملية التدريجية يجب أن يقتصر نشاط الحكومة على تخطيط الإطار العام، وخلق الجو الملائم للنشاط التنظيمي الخاص.. وفي الواقع فعلى كل دولة أن تقرر أين ترسم الخط الفاصل بين قطاعها العام وقطاعها الخاص في التنمية على أساس أهدافها الخاصة، مع مراعاة تتابع التنمية، ومعدلها الزمني، وظروفها الاقتصادية المعينة، ومنظماتها، والمقدرة الإدارية لحكومتها.

٢- التعليم والصحة:

إن التوسع في الخدمات التعليمية والإجراءات الصحية في الدول المتخلفة يضعف من العقبات التي تقوم في سبيل التنمية بالإقلال من التخلف والتأخر بين السكان، وزيادة مرونة حركة المهن، وزيادة المقدرة الإنتاجية، وتسهيل الابتكارات.. وكل برامج التنمية تعترف بأهمية التوسع في التعليم العام.. ويجب أن تتعدى الجهود التعليمية مجرد محاولة زيادة درجة التعلم؛ لأن التعلم ما هو إلا وسيلة من وسائل التربية والتعليم في كل مجالات الحياة.. وللتعجيل بالتنمية يجب أن يكون الهدف العام للتعليم هو إحداث تغيير في كل أنحاء المجتمع، ويجب أن يكون التعليم على صلة بالتعديلات في البيئة الثقافية الاجتماعية؛ حتى يعم الإلمام بالمعرفة والمهارات الجديدة، والتسليم بمبدأ الرغبة في التغيير، وتنشيط الدافع إلى الأخذ بالطرق الجديدة.

ويزيد التعليم من رأس المال البشري.. ولكن قد تكون الموارد المخصصة للتعليم على حساب الاستثمار المادي.. ومن رأي إحدى لجان الأمم المتحدة أن الدول المتخلفة في موقف يجعل الاستثمار في القوى البشرية منتجًا، مثل: الاستثمار في المواد المادية.. وفي كثير من الأحول يؤدي الاستثمار في القوة البشرية إلى زيادة أكبر في تدفق السلع والخدمات؛ مما قد يؤدي إليه الاستثمار في رأس المال العادي.. وهناك ثلاثة مجالات يجب أن يكون لها الاسبقية من حيث: النفقات على التعليم،

وهي: التوسع في الخدمات الزراعية عن طريق البحوث وتعليم الفنون الإنتاجية، والتدريب على المهارات الصناعية، والتدريب على مهارات الإشراف والإدارة.

ومن الواضح أن رفع مستوى التعليم العام والتوسع في التربية الأساسية لهما أثر كبير في تسهيل عملية تدريب العمال المهرة.. كما أن محو الأمية وإدخال نظام التعليم الإجباري المجاني لجميع طبقات الأمة هما من الأهداف البعيدة المدى التي تتطلبها التنمية الاقتصادية العاجلة.. ويجب أن توجه جهود كبرى للتعليم المهني والتدريب المتخصص في أوجه النشاط الأساسية النوعية.. وبعد التغلب على العقبات العاجلة الخاصة بقلة العاملين في القطاعات الرئيسية الهامة يجب أن يوضع نظام للتعليم يحل المشكلة العامة وهي: العمل على إيجاد علاقة صحيحة بين التعليم العام، وبين مرحلة الإعداد للتعليم المهني، وبين التعليم المهني والتدريب اللذين يؤهلان لتولي الوظائف.. ومن الضروريات التعليمية الكبرى زيادة عدد ذوي المقدرة والمعرفة الإدارية.. فإذا أريد لبرامج وسياسات التنمية أن توضع بحذق، وأن تنفذ بمقدرة وكفاءة يجب أن يكون هناك موظفون حكوميون ذوو مهارات إدارية وأن يكون هناك رجال أعمال ذوو مهارات في التنظيم والإشراف.

ولا يقل مجال الصحة العامة أهمية عن مجال التعليم إذ يجب الإقلال من حدوث الأمراض، وتحسين التغذية لزيادة القوة الإنتاجية، وكفاءة

العمال.. ويستلزم ذلك زيادة عدد العيادات في الأرياف، وتدريب القابلات، وتنظيم هيئة من المشتغلين بالصحة، والقضاء على مواطن المياه الراكدة والملوثة، وتزويد الأماكن السكنية بالمياه النقية، والمجاري، وإزالة الأحياء الفقيرة غير الصحية، وتحسين وسائل الإسكان.

ومن وجهة زيادة الدخل الفردي الحقيقي تعتبر الإجراءات الصحية سلاحًا ذا حدين، فهي تجعل عملية التنمية سهلة بتحسين القوة العاملة، من حيث: نوعها وصفتها.. ولكنها في الوقت ذاته تجعل الحاجة إلى التنمية أمرًا عامًا وملحًا؛ بسبب النمو في عدد السكان.. إذ يتبع التحسينات الصحية نقص في نسبة الوفيات وما لم تقل نسبة المواليد بنفس المعدل تحدث زيادة سريعة في عدد السكان.. فإذا أمكن الحد من نمو السكان فإن معدلًا معينًا من معدلات التنمية يسمح برفع مستوى الدخل الفردي، مما يسهل عملية التنمية. وعلى ذلك فالتحكم في عدد السكان يتطلب مجهودات مبنية على الدراسة للإقلال من القدرة التناسلية.. ويجب على الهيئات الصحية العامة أن تتولى عبء القيام بالأبحاث الطبية اللازمة؛ لإيجاد الوسائل البسيطة الفعالة للتحكم في النسل، عن طريق: جعل الطرق الفنية لمنع الحمل في متناول الجميع.. وكذلك العمل من جانب الحكومة على تغيير وجهة نظر السكان من ناحية هذا الموضوع، وخلق الدوافع القوية التي تحفز الناس إلى الأخذ بمبدأ تخطيط الأسرة، ونشر ذلك بين

السكان في الريف على الأخص.. كما فعلت حكومة الهند التي استعانت بالهيئة الصحية العالمية في هذا السبيل.

٣- المنافع العامة:

يجب أن تعطي الحكومة أسبقية كبرى إلى التوسع في طرق النقل، والمواصلات، ووسائل توليد القوى، وموارد المياه، وأعمال الصيانة فالطرق، والسكك الحديدية، والمواني، ووسائل الاتصال ضرورية لإيجاد شبكة أساسية من النقل والمواصلات تمكن التنمية الاقتصادية المستقبلة من السير قدمًا.. كما أن المشروعات الفردية الخاصة تنتظر من الدولة تدبير رأس مال التشغيل العام.. وطالما أن الاستثمار في رأس مال التشغيل يوجد القاعدة للتوسع في النظام الاقتصادي العام.. فإن تدبير هذا المال لا يخص المستثمر الفرد، بل يجب على الحكومة أن تدبره.. ولكن ذلك لا يستلزم أن تتوسط الحكومة في القيام بالاشغال العامة التي ليست ضرورية، أو التي تتكلف نفقات باهظة لا تتناسب مع الفائدة التي تعود منها.. كما يجب على الحكومة ألا تمضي في توجيه رأس المال الموجود في الأشغال العامة إذا أمكن لرأس المال أن يكون أكثر إنتاجًا إذا استُخدم في الزراعة أو الصناعة أو أوجه النشاط الأخرى.

الباب الثامن عشر

أهداف وطرق تتبعها الحكومات في السياسة الداخلية

يختص هذا الباب بدراسة بعض الأهداف والطرق التي تتبعها الحكومة في قطاعات غير قطاعات التعليم والصحة والمنافع العامة.

١- التقدم الزراعي:

يستلزم نمو الإنتاج الزراعي زيادة غلة الفدان، وتتطلب زيادة الغلات إدخال التحسينات الفنية في طرق الزراعة ورفع مستوى الكفاءة للعمال الزراعيين.. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التعليم الفني واستخدام المعدات والآلات الحديثة والإصلاح الزراعي.. وللتوسع في مساحة الأرض المنزرعة يجب القيام باستصلاح الأراضي وتحسينها. ويرمي التعليم الفني إلى تعريف الناس بما يمكن انجازه بواسطة الفنون الزراعية المحسنة، وإلى تزويد العمال بالمهارات اللازمة لاستخدام الطرق الزراعية المتقدمة.. كما يشمل التعليم الفني البحث العلمي لتحسين أنواع النباتات والبذور وسلالات الماشبة والقضاء على الآفات الزراعية ومعالجة التربة والمحافظة عليها.. وجعل نتائج هذه الأبحاث في متناول جميع المشتغلين بالزراعة.. ويمكن زيادة غلة المحاصيل عن طريق إدخال الآلات الزراعية الحديثة والمحسنة بشرط أن تتناسب مع قدرة المزارعين المالية على شراء الآلات وصيانتها ومع مساحة

الأرض وطبيعة تكوين التربة، وألا تكون الأرض التي تستخدم فيها الآلات بعيدة عن مراكز صيانة الآلات أو الحصول على الوقود اللازم لتشغيلها.

ويمكن زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية عن طريق إصلاح نظم تملك الأرض وحيازتها.. ويتضمن ذلك القرارات الخاصة بإعادة توزيع الملكية الزراعية وشروط الاستئجار ومراقبة والإشراف على قيمة الإيجار.. وهذه أمور هامة جدًا في الدول التي تعتبر الزراعة المهنة الأساسية.. ويجب أن يعد الاصلاح الزراعي لاستخدام الأرض الزراعية بدرجة كبيرة من الكفاءة بجعل الوحدات الزراعية تقترب بقدر الإمكان من الحجم الملائم للحصول على أعلى مستوى إنتاجي، وببث الدوافع في نفوس المزارعين لرفع مستوى الإنتاج.

ويجب ضمان حيازة الأرض؛ لأنه بدون ذلك لا يكون لدى المزارع الدافع إلى المحافظة على موارد الأرض الزراعية، أو إلى تحسين الأرض عن طريق الاستثمار الطويل الأمد، أو إلى زيادة القدرة الإنتاجية.. كما أن نظام المزارعة قد يقلل الحافز عند الفلاح إلى إدخال تحسينات في طرق زراعته.. وفي كثير من الدول المتخلفة يوجه الملاك همهم إلى مجع الإيجارات دون أن يقوموا بزيادة مقدرة الأرض الإنتاجية؛ وقد أدت هذه الأوضاع إلى إيجاد نوع واحد من الإصلاح الزراعي وبمقتضاه تستولى الحكومة على الملكيات الزراعية الكبيرة، ثم تعيد توزيعها في مساحات صغيرة إلى مستأجري الأرض الحاليين ليصبحوا ملاكًا أحرارًا في أراضيهم.. وفي مصر

صدر قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ الذي حدد مقدار المساحة التي يمكن للفرد امتلاكها وأعطى الحكومة الحق في الاستيلاء وإعادة توزيع الأراضي الزراعية، كما تقرر وضع حد أعلى للقيمة الإيجارية.. وكانت الهند وجواتيمالا من بين الدول التي ابتعت نظام الإصلاح الزراعي.

وبالرغم من تضارب الآراء فيما يختص بمزايا المزارع الصغيرة والمزارع الكبيرة، وتفضيل البعض على البعض الآخر.. فهناك ظروف معينة تجعل المزارع الصغيرة أكثر كفاءة وقدرة من المزارع الكبيرة.. فالمزارعون الصغار يزرعون الأرض بدرجة مركزة أكثر من كبار الزراع، ويؤدي هذا إلى زيادة الناتج من الفدان في المزارع الصغيرة.. كما أن المزارع الصغير يعمل بجد وعناية أكثر من العامل الزراعي الأجير.. كما أن المزارع الصغير لا تقلقه مشكلة إيجاد هيئة من الإداريين والمشرفين، وقيام المزارع الصغيرة يحول دون تركيز النفوذ الاجتماعي والسياسي في يد فئة قليلة من كبار الملاك الزراعيين.

وتختلف سياسة الإصلاح الزراعي من دولة لأخرى حسب التركيب السياسي والاجتماعي لكل منها.. وحسب حالة ملكية الأرض الزراعية من حيث كبر المساحات أو قلتها.. كما تتوقف هذه السياسة على النتائج التي يحدثها الإصلاح الزراعي على المستوى العام للإنتاج الزراعي وعلى توزيع الناتج من الزراعة.

وبالإضافة إلى الإجراءات السابقة الخاصة بزيادة القدرة الإنتاجية الزراعية يمكن للحكومة أن تزيد من مساحة الرقعة المنزرعة بواسطة مشروعات الري والصرف التي لا تزيد من القدرة الإنتاجية الزراعية فحسب، بل توجد مجالًا لتشغيل العمال المتعطلين نتيجة لإدخال الآلات الحديثة التي تقتصد في العمل ولا سيما عند استغلال الأراضي الزراعية الجديدة واستصلاحها.. ويمكن أن يكون استصلاح الأراضي حد أهداف المشروعات الإنتاجية الكبرى التي تشمل الري والتحكم في الفيضان وتوليد القوى الكهربائية المائية.. ويساعد توسيع الرقعة الزراعية في تخفيف ضغط السكان عن الجهات الريفية المزدحمة.. ويجب ألا ننسى في هذا المجال أهمية إدخال التحسينات على عملية تسويق الحاصلات الزراعة، حتى يمكن تفادي الخسائر والضياع في الموارد البشرية والمادية.. ويقتضي ذلك تحسين وسائل التخزين ووسائل تداول الحاصلات وتقديم الخدمات السوقية العامة، عن طريق: نشر المعلومات عن حالة السوق والأسعار وتحسين وسائل النقل الملائمة لعملية التسويق... ولا يمكن أن تتم هذه التحسينات في الزراعة بمعزل عن بقية قطاعات النظام الاقتصادي العام، إذ يجب أن يمتد التحسين إلى قطاعي النقد والائتمان وقطاع الخدمات التعاونية حتى يؤمن الزراع ضد المديونية.. كما يجب تحسين وسائل النقل والخدمات العامة وفتح المجال الصناعي لامتصاص العمال الزائدين عن حاجة القطاع الزراعي.

٢- السياسة المالية:

لا غنى عن التوسع في السياسة المالية واستخدامها بدرجة فعالة للتعجيل والنهوض بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة.. ويمكن أن تحدث السياسة المتعلقة بدخل الحكومة ونفقاتها أربع نتائج هامة.. فهي تؤثر في تخصيص الموارد للإنتاج، وتغير من توزيع الدخل، وتنهض بتجميع رأس المال، وتحد من التضخم، وبتأثير النظم الخاصة بالدخل، والنفقات الحكومية في مرونة حركة عوامل الإنتاج فإنها تؤثر على تخصيص الموارد.. ومن جهة التنمية فإن ضريبة الأرض وضريبة الملكية يمكن أن تؤثر على نظام تملك الأراضي.. كما أن الإعفاءات من الضريبة والتمييز فيها يمكن أن تؤثر على توجيه الاستثمار إلى قطاعات معينة.. فالضرائب يمكن أن تحد من بعض السلع ذات التكاليف الاجتماعية بينما الإعانات الحكومية يمكن أن تشجع الصناعات ذات الفوائد الاجتماعية وتعدل الإجراءات المالية من توزيع الدخل، مثال ذلك: أن الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة يزيد من مرونة حركة المهن المختلفة، ويسمح برفع درجات العمال.. وتؤثر ضريبة الأراضي على توزيع ملكية الأراضي.. كما أن نظام الضرائب والإعانات يمكن أن يغير من درجة المنافسة في قطاعات اقتصادية مختلفة.

وتعتبر السياسة المالية الخاصة بالنهوض بتجميع رأس المال، والحد من التضخم أعظم أهمية من السياسة الخاصة بالتأثير على تخصيص الموارد،

وتوزيع الدخل.. فمشكلة التنمية الحقيقية ليست مشكلة عدم استخدام الموارد القائمة بدرجة عالية من الكفاءة والمقدرة بقدر ما هي مشكلة نقص الموارد، وخصوصًا نقص رأس المال.. وتعتبر الحكومة مسئولة عن تجميع معظم رأس المال القومي اللازم للتنمية في الفترة العاجلة على الأقل.. ولإنجاز ذلك عليها أن تزيد من الدخل الضريبي أو تلجأ إلى التوفير في بعض أبواب التمويل؛ لسد العجز، ولتجنب آثار التضخم يجب على الحكومة أن تمول نفقاتها، عن طريق: زيادة الدخل الضريبي.. فبواسطة زيادة الضرائب يقل الاستهلاك.. ويكون هناك إدخار إجباري ويمكن للحكومة أن تحرر بعض الموارد من قطاع الاستهلاك، وتحولها إلى الاستثمار المنتج.. ويمكن للحكومة أن تقوم نفسها بالاستثمار أو تتركه للمشروعات الخاصة.. وعلى أية حال فالشغل الشاغل لسياسة الحكومة المالية يجب أن يوجه إلى رفع المدخرات إلى الحد الأقصى وتعبئتها للاستثمار المنتج وتوجيهها بما يتفق مع تحقيق أهداف برنامج التنمية المتوازن.. ويتوقف الأثر الفعال للسياسة المالية في التنمية على التحسينات في نظام الضرائب، وعلى تنظيم، والتوسع في سوق الأوراق المالية خصوصًا الحكومية منها.. ولا شك أن درجة كفاية نظام جمع الضرائب يعمل على زيادة قدرة الدولة على تحمل الأعباء الضريبية.. وعند وضع نظام الضرائب يجب على الحكومة أن تدل في حسابها الاعتبارات الآتية:

١- أي أثر تحدثه زيادة الضرائب في الترتيب السياسي للدولة؟

٢- أي المستويات الحكومية تقوم بفرض الضرائب الجديدة؟

٣- كيف تؤثر الضرائب الجديدة على مبدأ العدالة؟

٤- هل من الممكن إداريًا جميع الضرائب حسب المعدلات الجديدة؟

ومن الضرائب التي تلائم ظروف الدول الفقيرة الضريبة على الدخول الكبيرة المستمدة من إيجارات الأراضي، ومن أرباح الفوائد عن طريق الربا.. كما يجب وضع نظام ضريبي تصاعدي على الميراث.. إذ فضلًا عن أنه مورد هام للحكومة فإنه يعمل على تحقيق التوازن في توزيع الدخل، وفي تملك الأراضي.. ويجب ألا تكون الضريبة على الأرباح من الأعمال الصناعية عالية حتى لا تقلل من الدوافع نحو الاستثمار.. ويجب فرض ضرائب على أرباح الشركات الأجنبية والشركات الاحتكارية بحيث تحصل الحكومة على نصيب مناسب من هذه الأرباح، ومن الضرائب الملائمة الضريبة إيرادات القيم المنقولة، ويمكن للحكومات أن تعتمد إلى حد كبير على ضرائب الأطيان على كبار ومتوسطي الملاك، وتخف على صغار الزراع والمستأجرين.. ومن مزايا الضرائب غير المباشر أن عبئها يقع على القطاع الاستهلاكي بدلًا من قطاع الإدخار.. ولكن هذه الضرائب يجب ألا تفرض على السلع الضرورية، بل على السلع الكمالية.. ومما يجب ملاحظته أنه لكي تنجح الحكومة في تعبئة المدخرات يجب التوسع في سوق الأوراق الحكومية وتنظيمه.. وإذا كان دخل الحكومة من الضرائب أقل من

النفقات اللازمة فيمكنها أن تقترض من الأهالي عن طريق بيع سنداتها وأوراقها بواسطة البنك المركزي.

٣- السياسة النقدية:

تلعب السياسة النقدية دورها في التعجيل بالتنمية عن طريق تأثيرها في كمية واستخدام الائتمان ومحاربة التضخم والاحتفاظ بموازنة ميزان المدفوعات.. ولكي تستفيد الدول الفقيرة من سياستها النقدية يجب عليها أولًا أن تحسن نقدها ونظم ائتمانها، وتصبح هناك حاجة لإنشاء البنوك والمنظات المالية التي تزيد من التسهيلات الائتمانية.. وتوجه المدخرات إلى النواحي الإنتاجية.. ولجعل التسهيلات الائتمانية في متناول صغار الزراع وصغار التجار والصناعات الصغيرة يلزم التوسع في البنوك التجارية، وإنشاء بنوك الإدخار وجمعيات الادخار التعاونية.

وللإشراف الفعال على عروض النقود واستخدامها لا بد من وجود النظام المصرفي المركزي؛ لذلك يجب إنشاء البنوك المركزية في الدول الفقيرة وتوسيع اختصاصاتها؛ لكي تقوم بعمليات السوق المفتوحة، وتشرف على أسعار الخصم، وإعادة الخصم، وتنوع في مطالب الاحتياطي للبنوك التجارية.. وبما أن البنوك التجارية في الدول الفقيرة لا ترغب في منح القروض الطويلة الأجل، أو المتوسطة الأجل.. وهذا يحد من تدبير الائتمان للسلطات العامة، أو لشراء المواد الخام، أو الإنتاج الصناعي.. فإن الحكومات تقوم بإغراء البنوك للقيام بهذا النوع من الائتمان ذي

الصفة الإنتاجية.. تقوم الحكومة بإعطاء الضمانات المناسبة وتدبر وسائل وتسهيلات إعادة الخصم.. وللتسوية بين موقف الدائن وموقف المدين في المناطق الريفية التي يتعرض فيها صغار الزراع إلى جشع المرابين؛ يجب على الحكومة أن تصلح من نظام الائتمان في تلك الجهات، وذلك بإنشاء جمعيات الائتمان.

التعاونية التي تمول عن طريق البنوك أو الحكومة.. ويمكن عن طريق الإشراف على الائتمان إحداث تأثير في نظام الاستثمار والإنتاج.. ويجب أن ندرك أن المنظمات المالية والنقدية في حد ذاتها ليست هي المحركات الأساسية للتنمية بطريق مباشر، بل إن القدرة التنظيمية والمشروعات هي الأساس في إعطاء التنمية القوة الدافعة.. ويجب أن يستجيب النظام المالي والنقدي لهذا الدافع؛ فالمعروض من النقود يجب أن يزيد بالنسبة إلى نمو عدد السكان.. وكذلك بالنسبة إلى معدل انتقال الموارد الإنتاجية من القطاع غير النقدي إلى القطاع النقدي، فبدون القدرة التنظيمية التي تعتبر العامل الحيوي في التنمية يصبح خلق الائتمان غير فعال.

٤- عرض القدرة التنظيمية:

يجب على الحكومة أن تتخذ الإجراءات التي تزيد من عدد المنظمين الوطنيين، وأن تجتذب عددًا من المنظمين الأجانب.. وإلا فيجب على الحكومة أن تتولى بنفسها دور التنظيم وتحل محل المنتظيم من أهل البلاد.. ومن المستحسن أن يقتصر دور الحكومة على تدبير رأس مال التشغيل

العام، واستصلاح الأراضي، وعمل التحسينات، والاحتفاظ بعملية التنمية، وإعطائها قوة ذاتية.. ويجب أن يزيد عدد المنظمين من أهل البلاد ونشاطهم.. وبالرغم مما تقوم به هيئات التنمية الحكومية من تنشيط وتخطيط وتنسيق لأوجه نشاط التنمية على مستوى حكومي.. وبالرغم من تعبئة الموارد المالية فإنه يجب التغلب على نقص عدد المنظمين في القطاع الخاص، حتى يمكن تنفيذ المشروعات الفردية.. ويجب أن تتخذ الحكومة الإجراءات التي تقوى الدوافع، وتزيد من قدرات المنظمين، وتجعل بيئة العمل محببة اليهم.. ومن الأهمية بمكان إغراء عدد أكبر من الناس ليصبحوا منظمين يقومون بمشروعات طويلة الأمد، بدلًا من أن يكونوا مجازفين يهتمون فقط بالأرباح الناتجة من المشروعات القصيرة الأمد.. ويمكن للحكومة أن تقوم ببعض "المشروعات القيادية" لتبين ما يمكن أن يتم بواسطة بعض الابتكارات الفنية؛ وبذلك تعطي الفرصة للفنيين والإداريين من أهل البلاد ليتعلموا المهارة والفن لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة.. كما يمكن للحكومة أن تنشط، وتشجع القدرة التنظيمية عن طريق إقامة حقوق ملكية مضمونة، وتجنب التغييرات التحكمية في تطبيق القوانين، واللوائح، وتكوين الإطار اللازم لرأس مال التشغيل العام، والاحتفاظ بالاستقرار الاقتصادي، واتباع سياسة مالية وضريببة مناسبة.. ويمكن وضع أساس التوسع في النشاط التنظيمي لفترة قصيرة الأمد، عن طريق: تشجيع الجمعيات التعاونية، والاهتمام بالصناعات الريفية الصغيرة، وقيام الحكومة بالمشروعات الصناعية الكبرى التي تؤول فيما بعد للمنظمين

الخاصين بطريق البيع أو الإيجار.. وفي الفترة الطويلة الأمد يمكن للنشاط الحكومي أن يدخل التحسينات على الترتيب المالي والتمويلي والفني الذي من خلاله يمكن لقطاع المشروعات الخاص أن ينهض بالصناعات الملائمة للنظام الاقتصادي.. ومن الضروري توجيه النشاط التنظيمي إلى أوجه النشاط الاقتصادي المنتجة بدلًا من تخصيصها للتجارة والمضاربة والربا.

الباب التاسع عشر

نتائج السياسة الدولية

يمكن للإجراءات الدولية المختفة أن تساعد في التعجيل بالتنمية في الدول الفقيرة.. فبعضها يمكن الدول المتخلفة من التزود بالمعرفة الفنية والانتفاع ورأس المال من الدول الغنية.. كما أن بعض هذه الإجراءات يمد الدول الفقيرة بنصيب كبير من الأرباح التجارية.. وسنعطي موجزًا لإجراءات السياسة الدولية في هذا الباب والذي يليه.

١- السياسة التجارية:

تحاول كثير من الدول المتخلفة التحكم في التجارة الخارجية كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية.. وتعتقد هذه الدول أن الخروج على مبدأ التجارة الحرة أمر مشروع بالنسبة لمقتضيات التنمية.. ومن الحجج التي تسوقها هذه الدول لحماية الإنتاج الصناعي أن رأس المال والعمل أكثر إنتاجًا في الصناعة منها في الزراعة.. لذا يجب فرض الحماية الجمركية للصناعات القائمة، حتى يمكن زيادة الدخل الفردي.. كما أن التصنيع يمكن أن ينهض بالتطور الاجتماعي والاقتصادي ويحدث آثارًا هامةً في مستوى التعليم العام، والمهارة، وطريقة المعيشة، والعادات، والفن الصناعي، والقدرة على الاختراع، والخلق الحاجات الجديدة.. وعلى ذلك فالحماية الجمركية تساعد على تحقيق الاقتصاديات الخارجية لتحويل الموارد

من الزراعة إلى المشروعات الانتاجية في القطاعات الأخرى، ولكن ليس معنى هذا أن تقلل الدولة من أهمية الزراعة، وتوجه كل همها للصناعة؛ لأن النمو المتوازن لدول متخلفة يتطلب الاحتفاظ بأساس زراعي قوي.. كما أن التاريخ قد أثبت أن الثورة الزراعية شرط أساسي يسبق قيام الثورة الصناعية.. وهناك حجة أخرى وهي فرض الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية حتى يمكن لهذه الصناعات أن تنهض وتتسع في المستقبل، وتصبح تكاليف إنتاجها منخفضة؛ وبذلك تكتسب الدولة ميزة في إنتاجها مستقبلًا، ولكن حماية الصناعات الناشئة في الدول المتخلفة لا يؤثر إلا قليلًا جدًا في خلق رأس المال اللازم للتوسع الجديد في الصناعة.

ويقول مؤيدو الحماية للاقتصاد الناشئ أن هذه السياسة تفتح المجال للتشغيل الكامل للعمال.. كما أنها تساعد على سهولة حركة عوامل الإنتاج من قطاع إلى آخر، ولكن المعارضين يقولون أنه يمكن انجاز ذلك عن طريق السياسة الداخلية، بدلًا من السياسة التجارية التي تنقص من الأرباح التي تعود من التجارة الدولية. فمنح إعانة لصناعة ناشئة أفيد بكثير من حمايتها جمركيًا.. كما أنه يمكن تنشيط حركة انتقال العمال من القطاع الزراعي عن طريق الاستثمارات المباشرة في القطاع العام، أو عن طريق الاصلاح في نظام الإيجارات الزراعية ونظام الملكية.. وبدلًا من محاولة عزل الاقتصاد الناشئ أو إنقاص حجم التجارة الخارجية.. فمن

الأفضل الحصول على أكبر قدر من الربح، عن طريق: الاستيراد مقابل التصدير، وعن طريق: الاستثمار الأجنبي الموجه لمعاونة التنمية.. ومن المستحسن إزالة عيوب السوق الداخلية، والسماح للتجارة الخارجية أن تساعد في القضاء على الدوائر الاقتصادية السيئة.

ويمكن للدولة المتخلفة أن تتبع سياسة تجارية تؤدي إلى زيادة نسبة مدخراتها وإلى تشجيع تجميع رأس المال.. وذلك عن طريق تحسين شروط، ونسب تجارتها، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة مقدار الإدخار الإجباري.. ولتحسين شروط التجارة يمكن للدولة أن تفرض رسمًا جمركيًا يؤدي إلى زيادة مستوى أسعار التصدير، وخفض مستوى أسعار الاستيراد.. ولتوفير الموارد الداخلية يمكن إعداد رسوم جمركية تحول دون استيراد السلع الجاهزة، وتسمح باستيراد الآلات والمواد الخام.. ومن الممكن زيادة نسبة المدخرات عن طريق: الإشراف على الاستيراد للحد من استهلاك سلع معينة، خصوصًا السلع الكمالية.. ويمكن استخدام نظام تعدد معدلات المبادلة التجارية؛ ليكمل برنامج التنمية.. فإذا كانت معدلات التبادل تختلف حسب مجموعات السلع.. ويمكن للحكومة أن تشجع تدبير السلع المتنوعة وتحقق مخصصات اجتماعية من النقد الأجنبي للأنواع المختلفة من الواردات.. ويمكن إتباع هذا النظام فيما يختص بالمعدات الإنتاجية والمواد الأولية الضرورية والسلع الاستهلاكية اللازمة.

ويمكن استخدام السياسة التجارية المقيدة لإيجاد التوازن في ميزان المدفوعات الذي يمكن أن يخيل في الدولة الناشئة نتيجة للاستثمار الأجنبي، أو الدورة التجارية الدولية، أو زيادة التضخم الداخلي.. ولكي تستفيد الدولة المقترضة من الاستثمار الأجنبي يجب أن يوجه إلى الإنتاج المباشر، وأن يساهم في زيادة الصادرات والإقلال من الواردات.. ففي هذه الحالة يسهل دفع الفوائد، وتسديد الدين.

ويضعف من مركز الدولة بالنسبة للنقد الأجنبي امتداد موجه الكساد في التجارة الدولية.. إذ تعاني الدولة نقصًا كبيرًا في قيمة صادرات المواد الأولية.. ومن ثم تجابه عجزًا في ميزان مدفوعاتها.. ويمكن في هذه الحالة استخدام القيود التجارية للحد من الواردات، وتشجيع الصادرات، والالتجاء إلى اتفاقيات السلع الدولية.. وقد عقدت اتفاقيات متعددة الجوانب؛ لتثبيت التجارة في سلع معينة، مثل: السكر، والقمح، وغيرها من المواد الأولية، والاحتفاظ بعلاقات متساوية وعادلة بين أسعار المواد الخام، وأسعار السلع المصنوعة.. وتعمد بعض الدول إلى تكوين هيئات للتسويق لحماية المنتجين من الوسطاء، ولتثبيت الأسعار الداخلية.. ويمكن للدولة عن طريق الإشراف على القطع أن تمنع هروب رأس المال عن طريق النقد الأجنبي. هذا وقد تنجح السياسة التجارية في إزالة بعض الآثار السيئة للتضخم النقدي، مثال ذلك: إن التضخم يؤدي إلى تحول الدخل من جانب الذين يشتغلون بالأجر إلى جانب الذين يحصلون على أرباح

المشروعات؛ وبذلك يحدث تغيير في الطلب على السلع وعندئذ يمكن للسياسة التجارية أن تستخدم للإشراف على استيراد السلع التي تحول إليها الطلب.. ويجب أن يكون خروج الدولة الناشئة عن سياسة حرية التجارة في أقل الحدود الممكنة وإلا فإنها تحرم نفسها من أرباح التجارة الدولية.. إذ يجب أن تستفيد من الأسواق العالمية كوسيلة لا غنى عنها للتعجيل والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

٢- المعونة الفنية:

يمكن للدول الغنية أن تساهم في تنمية الدول المتخلفة عن طريق المعونة الفنية والاستثمار الأجنبي.. فإلى جانب تزويد الدول الفقيرة برأس المال يجب على الدول الغنية أن تجعل المعرفة والخبرة الفنية في متناول سكان الدول الفقيرة.. ولتحقيق ذلك تنفذ عدة برامج للمساعدات الفنية في الدول المتخلفة.. وبعض هذه البرامج تنظم عن طريق ثنائي بين دولتين وبعضها ينظم دوليًا.. ويتم تنفيذ تلك البرامج عن طريق هيئة تنمية المستعمرات في بريطانيا والنقطة الرابعة في الولايات المتحدة.. وأهم مجالات هذه البرامج هي: الصحة، والتعليم، والزراعة.. وتتضمن هذه البرامج إعارة المهندسين والفنيين وغيرهم من الخبراء.. وبعضها يتضمن منح تسهيلات للتدريب في الولايات المتحدة.. والبعض الآخر يتضمن تنفيذ مشروعات قيادية لإظهار وعرض وسائل الإنتاج المتقدمة.

وأهم برامج المعونة الفنية المنظم على أساس دولي هو: برنامج إدارة المساعدة الفنية للأمم المتحدة.. وتشترك فيه جميع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.. ويمول عن طريق المساهمات الاختيارية السنوية للحكومة الأعضاء في المنطقة،أو إحدى وكالاتها.. وتتمثل المعونة الفنية في إرسال الخبراء الأفراد أو جماعات منهم أو بعثات مشتركة لتقديم النصح الفني والمساعدة العملية.. كما تتمثل في المنح الدراسية التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها إلى الطلبة الذين تختارهم حكومات البلاد المتخلفة؛ ليدرسوا توليد القوى، واستخدام المياه والتحكم فيها، والعمليات الصناعية وفنون التعدين والوسائل المالية الحديثة وفنون النقل والمواصلات.. ومن مظاهر المساعدات الفنية تنفيذ المشروعات الإرشادية أو القيادية؛ لنشر المعرفة بين السكان فيما يختص بطبيعة، واستخدام الطرق الفنية المتقدمة.. كما يساهم البرنامج بالتعاون مع الدول المختصة في تأسيس معاهد الإدارة العامة؛ لتعليم مبادئ الإدارة العامة والتنظيم وطرقه والإشراف على الموظفين والمحاسبة وعمل الميزانيات.. ومن المشروعات الدولية الأخرى مشروع كولمبو.. ويصم معظم دول جنوب شرقي آسيا ونيوزيلند واستراليا وكندا والولايات المتحدة واليابان.. ويستحسن تقديم هذه المساعدات الفنية عن طريق هيئة الأمم المتحدة بدلًا من تقديمها عن طريق دولة واحدة؛ حتى يمكن القضاء على روح عدم الثقة المتخلفة في الماضي في الدول الفقيرة، وحتى يمكن انتداب فنيين من دول مختلفة لتنفيذ البرنامج المطلوب.. كما يمكن تجنب تقديم القروض المشروطة.. كما يجب إنتقاء

برنامج المساعدة الفنية لكل دولة بما يتفق.. وإطار الأحوال الفنية والعلاقات الاقتصادية والخواص الثقافية والاجتماعية.. ويجب اختيار الطرق الفنية التي تنتج أعلى عائد اجتماعي بالنسبة للوحدة من رأس المال؛ ولكي يحدث برنامج المساعدة الفنية أثره الفعال كعنصر من عناصر التنمية يجب أن يكون مصحوبًا بالتغييرات المكملة له في بقية مجتمع الدولة المتخلفة.. وتمتد هذه التغييرات من التحسينات في نظام التعليم ونظام الإدارة اللذين عن طريقهما يمكن للمنتجين أن يتعلموا الفن الصناعي الحديث.. وينشئوا التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي تغري باستخدام الوسائل الفنية الحديثة.

الباب العشرون

رأس المال الأجنبي لزيادة معدل التنمية

الاستثمار الأجنبي الخاص:

يجب على الدولة المتخلفة أن تعتمد على رأس المال الأجنبي إذا عجز الإدخار القومي مع الضرائب عن توفير الاستثمار اللازم؛ لإيجاد معدل التنمية المطلوب.. إذ أن تدفق رأس المال الأجنبي يمد الدولة بوسائل تطوير الموارد المحلية للاستثمار الداخلي.. كما يمد بالنقد الأجنبي لاستيراد المواد والمعدات المطلوبة كمشروعات التنمية.. ويسمح لها باستيراد السلع الأخرى التي تحتاجها عندما تسير التنمية قدمًا، ويرتفع الدخل القومي.

ويأتي رأس المال الخارجي إما عن طريق المصادر الخاصة، أو المصادر العامة.. وقد يكون الاستثمار الأجنبي الخاص في شكل استثمار مباشر.. وفيه يمتلك المستثمر الأجنبي أصولًا طبيعية في الخارج، أو يكون في شكل استثمار محفظي "نقدي" يشمل شراء سندات حكومية للدول الأخرى.. أما الاستثمار الأجنبي "الحكومي" العام فيشمل القروض العامة، أو المنح من الحكومات الأجنبية، أو من الوكالات الدولية.

ومن فوائد الاستثمار الأجنبي الخاص أنه يخفف العبء عن كاهل دافع الضرائب في الدولة المقرضة، كما أنه يستخدم في الأغراض الإنتاجية بقصد الحصول على أرباح.. وعندما يتخذ شكل استثمار مباشر في

المشروعات الاقتصادية، فإنه يجلب معه فنونًا إنتاجية حديثة ومهارة تنظيمية وأفكارًا جديدة يمكن أن تستفيد منها الدولة التي يستخدم فيها؛ وبذلك يضيف زيادة حقيقية إلى المقدرة الإنتاجية للدولة المستوردة لرأس المال.. وقد أصبح الاستثمار الأجنبي الخاص محدودًا جدًا الآن؛ وذلك نتيجة للحربين العالميتين إذ هبط رأس المال المصدر من كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

وإذا أريد للتمويل الخارجي أن يصبح عاملًا هامًا في تجميع رأس المال، فيجب على الدول المقرضة والدول المقترضة على السواء أن تحاول إزالة العوائق التي تقف في سبيل الاستثمار الأجنبي الخاص..كما يجب عليها اتخاذ الوسائل التي تكفل زيادة رأس المال الأجنبي الخاص والتنويع في صفاته، وجعل الاستثمار في الدول المتخلفة أكثر اجتذابًا للمال الأجنبي، والعمل على تنشيط تدفق رأس المال.

وتخلص العوامل التي تحد من الاستثمار الأجنبي الخاص في: عدم وجود التوازن، واختلال الأوضاع في العلاقات النقدية والتجارية في الدول المتخلفة، ونمو روح الوطنية الاقتصادية التي تؤدي إلى التشديد، وزيادة الرقابة على دخول، واستخدام الاستثمار الأجنبي، وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تولد عدم الثقة عند المستثمرين، ويعمل على ضعف مستوى التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة؛ مما يقلل من وجود التسهيلات الأساسية المناسبة، ونقص العمال المدربين، وعدم وجود

الصناعات المتحالفة.. ويمكن اتخاذ الإجراءات التي تكفل الإقلال من المخاطر بالنسبة للاستثمار الأجنبي عن طريق: عقد معاهدات الاستثمار، وتقديم الضمانات الحكومية، والتخفيف من القيود في الدول المقترضة، ومنح امتيازات معينة من جانب الدول المقترضة.

٢- الاستثمار الأجنبي العام:

نظرًا لقلة رأس المال الأجنبي الخاص، ونظرًا لضرورة قيام الحكومات بجزء كبير من الاستثمار في برامج التنمية يجب أن تعتمد الدول المتخلفة إلى حد كبير على الاستثمار الأجنبي العام.. وقد قدر جماعة من خبراء الأمم المتحدة أنه لكي يزيد الدخل القومي للفرد بمقدار ٢٪ سنويًا في الدول المتخلفة، يجب استثمار أربعة عشر مليونًا من الدولارات سنويًا، وهذا يستلزم استيراد عشرة بلايين دولار سنويًا.

ومن مزايا الاستثمار الأجنبي العام أن حكومة الدولة المقترضة تنفق رأس المال في النهوض بالاقتصاد القومي وفق البرنامج العام للتنمية.. وإذا أتى رأس المال عن طريق إحدى الوكالات الدولية إن الدولة المقترضة لا تشك، أو تخشى من التدخل في سياستها الداخلية أو الخارجية.. كما أن الاستثمار في رأس مال التشغيل العام يتطلب مبالغ ضخمة من المال ويتضمن مخاطر كثيرة، مما لا يؤدي إلى اجتذاب الاستثمار الخاص؛ لذلك يجب الاعتماد على القروض العامة.. وتوجد الآن مؤسسات حكومية للاقراض الأجنبي في عدة دول.. ففي بريطانيا أُنشئت هيئة تنمية

المستعمرات وشركة الكومونولث المالية للتنمية.. وفي الولايات المتحدة أُنشأ بنك التصدير والاستيراد.. ومن المصادر الكبرى التدبير رأس المال الأجنبي العام البنك الدولي للإنشاء والتعمير.. وفي يوليه سنة ١٩٥٦ بلغ مجموع القروض الممنوحة بواسطة البنك خلال عشر سنوات ٢٧٢٠ مليونًا من الدولارات لاثنتين وأربعين دولة.. والقصد العام للبنك هو: اختيار المشروعات التي تساهم إلى أقصى حد في تقوية النظام الاقتصادي للدول المقترضة.. وقبل منح القرض يقوم البنك بدراسة الأهداف الهامة لبرامج الاستثمار، وملاءمة الناحية الإدارية للمشروع، وقدرة الحكومة على تحمل الالتزامات المترتبة على تنفيذ المشروع.. ونظرًا لأن قدرة البنك على تمويل المشروعات الخاصة محدودة؛ فقد أنشئت هيئة التمويل الدولية كفرع من فروع البنك للقيام بهذا الغرض.. ويشترك فيها الدول الأعضاء في البنك الدولي.. وتتوقف مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية على ما إذا كان تدفق رأس المال داخل الدولة مصحوبًا بالتخفيف في مجهودات الإدخار القومي أم لا.. فإذا كانت الاعتمادات الأجنبية تستعمل كبديل للإدخار القومي، فمعنى ذلك أن: الاستهلاك يزداد دون زيادة في مجموع معدل تجميع رأس المال.. وعلى ذلك فالأثر الفعال للاستثمار الدولي يتوقف أساسيًا على السياسات الداخلية للدولة التي يقصد بها حجز الموارد عن الاستهلاك، وتوجيهها إلى تكوين رأس المال.

الباب الواحد والعشرون

الآمال المرتقبة للتنمية

يدور البحث في هذا الباب عن الآمال المرتقبة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة.

١- القوة الكامنة للتنمية:

يدل اختلاف معدلات التنمية في الدول على أن ظروف التنمية ملائمة في بعض الدول وغير ملائمة في الأخرى.. وقد ظلت الظروف غير ملائمة في الدول المتخلفة.. إذ أن التنمية تجد فيها كل عقبات وعيوب السوق والدوائر السيئة ورد الفعل الأجنبي.. ولكن استمرار الفقر لا يعني أن هذه الدول لا تمتلك القوة الكامنة للتنمية.. ولا يمكن القول بأنه لا يوجد أساس للتنمية من حيث الموارد الطبيعية.. أذ إن كمية الموارد الطبيعية عامل ثانوي من وجهة القوة الكامنة للتنمية.. ولا يمكن القول بأنه لا يوجد أساس للتنمية من حيث الموارد الطبيعية أذ إن كمية الموارد الطبيعية عامل ثانوي من وجهة القوة الكامنة للتنمية.. ونسوق على سبيل المثال: اليابان كمثل رائع للتنمية بالرغم من قلة الموارد الطبيعية..كما أن الموارد المعروفة في الدول المتخلفة لا تُستغل عادة بنفس المعدل في الدول الغنية.. ويمكن تحسين نوع المواد الخاص، ورفع درجة كفاءة عوامل الإنتاج، وتخفيض نفقات نقل وتوزيع الناتج.. وزيادةً على ذلك فهناك موارد كامنة

لم تُكتشف أو تُستخدم بعد.. ويمكن للتغييرات في الفن الصناعي زيادة العرض الفعال للموارد باستحداث استعمالات جديدة للموارد الموجودة.. وإذا أمكن التغلب على قلة رأس المال والمهارات؛ أصبح من الممكن استخراج الموارد واستخدامها بطريقة أفضل.. وليست مشكلة نمو عدد السكان عقبة لا يمكن التغلب عليها في طريق التنمية أذان كل الدول المختلفة ليست مكتظة بالسكان، مثال ذلك: إن بعض أجزاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية من المحتمل أن يرتفع معدل التنمية فيها إذا زاد عدد سكانها..كما أنه يمكن أن ننظر إلى زيادة السكان على أنها في صالح التنمية إذا أمكن نقل العاطلين المستترين من القطاع الذي يعملون فيه إلى قطاع آخر أكثر إنتاجًا؛ عندئذ تصبح الزيادة في عدد العمال وسيلة لتكوين رأس المال.

وإذا أمكن التغلب على نقص الموارد وزيادة عدد السكان؛ فإن مستقبل معدل التنمية في الدول المتخلفة يتوقف قبل كل شئ على القضاء على النقص في رأس المال والمهارات والقدرة التنظيمية والنقد الأجنبي.. كما أنه من الأهمية بمكان اتخاذ الإجراءات الداخلية للنهوض بالتنمية، كالتوسع في التعليم والخدمات الصحية، وتدبير رأس مال التشغيل العام، وإدخال التحسينات في الزراعة، واتباع سياسة مالية ونقدية حكيمة، وتشجيع القدرة التنظيمية.. ومن عوامل زيادة الأمل بمستقبل التنمية

المحاولات الدولية لتوفير الموارد الخارجية لرأس المال، وتقديم المعونة الفنية، وتقوية مركز ميزان المدفوعات.

ومن الأمور الهامة فيما يتعلق بمستقبل التنمية في الدول المتخلفة رغبة الدولة في تحمل أعباء التنمية وقدرتها على تنفيذ السياسة الفعالة الممكنة؛ لجعل القوة الكامنة للتنمية أمرًا واقعيًا.. ومن الأعباء الكبرى الخاصة بالتنمية: عبء ضرورة زيادة معدل تكوين رأس المال، إذ يجب على الدولة أن تمتنع عن استخدام الزيادة في الدخل في الأغراض الاستهلاكية.. فإذا كانت غير قادرة على تنظيم الموارد الحاملة لتدخل في عملية تكوين رأس المال، وإذا كانت غير راغبة في تفضيل تجميع رأس المال على استهلاك العاجل؛ فإن معدل التنمية لا يمكن أن نتوقع له النمو أو السرعة لزيادة الاستثمار دون الاصطدام بالتضخم يجب تعبئة زيادة القوة العاملة لتكوين رأس المال، أو زيادة الإدخار الاختياري، أو زيادة الضرائب أو الاقتراض من الخارج.. ويجب على الدولة أن تقضي على أضرار التضخم وتنسق برنامج التنمية عن طريق الإشراف المباشر على البرنامج، وتحمل أعباء التخطيط.. كما يجب تعديل التكوين الطبقي إذا كانت مصالح طبقة خاصة تحول دون حصول الطبقات الأخرى على الفوائد الاقتصادية.. وقد تشمل التغييرات المتعلقة بالتنمية أعباء غير مالية في شكل تغيير الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية والدينية.. وما لم تكن الدولة راغبة في تحمل التعديلات في المطالب الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية

والعادات والمعتقدات التي قد تشمل أعباء القلق والتذمر؛ فإن معدل التنمية يسير ببطء.. كما قد تتطلب التنمية تغييرًا في أوضاع القيم والسلوك التي تتم عن طريق التغيير والتعديل في المنظمات الرئيسية كالأسرة والمعبد والمدرسة، إذا كانت هذه تؤيد أوضاع القيم القديمة التي تعوق التقدم والابتكار.

ويجب على الدول المتخلفة أن تقوم بالعمل الواعي عن طريق حكوماتها، التي يجب بدورها أن تقوم بالمبادأة في عملية التنمية.. وتقرر ما إذا كانت تتولى هي العملية أم تتركها للقطاع الخاص.. ويجب أن تقوم الحكومات بإنشاء نظام إداري كفء.. ويجب على الدولة أن تمر بطور التقدم السياسي قبل التعجيل بالتنمية فالتطور السياسي والتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية تتوقف على بعضها البعض.

الجزء الرابع

الاحتفاظ بالتنمية في الدول الغنية

التنمية الاقتصادية كهدف للسياسة الاقتصادية

بالرغم من وجود فوارق اجتماعية وسياسية واقتصادية كثيرة بين الدول الغنية والفقيرة فإن القوى الاقتصادية والعمليات التي تتضمنها التنمية تتشابه أساسًا في الحالتين.. ولا يوجد حد فاصل بين نظريات التنمية التي تطبق في الدول الفقيرة والدول الغنية.

إلى جانب هدف التنمية الاقتصادية المستمرة توجد أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة، وهي إيجاد مستوى مستقر للتوظف ثبات في مستوى الأسعار، وتوزيع عادل للدخل والطمأنينة الاجتماعية وتخصيص كفء للموارد الانتاجية وإقامة علاقات اقتصادية دولية مرضية.

التنمية الاقتصادية والأهداف الاقتصادية الأخرى:

ولو أن البطالة على مدى واسع تلاقي معارضة من كل إنسان، إلا أنه من الممكن أن نتساءل إلى أي حد يمكن اتباع سياسة التوظيف الكامل للقوة العاملة؟ هناك من يقول أن قدرًا بسيطًا من البطالة أمر مرغوب فيه إذ أنها تعطي النظام الاقتصادي بعض المرونة التي تسمح على طول الزمن بمعدل للتنمية أسرع مما تسمح به سياسة التوظيف الكامل، كما أنه إذا كانت ظروف العمال ليست ميسرة بدرجة كبيرة فإن رجال الأعمال تزداد

قدرتهم الشرائية، ويصبحون أكثر رغبة في توسيع أعمالهم مما يزيد في معدل التنمية.

أما من جهة معدل الأسعار فإن معدل الأسعار الذي يرتفع تدريجيًا يكون ادعى إلى سرعة التنمية من معدل الأسعار الثابت.. ولكن من جهة أخرى فإن ارتفاع الأسعار يشجع على القيام بالمشروعات القصيرة الأجل المبنية على المجازفة مما يضر بالتنمية لأمد طويل.. وعلى ذلك فمعدل الأسعار الثابت يصبح أكثر ملاءمة للتنمية السريعة.

وتؤثر التنمية بدورها على تحقيق هدف التوظيف الكامل ومستوى الأسعار الثابت، فما لم يكن معدل التنمية سريعا بدرجة كافية فإن النظام الاقتصادي يصبح عُرضةً لوباء البطالة المزمنة.. وهناك علاقات متبادلة بين هدف التنمية والرغبة في التوزيع العادل للدخل والاطمئنان الاجتماعي.. فبعض الاقتصاديين يعارضون الإجراءات الضريبية للوصول إلى توزيع عادل للدخل؛ لأن عبء الضرائب يقع على عاتق الأرباح.. ومن ثم يقلل معدل تجميع رأس المال.. بينما يؤيد بعضهم هذا الاجراء إذ أن إعادة توزيع الدخل توسع من السوق الاستهلاكية.. وتزيد الطلب على السلع؛ مما يؤدي إلى سرعة التنمية.

ومن جهة الأمن الاجتماعي يقول الماركسيون: إن زيادة معدل التنمية وسرعته توسع هوة الدخل بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال؛ مما يؤدي إلى الصراع الطبقي.. بينما يذهب شومبيتر وأتباعه إلى أن زيادة

الدخل الحقيقي لجميع الطبقات أثناء سرعة وزيادة التنمية؛ يقلل من التوتر بين الطبقات.. ومن ثم فتحسين مستوى المعيشة لكل طبقة لا يتطلب تخفيض مستوى الدخل للطبقات.

ومن ثم يتضح أن هناك علاقات متناقضة ومتكاملة بين أهداف النظام الاقتصادي للدولة ؛ لذا يجب اتباع حل وسط، وهذا الحل الوسط يختلف من دولة لأخرى.

٢- هدف التنمية والسياسة الاقتصادية للقرن التاسع عشر:

لقد حدث التقدم الصناعي في إنجلترا أثناء القرن التاسع عشر داخل إطار من التدخل الحكومي بأدنى حد ممكن، فلم تقم الحكومة المركزية مباشرة بالإنتاج بدرجة ذات أهمية.. وقد قامت الهيئات الخاصة بالصناعات وبالمنافع العامة الأساسية.. واعتقاد الحكومة والشعب الراسخ في مزايا المنافسة جعلهما ينظران إلى القوة الاحتكارية سواء للدولة أو للهيئات على أنها أمر مكروه.. واتجهت الإجراءات الحكومية في أوائل القرن التاسع عشر إلى إزالة آثار التدخل الحكومي السابق في الحياة الاقتصادية.. وفي مجال المنافع العامة منعت الحكومة التغالي في تقاضي الأسعار وقصور الخدمة العامة.. وكان البرلمان يشجع المنافسة ويرفض الاتحاد بين فروع الإنتاج المتنافسة التي من نوع واحد.. والمجال الوحيد الذي سمح القانون بقيام اتحادات فيه، ولكن بدرجة محدودة هو: مجال العمل.. كما وضع قيودًا على تشغيل النساء والأطفال، وحدد ساعات

العمل، وحسَّن حال العمال، من حيث: سلامتهم ومستواهم الصحي.. وفي مجال المال صدر قانون يقصر إصدار أوراق النقد على بنك إنجلترا، ثم شجعت الحكومة قيام الشركات المساهمة.

وقد حذت الحكومة الائتلافية للولايات المتحدة حذو بريطانيا في عدم تدخلها المباشر في المجال الإنتاجي في القرن التاسع عشر.. وقد ساعدت التنمية الداخلية بالتمويل الجزئي في بناء الطرق والقنوات.. كما منحت الشركات مساحات من الأراضي لإنشاء طرق النقل والسكك الحديدية.. وقد منحت حكومة الولايات أجزاء من أراضيها لإقامة كليات عليها.. وقد شجعت الحكومة الاستيطان الداخلي للإقامة فيها وزراعتها.. وقد اتبعت الحكومة سياسة الحماية الجمركية لحماية الصناعات الناشئة.. وقد سمح القانون بقيام نقابات العمال، وتحديد ساعات العمل، وتحريم تشغيل الأطفال، ووضع التنظيمات للمحافظة على صحة العمال وسلامتهم.. وحرم القانون المحاولات غير المشروعة لرفع الأسعار، وقيام الاحتكار الصناعي.. ثم صدر قانون تسجيل الاختراعات وحماية حقوق المخترعين.. وقد باشرت الحكومة الائتلافية رقابتها على البنوك، وقصرت إصدار الأوراق النقدية على البنوك الوطنية.. وفي المجال الصناعي لم تقم الحكومة بتقديم أية مساعدة عن طريق التمويل المباشر.. وكل ما فعلته هو: منح الإعانات والمكافآت لتأسيس صناعات معينة.

وفي كلٍ من: فرنسا وألمانيا كانت المجهودات المباشرة للحكومات للنهوض بالصناعات تفوق مثيلاتها في بريطانيا والولايات المتحدة.. إذ قامت كل من الحكومتين الفرنسية والألمانية بشق القنوات وبناء الطرق البرية والحديدية.. كما حاولت كل منهما إنشاء نظام مصرفي سليم.. وقد لعبت كل من الحكومتين دورًا مباشرًا أكبر مما قامت به بريطانيا والولايات المتحدة، فيما يختص بإيجاد بيئة ملائمة للتقدم الصناعي.. ولم تعارض ألمانيا قيام النظام الاحتكاري كما عارضته بريطانيا والولايات المتحدة.. ولم تسمح فرنسا وألمانيا بقيام نقابات العمال فيهما إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.. أما فيما يختص بالتجارة الدولية، فقد اتبعت كل من الدولتين نظام الحماية الجمركية، خصوصًا فيما يتعلق بالمصنوعات.

٣- سياسة القرن العشرين فيما يختص بالتنمية الاقتصادية:

من التغييرات الهامة في النظام الاقتصادي خلال القرن العشرين وزيادة اهتمام الدول الغربية بهدف الأمن الاجتماعي، وزيادة المساواة في الدخل؛ فأصبحت ضريبة الدخل التصاعدية والضرائب على اتحاد الشركات من الأمور الشائعة؛ فارتفعت حصيلة ضرائب الدخل في إنجلترا والولايات المتحدة، وكذلك في اليابان. وقد صدرت تشريعات الأمن الاجتماعي في هذا القرن أيضًا، فأصدرت بريطانيا وألمانيا القوانين الخاصة بالتأمين الصحي القومي وبمعاشات الشسخوخة قبل الحرب العالمية الأولى.. وفي سنة **١٩٣٥** أنشأت الولايات المتحدة التأمين ضد

الشيخوخة.. ومنحت مساعدات للولايات المختلفة لمعاونة المحتاجين.. وأعدت الحكومة الفيدرالية مشروع الإسكان لذوي الدخل المحدود من العائلات.. وتلقت القطاعات التي سادها الكساد مقدارًا أكثر من الإعانات الحكومية، خصوصًا القطاع الزراعي.. وقد حذت كل من ألمانيا وفرنسا حذو بريطانيا والولايات المتحدة في هذا الاتجاه.

وفي ميدان العمل اتخذت إجراءات تشريعية لتحقيق هدف التوازن في توزيع الدخل بعد سنة ١٩٠٠.. فحددت الحكومة الحد الأدنى للأجور.. وأنشئت المحاكم والهيئات لفض المنازعات بين العمل وأصحاب العمل.. كما اعتبرت المساواة الاجتماعية من جانب العمال أمرًا لا يعاقب عليه القانون كما كان سابقًا.. وقد أصبح هدف التوظيف الكامل من الأهداف القومية الهامة في القرن العشرين؛ فأدخلت بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ما بين سنة ١٨٨١، ١٩٣٥ نظام التأمين ضد البطالة.. كما اتبعت هذه الدول إلى جانب ذلك سياسات مالية ونقدية لتحقيق هذا الهدف.

وفضلًا عن قيام الحكومات بتشجيع التوظيف الكامل فقد قامت بدورٍ فعالٍ في الاحتفاظ باستقرار الأسعار.. وذلك عن طريق استخدام الوسائل المالية.. وعن طريق الإشراف على البنوك المركزية.. وعن طريق المجهودات المشتركة للحكومة وأصحاب الأعمال والمنظمات العمالية.

وخلال هذا القرن زاد تدخل الحكومات في مجال تخصيص الموارد فتولت الحكومات تشغيل المنافع العامة، أو أخضعتها لإشرافها الدقيق.. كما أممت بعض القطاعات الصناعية الهامة كالفحم، والغاز، والقوى الكهربائية.. كما زاد الإشراف الحكومي على مشروعات الاعمال خارج مجال المنافع العامة.

وفي مجال التجارة الدولية زاد التدخل الحكومي في هذا القرن بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه في القرن الماضي.. فبعد سنة **١٩١٤** بدأت بريطانيا (أكبر الدول التي اتبعت سياسة حرية التجارة) تتخلى عن هذه السياسة.. وبدأت تتجه نحو سياسة الحماية الجمركية.. وأدخلت بعض الحصص سنة **١٩٣٠**.. وتتبع فرنسا سياسة فرض جمارك عالية وتوسعت في نظام الحصص.. وفرضت حكومة ألمانيا نظامًا دقيقًا؛ للإشراف على التجارة الخارجية.. وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت الولايات المتحدة تأخذ بنظام الحماية الجمركية.. ويمثل الاتحاد السوفيتي نظام التصنيع تحت الإشراف الدقيق للدولة.. وقد أمم النظام الشيوعي معظم النظام الاقتصادي؛ فأصبحت البنوك والتجارة الخارجية والصناعة والتجارة الداخلية والنقل قطاعات مؤممة منذ سنة **١٩٢١**.. كما أممت جميع الأراضي الزراعية.. وفي نفس الوقت بدأت الحكومة نظامها الزراعي الجماعي.. وفي سنة **١٩٣٦** أصبح **٩٠٪** من المزارعين يعملون في المزارع الجماعية.. وتتركز خطط التنمية في الاستثمار وإعطاء الأسبقية لإنتاج

الصناعات الثقيلة.. وأهم أهداف التنمية هي: سرعة التصنيع، وخلق قوة عسكرية جبارة.

وتعتبر إجراءات زيادة الرفاهية الاجتماعية.. وتدخل الحكومة في الأعمال الاقتصادية داخلة في دائرة التنمية الاقتصادية، فالأولى- تزيد من كفاءة القوة العاملة والتملك الحكومي للمنافع العامة يحول دون ممارسة الاحتكار بواسطة المؤسسات الخاصة، كما يزيد من رأس مال التشغيل العام.

وعندما حل الكساد العام سنة **١٩٣٠** وتفاقمت البطالة؛ تغيرت نظرة الحكومات الاقتصادية.. ولم تصبح التنمية هي الشغل الشاغل، بقدر ما أصبح تحقيق التوظف الكامل والأمن الاجتماعي، عن طريق: مساواة توزيع الدخل؛ فأصبح الاتجاه العام يتركز في تحقيق التوظيف الكامل لأمدٍ قصير، وترك مشروعات الأمد الطويل تعني لنفسها؛ وبذلك ترك تحقيق هدف النهوض بالتنمية للقطاعات الخاصة.. وباختفاء مشكلة البطالة الجماعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول توجه اهتمامًا أزيد إلى الأهداف الاقتصادية الآجلة؛ فأعلن الرئيس الأمريكي أن الهدف الاقتصادي هو: زيادة الدخل القومي الذي يقسم بالتساوي بين الذين ساهموا في تنميته.. ويمكن تحقيق الزيادة عن طريق الدولارات ذات القوة الشرائية الثابتة.. فمن واجب الحكومة في المجتمع الحر أن تخلق بيئة تمكن المشروعات الفردية أن تعمل بطريقة إنشائية لخدمة أغراض التقدم

الاقتصادي، وعلى الحكومة أن تتخذ بعض الإجراءات التي تسهل هذه المهمة.

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الهدف الصناعي في بريطانيا الجديدة هو: الحصول على أعلى إنتاج ممكن بالنسبة للفرد العامل؛ لأن هذا من شأنه رفع مستوى المعيشة.. وأخذت الحكومة تضع خطة طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية.. وأممت بعض الصناعات الأساسية.. وأنشئت مجالس التنمية لعدة صناعات؛ لزيادة الكفاءة الإنتاجية.. واتخذت عدة إجراءات حكومية؛ لمراقبة الاستثمار في القطاع الخاص.. وأُنشئ مجلس التخطيط الاقتصادي سنة ١٩٤٧ ؛ لتقديم النصح إلى الحكومة، فيما يختص بالتغلب على الصعاب واستخدام الموارد الاقتصادية على خير وجه ممكن.. وزادت الحكومة من نفقاتها على التعليم والصحة والإسكان.. ولما تولت حكومة المحافظين تعهدت بتنشيط المشروعات الحرة بإعطائها نصيبًا أوفر في النشاط الاقتصادي، وخففت الحكومة من إجراءات إشرافها المباشر على الإنتاج.. وخفضت الضرائب.. وألغت تأميم صناعات الحديد والصلب، والنقل البري.

وتركزت جهود فرنسا بعد الحرب في تنفيذ مشروع مونيه الذي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة، وزيادة القدرة الإنتاجية للعمال، وتحقيق التوظف الكامل، والنهوض بمشروعات الإسكان، وحفظ التوازن في التجارة الدولية.. وذلك عن طريق: الإشراف على الائتمان، والمواد الخام،

والاستيراد لتوجيه الاستثمار في الخطوط المرغوبة.. كما أن الحكومة تمول جزءًا كبيرًا من الاستثمار.

واتبعت حكومة ألمانيا سياسة التنمية السريعة بواسطة الاقتصاد الاجتماعي الحر.. فحاولت الحكومة خلق البيئة الملائمة للإنتاج السريع في القطاع الخاص.. واتخذت سياسة مالية ونقدية دقيقة.. ووضعت نظامًا للضرائب يشجع على التنمية؛ فمنحت الحكومة عددًا من الإعفاءات الضريبية؛ لتشجيع الاستثمار.. وأعفت أرباح كسب العمل في غير الأوقات الرسمية من الضريبة.. وكان معظم الدخل الضريبي من الضرائب على المبيعات ودورة رأس المال؛ مما خفف العبء عن كاهل الهيئات التي تقوم بالجزء الأكبر من الإدخار في النظام الاقتصادي.

٤- أعمال التنمية الحديثة:

ترجع أهمية السياسة التي تتبعها الدول بعد الحرب العالمية الثانية لتنشيط التنمية الاقتصادية إلى عوامل كثيرة مختلفة.. فالاستفادة الكاملة من الوسائل الإنتاجية المتمثلة في زيادة عدد العمال ومقدرة رأس المال تتطلب استمرار النمو الاقتصادي..كما أن تحقيق أهداف الأمن الاجتماعي والمساواة في توزيع الدخل تستلزم معدلًا سريعًا من التنمية.. وقد أثبتت الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية أن الاقتصاد المتطور يُمكِّن الحكومات من القيام ببرنامج دفاعي واسع أسرع وأيسر مما يمكنها القيام به في الأحوال الاقتصادية الراكدة.. ومن المؤكد أن كل الحكومات

تحاول أن تتجنب انخفاض مستوى الدخل الفردي؛ حتى لا ينخفض مستوى المعيشة.. كما تحاول أن تتجنب الكساد النسبي الذي ساد دول العالم فيما بين الحربين العالميتين.. فقد زاد الدخل الفردي في هذه المدة بمعدل أقل بكثير مما كان عليه في نهاية القرن التاسع عشر.. وبعد الحرب العالمية الثانية قللت الزيادة الملحوظة في الدخل الفردي والدخل القومي من مخاوف الركود الطويلة الأمد.

خصائص اقتصادية واتجاهات العامة في الدول النامية

هذا الباب يختص بدراسة الخصائص الاقتصادية العامة التي تصاحب ارتفاع مستوى الدخل الفردي.

١- خصائص عملية التنمية (توزيع المهن والإنتاج الفردي):

من الخصائص الاقتصادية المميزة للدول المتقدمة هي زيادة النشاط الصناعي فيما عنه في الدول المتخلفة.. فتستخدم الأعمال الصناعية وأعمال البناء **٣٠٪** من السكان ذوي النشاط الاقتصادي.. بينما تقل هذه النسبة عن **١٥٪** في الدول المتخلفة.. وفي سنة **١٩٥٤** كان **٣٥٪** من الدخل القومي ناتجًا من هذه القطاعات في الدول الغنية.. بينما كان أقل من **٢٠٪** في الدول المتخلفة. ويُلاحَظْ أن في الدول ذات الدخل الفردي المرتفع قد زاد الاتجاه في أهمية الخدمات المباشرة؛ فارتفعت نسبة المشتغلين فيها من **٣٤٪** سنة **١٨٧٠** إلى **٥٥٪** سنة **١٩٥٥**.. بينما ظلت نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة والتعدين والبناء ثابتة.. وقد هبطت الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي في هذه الدول خلال الخمسة والعشرين سنة الأخيرة. إذ هبطت نسبة المشتغلين بها في الدول الأمريكية من **٢٢٪** سنة **١٩٣٠** إلى **١٢٪** سنة **١٩٥٠**.. وفي دول أوربا الصناعية هبطت خلال هذه المدة من **٢٤٪** إلى **٢٠٪**.

وتختلف القدرة الإنتاجية للعمال في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة، فالإنتاج الزراعي الفردي في الدول الغنية يزيد عنه في الدول الفقيرة بما يقرب من عشرة إلى عشرين ضعفًا.. وكذلك يختلف الإنتاج الصناعي للفرد بين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول المتخلفة؛ فيبلغ إنتاج الفرد في الولايات المتحدة أربعة أمثال الإنتاج الفردي في دول غرب أوروبا، وثلاثة أمثاله في بريطانيا.. ويبلغ ثمانية أمثاله في أمريكا اللاتينية، وخمسة عشر مثلًا عما هو في أفريقيا.

٢- نفقات الاستهلاك:

إن التنوع الكبير في إنتاج الدول الغنية المتقدمة ينعكس على الأوضاع الاستهلاكية فيها.. ففي الدول ذات الدخل الفردي المنخفض يبلغ الإنفاق على الطعام ٧٠٪ من مجموع النفقات الاستهلاكية.. بينما يبلغ ٣٥٪ في الولايات المتحدة و ٤٥٪ في المملكة المتحدة و٤٠٪ في ألمانيا.. بينما يبلغ الإنفاق على الملابس والمسكن والمعدات المنزلية نسبة أكبر في الدول المتقدمة عنها في الدول الفقيرة.. وقد زاد النصيب الاستهلاكي للتنقلات والمعدات المنزلية والعناية الطبية والتأمين والترويح النفسي في دول أمريكا ما بين سنة ١٩١٤ و ١٩٥٢.. بينما ظل الانفاق على الطعام والشراب والتدخين ثابتًا منذ سنة ١٩٠٠، وهذا هو الحال بالنسبة لبريطانيا.. وخلال النصف الأول من هذا القرن لم يزد الانفاق

على الخدمات في المملكة المتحدة مثلما زاد في أمريكا؛ وذلك لأن حكومة بريطانيا توفر للسكان كثيرًا من الخدمات العامة.

٣- التجارة الدولية:

هناك فرق واضح بين البنيان الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول المتخلفة فيما يختص بالتجارة الدولية.. وفي سنة ١٩٥٥ ساهمت الدول الصناعية بمقدار ٦٣,٧٪ من مجموع الصادرات العالمية منها ٣٨,٧٪ صادرات إلى الدول الصناعية الأخرى و٢٥٪ إلى الدول غير الصناعية.. وتساهم الدول المنتجة للمواد الأولية بمقدار ٣٦,٣٪ من الصادرات العالمية منها ٢٥,٧٪ إلى الدول الصناعية و ١٠,٦٪ إلى دول أخرى منتجة للمواد الأولية. وعلى ذلك فالتجارة بين الدول الصناعية وغير الصناعية تبلغ ٥٠,٧٪ من الصادرات العالمية.. وتعتبر الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا أكبر الدول الصناعية وأولى الدول المصدرة.. وتساهم بما يبلغ ٤٢٪ من الصادرات العالمية.. وقد ارتفع مركز الولايات المتحدة كدولة مصدرة من ١٩١٣ – ١٩٥٤.. بينما قل نصيب بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وقد حدث تغيير كبير في تركيب الصادرات المصنوعة؛ فزادت نسبة الآلات والعربات من ١٢٪ سنة ١٩٠٠ إلى ٤١٪ سنة ١٩٥٢.. وهبطت نسبة المنسوجات من ٣٦٪ إلى ١٩٪ في هذه المدة.. بينما ظلت نسبة المصنوعات المعدنية والكيماوية ثابتة. وبلغت نسبة المصنوعات

المصدرة إلى المواد الأولية المصدرة في الولايات المتحدة واليابان ودول غرب أوروبا ٧٢٪ إلى ٢٨٪ سنة ١٩٥٢.. بينما كانت ٥٤٪ إلى ٤٦٪ سنة ١٩٠٠. وفيما يختص بالواردات فإن نسبة المواد الاولية المستوردة كانت ٧٣٪ والمصنوعات ٢٧٪ سنة ١٩٠٠، وتغيرت إلى ٧٤٪ و ٢٦٪ سنة ١٩٥٢.

وفي سنة ١٩٣٨ كان هناك توازن في الميزان التجاري بالنسبة للدول الأوربية. وفي سنة ١٩٤٧ بلغ العجز في الميزان التجاري سبعة ونصف بليون دولار؛ ويرجع السبب إلى منافسة الدول الناشئة للدول القديمة الغنية في الصناعة، وإلى التغيير في تركيب التجارة الدولية.

٤- الإيرادات والمصروفات الحكومية:

لقد زادت الأهمية النسبية للمصروفات الحكومية بإطراد في معظم الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الأولى.. ففي الولايات المتحدة زادت نسبة المصروفات الحكومية إلى مجموع الإنتاج القومي من ٦,٤٪ سنة ١٩١٣ إلى ٣٠,٧ سنة ١٩٥٤.. بينما ارتفعت في بريطانيا من ١٥٪ سنة ١٩١٣ إلى ٤٠٪ بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي سنة ١٩١٣ كانت المجموعات الكبرى للمصروفات الحكومية بالنسبة للفرد هي: النقل والتعليم والصحة والبريد والدفاع القومي في الولايات المتحدة.. وفي سنة ١٩٣٢ أُضِيفَ إليها معاشات المحاربين القدماء.. وقد زادت مصروفات الدفاع القومي بعد الحرب العالمية الثانية

زيادةً ملحوظةً، كما زادت مصروفات التأمين الاجتماعي والفوائد على الديون الوطنية.. وفي بريطانيا زادت المصروفات بسبب التوسع في الخدمات الاجتماعية وهي: التعليم والخدمات الطبية المؤممة والضمان الاجتماعي والمعاشات ومعونة الفقراء.. كما زادت النفقات الحكومية على القطاع الاقتصادي؛ بسبب تأميم بعض الصناعات وزيادة النشاط التجاري الحكومي والمساعدات الحكومية للزراعة والصناعة.. ولمقابلة الزيادة في المصروفات الحكومية تعتمد هذه الدول على ضريبة الدخل التي زادت نسبتها بالنسبة للدخل الضريبي من ٢٪ إلى ٦٤٪ في الولايات المتحدة بين سنة ١٩١٣، ١٩٥٢ ومن ١٩٪ إلى ٤٣٪ في بريطانيا.

٥- وحدات الأعمال الكبرى:

يقوم جزء هام من النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة ذات الدخل الفردي المرتفع على أساس إنتاجي كبير، وقد دل الإحصاء الإنتاجي في بريطانيا سنة ١٩٣٥ على أن ٤٠٪ من المشتغلين في الصناعات تضمهم مؤسسات يبلغ متوسط عدد موظيفها خمسمائة موظف.. كما دل الإحصاء في الولايات المتحدة سنة ١٩٥١ على أن ٤٤٪ من المشتغلين في الصناعات تضمهم مؤسسات يبلغ متوسط عدد موظفيها خمسمائة موظف على الأقل.. وتدل البيانات في الولايات المتحدة على الزيادة السريعة في حجم وحدات الأعمال.. ففي القطاع الصناعي تضم الأربع شركات الكبرى ٥٠٪ على الأقل من المشتغلين في

هذا القطاع.. وإلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة توجد مستويات عالية للتركيز الصناعي في ألمانيا وكندا واليابان وإيطاليا.. ومن الأسباب الهامة للتركيز الصناعي تقدم الفنون الصناعية وزيادة الأرباح التي تنتج من اندماج المؤسسات الصناعية.. ومن مظاهر وحدات الأعمال الكبرى في الدول الصناعية الكبرى انعزال الإدارة عن ملكية الأسهم، فلا يزيد عدد المديرين الذين يملكون أسهما تؤهلهم للتصويت عن ٣٪ من أصحاب المؤسسات.

٦- توزيع الدخل:

تدل البيانات في الولايات المتحدة على اتجاه تدريجي صعودي نحو مساواة أكبر في توزيع الدخل بين سنتي ١٩٣٥ و ١٩٥٠.. والعوامل التي سببت هذا التحول هي: قلة نسبة البطالة سنة ١٩٥٠ عنها في سنة ١٩٣٥.. ووجود زيادة نسبية في معدلات الأجور في المهن الضئيلة الأجر أكبر منها في معدلات أجور المهن العالية الأجر.. وارتفاع الزيادات في دخل الأسر المشتغلة بالزراعة.. وزيادة عدد الذين يتقاضون أجورًا بالنسبة للأسرة بين ذوي الدخل المتوسط.. وتبين الإحصاءات في ألمانيا أن الاتجاه نحو المساواة في الدخل كان بين ١٩١٣ و ١٩٢٦.. وفي فرنسا مثل الولايات المتحدة أصبح الاتجاه أميل إلى المساواة بين ١٩٣٨ و ١٩٤٦.. وتدل التغييرات الطويلة الأمد في توزيع الدخل على هبوط مجموع المدفوعات في حصص الأرباح والفوائد والإيجارات في الولايات المتحدة.

وقد زاد نصيب أصحاب حصص الأرباح بين ١٩٠٩ و ١٩٤٨ ؛ نتيجةً للتحول من المؤسسات الفردية إلى الشركات المتحدة.. وقد حدثت هذه الظاهرة في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا.. وترجع الزيادة في فوائد رأس المال ما بين سنة ١٩٢٩ و ١٩٤٨ في الولايات المتحدة إلى زيادة أسعار الحاصلات الزراعية.. وفي نفس هذه المدة حدث هبوط في قيمة الإيجارات.

٧- تجميع رأس المال:

يفسر لنا تحليل عوامل الإنتاج وطبيعة التقدم الفني الصناعي أهمية الاختلاف في الخصائص الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومن الصعوبة بمكان أن نحدد ماهية كمية رأس المال، فهل يدخل فيها الاستثمار في تعليم وتدريب السكان؟ أم تقتصر على المنشآت والآلات والمعدات ورأس المال العامل؟ ومن الصعب أيضًا قياس كمية رأس المال؛ لأنه من الأمور المستحيلة عمليًا أن نعد السلع المادية التي تكون كمية رأس المال.

وقدرت كميات رأس المال بحسب الوحدات الدولية "أي بواقع الفرد العامل" بما يبلغ ٥٨٢٠ في الولايات المتحدة و ٦٦٦٠ في بريطانيا و ٦٣٢٠ في الأراضي المنخفضة و ٥٥٠٠ في كندا.. بينما يبلغ في الدول المتخلفة حوالي ١٠٪ من مقداره في بريطانيا والولايات المتحدة.

وقد بلغ نصيب الفرد في الولايات المتحدة من الثروة المادية سنة ١٩٥٠ – ٢٣٧٠ دولارًا.. وقد بلغ معدل الزيادة السنوية من سنة

١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ – ١,٤٤٪، أما في إنجلترا فقد زادت قيمة الأصول الثابتة للفرد بمعدل ١٠٪ ما بين سنة ١٩٤٧ و١٩٥٣.

ويرجع الفرق بين كمية رأس المال في الدول المتقدمة الغنية والدول المتخلفة الفقيرة إلى اختلاف عادات الادخار في كل منهما، فنسبة المدخرات في الدول الغنية أعلى بكثير منها في الدول الفقيرة.. كما أن الفجوة بين كمية رأس المال في الدول الغنية وبينها في الدول الفقيرة تزداد اتساعًا. وفي الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والدانمرك هبطت نسبة المدخرات من الدخل هبوطًا طفيفًا من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٩٥٠.. وخلال هذا القرن زاد الادخار الحكومي على حساب الادخار الفردي، الذي يكون الجزء الأكبر من الادخار القومي في الولايات المتحدة وبريطانيا.. وفضلًا عن هبوط الادخار الفردي فإنه قد اتخذ شكل الادخار المقيد الذي لا يتوقف على قرار من المدخر، مثل: أقساط التأمين والمعاش.

٨- الموارد الطبيعية:

نظرًا لارتفاع مستويات استهلاك المواد الخام تواجه الدول الصناعية الغنية مشكلة توفير الكميات المناسبة من المواد الخام لتغذي آلاتها الصناعية دون زيادة محسوسة في الاثمان الحقيقية لهذه المواد.. ففي الولايات المتحدة زاد استهلاك المواد المعدنية بما فيها البترول خمسة أمثال بين ١٩٠٠ و١٩٥٠.. كما زاد استهلاك المنتجات الزراعية ١٣٠٪ في هذه المدة، وزاد استهلاك القوة الكهربائية ٣٥٠٪ بين ١٩٢٥ و

١٩٥٠.. فإذا تضاعف إنتاج السلع والخدمات بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ فإن ذلك يستلزم زيادة كميات المواد الخام جميعها ما بين ٥٠٪ و ٦٠٪، وقد حدثت مثل هذه الزيادة السريعة في استهلاك الخامات في غرب أوربا وكندا واستراليا واليابان؛ ونتج من ذلك زيادة اعتماد الدول الصناعية على المستورد من المواد الأولية.. والمشكلة التي تواجهها الدول الغنية والفقيرة هي ما إذا كانت بعض الدول الصناعية المعنية يمكنها أن تحتفظ بمقدار صادراتها من السلع المصنوعة بالدرجة التي تكفي لدفع ثمن وارداتها من المواد الأولية... وما إذا كانت الدول المتخلفة قادرة عليها وراغبة في تطوير احتياطيها من المواد الطبيعية.

٩- عدد السكان والقوة العاملة:

ليست العلاقة بين دخل الفرد وكثافة السكان بسيطة سواء في الدول الغنية أو الدول الفقيرة، وفي سنة ١٩٥٤ اختلف عدد السكان في الكيلو متر المربع من ٢,١ في استراليا وكندا على التوالي إلى ٢٩٨ و ٢٤٥ في بلجيكا وبريطانيا على التوالي. أما بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا والمانيا فكانت ١٥٩,٧٨,٢١. ويختلف المعدل السنوي لزيادة عدد السكان اختلافًا بينًا من دولة غنية إلى أخرى.. فبينما زاد عدد السكان في الولايات المتحدة وكندا ١٥٪ و ٢١٪ بين سنة ١٩٤٠ – ١٩٥٠ زاد عدد سكان بريطانيا ٥٪ وعدد سكان فرنسا ٢٪.. هذا وتنخفض نسبة المواليد والوفيات في الدول الغنية نسبيًا عنها في الدول

الفقيرة. وقد نما عدد السكان بسرعة في أوروبا في القرن التاسع عشر، ولكن معدل النمو هبط في النصف الأول من القرن العشرين.. فبينما كان متوسط معدل الزيادة في سكان بريطانيا كل عشر سنوات ١٥,٥٪ ما بين سنة ١٨٠١ و ١٨٤١ أصبح ٤,٨٪ ما بين سنة ١٩٤١ و ١٩٥١.. وفي الولايات المتحدة كان متوسط معدل الزيادة كل عشر سنوات ٣٥٪ بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٦٠ فأصبح ١٤,٥٪ بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٥٠.. وقد صاحب الزيادة في عدد السكان في أوربا موجة كبيرة من الهجرة إلى الخارج خصوصًا إلى أمريكا الشمالية.. وقد بلغت ذروتها قبل الحرب العالمية الأولى، ثم هبطت هبوطًا حادًا بعد ذلك.. ومنذ سنة ١٩٣٠ أصبحت حركات الهجرة الدولية من وإلى الدول الغنية بطيئة نسبيًا.

ومن الاختلافات الهامة فيما يختص بالسكان بين الدول الغنية والدول الفقيرة هو أن متوسط العمر في الأولى يزيد عنه في الأخيرة، فقد بلغ متوسط العمر في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٣ ثلاثين عامًا.. بينما بلغ في بريطانيا سنة ١٩٤٧ خمسة وثلاثين عامًا، كما أن ارتفاع مستوى الصحة والتعليم يميز سكان الدول الغنية.. وينعكس ارتفاع المستوى الصحي في الزيادة المطردة في متوسط بقاء الإنسان على قيد الحياة، فقد زاد في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالنسبة للذكور من ٤٨ عامًا سنة ١٩٠٠ إلى ٦٥ عامًا سنة ١٩٥٢.

وتتوقف نسبة القوة إلى عدد السكان على عدة عوامل مركبة أهمها: العمر والتركيب الجنسي للسكان والبنيان الاقتصادي للدولة والمبادئ الخلقية للمجتمع فيما يختص بتشغيل المرأة والسن الذي يترك فيه الشباب المدرسة وسن اعتزال العمل ومستوى السكان الصحي ومستوى التوظيف والتبويب الاحصائي، الذي يمكن بواسطته تقدير القوة العاملة.. وفي الولايات المتحدة زادت نسبة العاملين إلى عدد السكان من ٣٢,٥٪ سنة ١٨٧٠ إلى ٤٢٪ سنة ١٩٥٠.. ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى الزيادة التدريجية في متوسط العمر، أو بعبارة أخرى إلى زيادة عدد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٦٥ سنة.. وكذلك إلى زيادة دخول المرأة في مجال العمل. وقد زادت نسبة العاملين إلى عدد السكان في بريطانيا تدريجيًا بين سنة ١٩٠١ و ١٩٥١.

وقد صاحب الاتجاه الصعودي بقدرة إنتاج الفرد في الساعة إنقاص ساعات العمل.. ففي الولايات المتحدة نقصت ساعات العمل الإسبوعي من ٧٢ ساعة سنة ١٨٥٠ إلى ٤٠ ساعة سنة ١٩٥٣.. وفي الدول الأوروبية نقصت ساعات العمل الاسبوعي من ٨٤ ساعة سنة ١٨٥٠ إلى ٤٨ ساعة سنة ١٩٥٠.. ومن العوامل الهامة التي تؤثر في معدل التنمية هو المدى الذي يصل إليه استخدام القوة العاملة، ففي بريطانيا بلغت نسبة البطالة بين سنة ١٨٥٦ و ١٩٢٠ من ٢٪ إلى ٨٪..وقد زادت هذه النسبة إلى ١٠٪ بين الحربين العالميتين.. وكان هذا هو الحال في بقية

الدول الأوروبية الكبرى وفي الولايات المتحدة كانت النسبة تتراوح بين ٢٪ و ٦٪ من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٣٠ ثم زادت إلى ١٤٪ بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٤٠. وفي الفترة ما بين سنة ١٩٤٨ و ١٩٥٥ هبطت نسبة البطالة هبوطًا ملحوظًا، وكادت تقترب من التوظيف الكامل في معظم الدول الغنية والمتقدمة، فلم تزد عن ٥٪ في الولايات المتحدة وعن ٢٪ في بريطانيا.

وفي مدة الخمسين سنة الأخيرة حدث تقدم عام في حالة القوة العاملة الاجتماعية والاقتصادية في الدول المتقدمة، فمع ارتفاع الدخل الفردي؛ هبطت أهمية العمال غير المهرة، وزادت أهمية العمال المهرة، وأصحاب الوظائف الكتابية وأصحاب المهن.. ويمكن أن تسمى الدول المتقدمة الغنية باسم "الاقتصاديات العمالية" إذ إن القوى الاقتصادية والمنافسة التي واجهت العامل عند بيع عمله جعلت من الضروري تنظيم العمال لأنفسهم، حتى يمكنهم حماية أنفسهم؛ فأنشئت النقابات العمالية، وتكونت اتحادات النقابات فأصبحت القوة العاملة ذات أثر فعال في النظام الاقتصادي للدولة.

١٠- الفن الصناعي:

من أهم خصائص الدول الغنية المتقدمة بخلاف الدول الفقيرة أنها دائبة الحركة والتقدم من الوجهة الفنية الصناعية.. وقد استمر التقدم الفني الصناعي بسرعة كبيرة خلال القرن العشرين.. فبينما كان القرن التاسع

عشر عصر الفحم والآلة البخارية تميز النصف الأول من القرن العشرين باستخدام الكهرباء وآلة الاحتراق الداخلي وتقدم الصناعات الكيماوية.. وفي النصف الثاني للقرن العشرين من المتوقع أن يسيطر أكبر حدث ثوري في هذا القرن إلا وهو: اكتشاف القوة النووية.. وقد زادت قدرة توليد الكهرباء زيادة عظيمة في النصف الاول من هذا القرن، واستخدمت على مدى واسع؛ فأصبحت في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة المصدر الرئيسي للقوة المحركة؛ فأصبحت نسبة المحركات الكهربائية المستخدمة في الصناعة تمثل ٨٠٪ من القوة المحركة سنة ١٩٥٠.. وتحسن الفرن الكهربائي واستخدم في إنتاج الصلب والألمنيوم وغيرهما من المركبات المعدنية.. وانتشر استخدام الكهرباء في الإضاءة والتبريد وتكييف الهواء بدرجة مذهلة.. كما حدث تقدم عظيم في الراديو والتليفزيون والآلات الكهربائية الحاسبة وغيرها من الآلات الأوتوماتيكية. كما أن اختراع آلة الاحتراق الداخلي أحدث انقلابًا هائلًا في وسائل النقل بواسطة السيارات والطائرات وقطاعات الديزل.. كما استخدمت في الآلات الزراعية وآلات بناء الطرق ورفع الأثقال.. وأصبحت الكيمياء مجالًا هائلًا للتقدم الإنساني، فصناعة البلاستيك والخيوط الصناعية والمطاط الصناعي والأصباغ الصناعية والمخصبات والمبيدات الحشرية ما هي إلا قليل من كثير من المواد الهامة النافعة التي استحدثتها الكيمياء.. كما أن استحداث وتحسين استخدام المعادن هو من الآثار الملموسة للتقدم الفني الصناعي. وإلى جانب كل هذا التقدم فقد شهد القرن العشرون إدخال فنون جميلة

من الإدارة وطرق توزيع السلع والمنتجات الطبية الحديثة.. ومع اكتشاف القوة النووية ينتظر للبشرية تقدمًا ماديًا أعظم بكثير من التقدم الحالي خلال الخمسين سنة القادمة.

ومن مظاهر التقدم الكبرى لهذا القرن: تطور البحث العلمي المنظم ورصد مبالغ طائلة للنهوض به؛ وبذلك فقد أصبح البحث العلمي والصناعة والتقدم الفني من أبرز خصائص الدول الغنية المتقدمة.

تستلزم المحافظة على التنمية الاقتصادية التقدم الفني الصناعي وتجميع رأس المال والموارد الطبيعية والسكان ومرونة الموارد.

١- التقدم الفني الصناعي وتجميع رأس المال:

تتزايد كمية رأس المال في الدول المتقدمة بسرعة أزيد من نمو عدد السكان وزيادة كمية رأس المال بالنسبة للفرد تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي.. ومعنى هذا أن تناقص العائد بالنسبة لرأس المال من الممكن أن يحدث إن لم يكن هناك تقدم في الفن الصناعي بمعدل سريع.. وتناقص عائد رأس المال يميل إلى تأخير عملية تجميع رأس المال. ولكي نمنع الاتجاه الصعودي للدخل الفردي من التوقف في وقت قصير نسبيًا.. ولكي نتجنب المتاعب المترتبة على البطالة يلزم استمرار التقدم الفني الصناعي.. وفي نظرية "هارود" و "دومار" أنه لتجنب نقص عائد رأس المال يجب أن نحتفظ بزيادة الناتج بالنسبة للوحدة من الاستثمار الجديد ثابتة عندما يصبح مقدار الاستثمار الجديد مماثلًا في الحجم للمدخرات.. وفي رأي الكلاسيكيين المجددين أن هناك درجة كافية من المرونة لإحداث تنمية مطردة في حالة التوظيف الكامل بدون استمرار التقدم الفني الصناعي،

ومن ثم يبدو أن معدلًا سريعًا من التقدم الصناعي الفني أمر ضروري للاحتفاظ بتنمية اقتصادية مطردة وميسرة.

والسؤال الآن هو: هل هناك ما يوحي بأن التقدم الصناعي الفني سيزداد أو ينقص في المستقبل عما هو عليه الآن؟ والجواب على السؤال هو أنه: إذا كانت البيئة الصناعية تضم وحدات أعمال صغيرة متنافسة فإن التقدم الفني الصناعي لا يكون مضمونًا؛ لأن المؤسسات الفردية لا يمكنها تمويل البيئة الكبيرة من الاخصائيين ذوي الخبرة والمران اللازمين لبرامج الأبحاث.. كما أنها لا يمكنها أن تجني ثمار المزايا الإضافية لفترة طويلة حتى يمكنها تغطية مخاطر ونفقات الأبحاث.. بينما وحدات الأعمال الكبرى يمكنها تدبير الأساس للتقدم الفني الصناعي السريع عن طريق البحث المنظم داخل إطار الأرباح والخسائر العادي.. وهناك من يعارض هذا الرأي؛ لأن قوة الاحتكار الزائدة في الصناعات تحد من الاستثمار وتسئ من تخصصه.. إذ أنها تجبر المدخرات الفردية على السير في طريق أقل إنتاجًا.. ويقول بعض الاقتصاديين: إن النقص في عدد السكان من العوامل التي تؤثر بطريقة غير ملائمة على التقدم الفني الصناعي؛ لأن زيادة عدد السكان تزيد من حجم الأسواق وتشجع على البحث وإجراء التجارب، كما أنها ترفع من نسبة خريجي الكليات؛ مما يؤدي إلى التقدم الصناعي.

ويجب ألا تؤدي التحسينات في التقدم الفني الصناعي إلى الادخار في العمل أو الادخار في رأس المال بدرجة زائدة؛ حتى تؤدي إلى البطالة أو إلى نقص الأرباح؛ فيقل تجميع رأس المال.. والطريقة التي تتم بها التحسينات الفنية تميل إلى أن تتلاءم مع مستلزمات الإنتاج على مر الزمن وفي أسواق العوامل الإنتاجية المبنية على المنافسة غير الكاملة تدخل المؤسسات في حسابها المرونة النسبية لإحداث التعديلات والتحسينات فيها والخبرة السابقة بأسعار عوامل الإنتاج من المحتمل أن توجه مشتري العوامل الانتاجية إلى البحث عن الأنواع الصحيحة من التحسينات.

وتتطلب التنمية السريعة وجود ميل كبير إلى الادخار.. وتتوقف درجة هذا الميل على مدى مسايرة التنمية لتقدم الفن الصناعي والزيادة في حجم وكفاءة القوة العاملة.. ومن المحتمل أن تهبط نسبة الادخار لأجلٍ طويلٍ إذا قلت فرصة الاستثمار؛ وذلك لأن المدخرات الداخلية يبدو أنها تتمشى مع الآمال المرتقبة للاستثمار.

وإذا هبطت نسبة الادخار بعض الشئ في الدول الغنية فإن ذلك لا يستدعي تخفيض معدل التنمية القائم؛ لأن إنتاج الزيادة بواقع الوحدة من تجميع رأس المال الجديد أعلى الآن منها في الأزمنة السابقة.

٢- الموارد الطبيعية:

يتشاءم بعض الاقتصاديين من أن النقص المستمر في الموارد الطبيعية يهدد بوقف التنمية، ويؤدي إلى انتشار البؤس بدرجة لم يألفها الإنسان،

ويهدد بقاء الإنسان.. بينما يرى البعض الآخر أنه ليست هناك دلائل على استنفاد عاجل لأي مواد أولية أساسية لو اعتبرنا العالم وحدة وحدة؛ وذلك لأن مخزن أمنا الأرض ممتلئ بالسلع بدرجة أكبر بكثير مما نستنتج.. وإذا استمر التقدم في استخدام المعرفة الفنية بدرجة كاملة واكتشاف فنون صناعية جديدة؛ فإن التنمية لن يعوقها نقص الموارد الطبيعية في المستقبل.. وعلى الدول الغنية التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الإمدادات الأجنبية من الطعام والمواد الخام أن توقع اضمحلالًا تدريجيًا طويل الأجل في شروط ونسب تجارتها.

٣- عدد السكان:

تكافح الدول الفقيرة ضد مشكلة زيادة السكان التي تصاحب مجهوداتها للنهوض بالتنمية لدرجة أن الدخل الفردي يأخذ في الهبوط فعلًا عما هو عليه.. بينما في بعض الدول الغنية القليلة السكان تؤدي ضآلة نمو عدد السكان ووضع القيود على الهجرة إليها إلى الإقلال من معدل زيادة الدخل الفردي.. كما أنه في بعض الدول الغنية الأخرى تميل زيادة عدد السكان في ظل التوظيف الكامل إلى خفض الدخل الفردي.. ومن المعقول أن نفترض أن معدل زيادة السكان الإيجابي من الأمور المرغوب فيها في معظم الدول الغنية؛ لأن من مزاياه تشجيع الاستثمار وتقدم الفن الصناعي والإنتاج الكبير وزيادة درجة المرونة في النظام الاقتصادي.

وهناك من الحجج ما يدل على أن القدرة على القيام بالمشروعات تزداد بدلًا من أن تنقص في الدول المتقدمة؛ لأن وحدات الأعمال الكبرى بما فيها من هيئات مدربة يمكنها أن تكتشف فرص الأرباح وتغتنمها.. كما أنها تقوم ببرامج تدريبية لزيادة المقدرة الإدارية.. كما أن إشراف الحكومة لتثبيت الدورات الاقتصادية والحد من تقلبات الأحوال المالية يساعد رجال الأعمال في القيام بمشروعات التنمية. ومن المواقف التي يجب توفرها في الهيئات الاقتصادية الكبرى للاحتفاظ بالتنمية الاقتصادية الرغبة في تنويع السلع الاستهلاكية وفي التغيير والاستعداد للقيام بالمخاطر والعمل من أجل تحقيق مستوى أعلى للمعيشة والرغبة في التدريب على مستوى أفضل.. وإلى جانب تلك المواقف الملائمة للاستمرار في التنمية يجب على الدول المتقدمة أن تحسن في مستويات كفاءة العمال عن طريق زيادة التغذية المتوازنة وتحسين الخدمات الطبية ورفع مستوى التعليم والمهارات.

وتتضارب الآراء فيما يختص بتأثير النقابات العمالية على كفاءة العمل فبعضهم يقول إن النقابات تقلل من كفاءة العمل لأهتمامها بمشروعات تأمين العمال دون غيرها.. والبعض الآخر يقول إنها توحي إلى العمال بشعور المشاركة في القرارات الاقتصادية، ومن ثم ترفع روح العمال المعنوية وتزيد من كفاءتهم.

٤- مرونة الموارد:

إن مشكلة التنمية ليست مجرد مسألة زيادة كمية رأس المال وعدد وصفات السكان ومقدار الموارد الطبيعية ومستوى المعرفة الفنية الصناعية.. بل إنها أيضًا مسألة استخدام الموارد القائمة بكفاءة، فهي عملية ديناميكية من التكييف والتعديل.. فالتغيير في الطلب والتقدم الفني الصناعي يتضمن استبدال معدات رأس المال القديمة بأنواع مختلفة تمامًا، كما يتضمن زيادة كمية رأس المال في أحد القطاعات وإنقاصه في الآخر، وإعادة تدريب القوة العاملة، وتحويل العمل من صناعة إلى أخرى.

وتداخل طبيعة الإنتاج في الدول الصناعية الحديثة يجعل مرونة الموارد الطبيعية أمرًا ضروريًا للتنمية.. فعدم قدرة قطاع على تكييف نفسه حسب الظروف المتغيرة قد يؤخر التنمية؛ لأنه يعوق النمو في القطاعات الأخرى المتوقفة عليه.. القصور في استخدام الموارد القائمة لا يؤدي إلى خفض الدخل القومي دون مستوى قوته الكامنة فحسب، بل يعطل نمو عوامل الإنتاج.. كما أن زيادة كميات الموارد الطبيعية يمكن أن يحسن من درجة المرونة داخل النظام الاقتصادي.. ويسهل استخدام هذه الموارد بدرجة أعلى من الكفاءة.. ويزيد السوق القائم على المنافسة الحرة من مرونة الموارد الطبيعية.. ويعوق من مرونة الموارد في الدول الغنية قيام النظام الاحتكاري في الصناعة؛ لأنه يعوق إعادة تخصيص الموارد القائمة إذا ما أثرت تأثيرًا معاكسًا على الاستثمار أو القدرة التنظيمية.. ومما ينقص

من مرونة الموارد في الدول المتقدمة قيام نقابات عمالية منظمة ذات قوة احتكارية، إذ أنها تغير من طبيعة الخط البياني لعرض العمل؛ وبذلك تحول دون الحركة الحرة للعمال بين الصناعات.

والمرونة في عرض رأس المال أمر ضروري للتنمية السريعة.. إذ أن سياسة تجميد الأسعار تحد من عرض رأس المال وتعوق التنمية السريعة.. ومن جهة أخرى يجب تجنب الإجراءات المالية التي تسمح بحدوث تضخم نقدي سريع لأجل طويل لما له من المضار الجسيمة.. كما أن إصرار النقابات العمالية على زيادة الأجور يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج؛ مما يؤدي بدوره إلى رفع الأسعار، مما يضم بالمستهلك وأصحاب الدخل الثابت وأصحاب الديون وكثير من صغار رجال الأعمال؛ مما ينتج عنه سوء تخصيص الاستثمار.. ويقرر معظم الاقتصاديين مستوى الأسعار الثابت تقريبًا أكبر العوامل ملاءمة لاستمرار التنمية الاقتصادية.. وتتطلب التنمية السريعة أيضًا مرونة حركة المبالغ المخصصة للاستثمار.. فالقيود على النشاط الاقتصادي لمؤسسات التسليف واختلاف جباية الضرائب على الأرباح من الاستثمارات المالية المختلفة تعد من العوائق التي تحول دون التخصيص السليم لمبالغ الاستثمار التي يمكن الحصول عليها من الأسواق المالية.

ومن العوامل التي تحول دون مرونة الموارد الطبيعية وتكييفها لتلائم الأوضاع القائمة فرض الحواجز الجمركية في وجه التجارة الدولية.. وإذا

أخذت جميع الدول بهذه السياسة؛ فإن النتيجة الإجماعية هي الإقلال من معدل القوة الفعلية للتنمية الاقتصادية في أغلب الدول.. وعلى ذلك يجب على الدول المتقدمة أن تؤيد نظام التجارة الدولية الذي يقلل إلى أدنى حد ممكن من عوائق الحركة الحرة للسلع بين دول العالم.

وحركة رأس المال والعمل الدولية من الأمور الهامة للاحتفاظ بالتنمية.. فتدفق رأس المال في الدول المتخلفة ذو أهمية خاصة لاستمرار التنمية في الدول الغنية المتقدمة.. وبما أن الدول الصناعية تستورد كميات وأنواعًا متزايدةً من المواد الأولية؛ فيجب أن تزيد اهتمامها بتنمية القوى الكامنة للموارد الأولية والموارد الطبيعية في الدول المتخلفة.. كما يجب أن تدبر المبالغ اللازمة للاستثمار والعمال المدربين لاستغلال هذه الموارد الطبيعية.. وإلى جانب ذلك فإن اتساع الأسواق العالمية نتيجة للتنمية الناجحة في الدول المتخلفة من أقوى العوامل المنشطة للتنمية في الدول الغنية.

يختص هذا الباب بالآراء المتشعبة الخاصة بالسياسات الاقتصادية السليمة لتنفيذ التنمية الاقتصادية.

١- السياسة الخاصة بمعالجة مسألة الاحتفاظ بالتنمية:

من بين المقترحات الخاصة بتحقيق التنمية بدرجة مرضية تبرز خمسة مواقف تقترن بالعصر الحالي، وتتدرج من الإشراف العام الكامل على وسائل الإنتاج، وعلى الإنتاج نفسه إلى اتخاذ الإجراءات الفعالة لإعادة المنافسة الفعالة إلى الأسواق الخاصة.

فالاشتراكية إحدى السياسات المتطرفة في علاج مشكلة الاحتفاظ أو التعجيل بالتنمية.. ومن مزاياها أنها تحل مشكلة الاحتكار في النظام الاقتصادي الحديث المبني على المشروعات الحرة.. فإذا تركت المؤسسات الاحتكارية بعيدة عن رقابة الحكومة؛ فإنها تباشر سلطتها الاحتكارية لتعويق معدل الابتكار والاختراع.. ويتبع ذلك هبوط معدل التنمية وزيادة عدم الاستقرار.. بينما امتلاك الدولة لمؤسسات الأعمال يمكنها من أن تستغل مزايا الاقتصاديات المرسومة دون تعريض معدل الابتكار الفني للخطر.. وبما أن الدولة هي التي تحدد معدل الاستثمار في ظل النظام الاشتراكي يصبح أسرع وأسلس قياديًا، وأحسن توازنًا منه في ظل النظام

الرأسمالي.. ونظرًا لأن الدولة يمكنها استخدام عوامل الإنتاج استخدامًا كاملًا؛ فإن معدل التنمية لا يتعرض للهبوط الحاد الذي يصاحب دورات الكساد في ظل النظام الرأسمالي؛ وبذلك يصبح معدل الاستثمار أكثر إطرادًا لأجلٍ طويلٍ.. كما أن التقدم الفني يسير بخطى أوسع؛ بسبب تشجيع الحكومة وتمويلها وإشرافها على النشاط الخاص بالأبحاث.. ويقول الاشتراكيون أن معدل التنمية يحدث بسرعة أكبر مما يحدث بها في ظل نظام المشروعات الحرة؛ وذلك لزيادة مرونة الموارد الطبيعية.. ولأن نظام التخطيط المركزي يقضي على الأوضاع غير الصحيحة التي تحدث في عملية الاستثمار في النظام الاقتصادي غير القائم على التخطيط.. وبعبارة أخرى يمكن تحقيق الاتزان المثمر بين كل القطاعات في النظام الاقتصادي الاشتراكي.

وفي الطرف الآخر من سلم السياسات التي تعالج مسألة التنمية نجد أصحاب النظرية القائلة بأن التنمية يمكن أن تنهض على أكمل وجه باتباع السياسة التي تجعل المنافسة فعالة حقًا.. ولك عن طريق اتخاذ الإجراءات التي تقضي على الاحتكار الخاص في كل مظاهره، وذلك عن طريق حل الاتحادات الكبرى للأعمال، وكذلك النقابات العمالية، وإزالة كل العوائق التي تقف في سبيل التجارة، وإلغاء نظام الحماية الجمركية، وإعادة النظر في قوانين تسجيل الاختراعات، وفتح مجال حر للمعرفة الفنية.. وأصحاب هذه النظرية يجادلون بأن نظام المنافسة الحرة هو أحسن إجراء للنهوض

بالتنمية السريعة داخل إطار من الديمقراطية السياسية.. كما أن هذا النظام لا يتعارض مع التوسع في الخدمات الإجتماعية.. وأصحاب النظرية مقتنعون بأن نظام المنافسة الحرة يحل بنفسه مشاكل البطالة والتضخم النقدي.. إذ إن العمليات الاحتكاية هي السبب الرئيسي في حدوثها، ولكنهم لا يمانعون في أن تقوم الحكومة المركزية بالإصلاحات في السوق النقدي والمالي، عن طريق: إشرافها على كمية النقود الفعالة وقيمتها.. وأن تسهل تهجير العمال عن طريق المساعدات المالية وتزويدهم بالمعلومات عن فرص العمل.. ويقترحون أن تتولى الحكومة برامج الأبحاث حتى تضمن فيضامن المعرفة الفنية الحديثة.. كما تتولى قطاع المنافع العامة وهم يعارضون في قيام الحكومة بالتخطيط المركزي؛ لأنه يخلق النظام البيروقراطي المعقد.. كما أنه من الصعب اختيار الأفراد ذوي الكفاءة الممتازة والتخلص من غير الإكفاء والاحتفاظ بالدوافع والمناقشة الحرة في مثل هذا النظام وتجنب الفساد وتوفير المرونة في عملية اتخاذ القرارات.

وهناك أصحاب نظرية "المنافسة الديناميكية" الذين لا يعارضون في قيام وحدات الأعمال الكبيرة في تكوين الأسواق الخاصة.. ويؤكدون أن مجهودات الحكومة لإعادة توزيع الدخل وتثبيت مجموع الطلب لها رد فعل ضار بالتنمية الاقتصادية.. فهم يرون أن في القضاء على وحدات الأعمال الكبرى ووحدات العمل الكبرى (اتحاد نقابات العمال) تضحية بالقدرات الفنية من أصحاب الأعمال من جهة والقدرة على المساومة من جانب

العمل من جهة أخرى.. وهم يعرضون الحالات الصارخه لفرض قيود على العمل والأعمال سواء في السوق الداخلية أو الأسواق الدولية.

ويعتقدون أن ضريبة الدخل التصاعدية ضارة بالتنمية السريعة؛ لأنها تضعف من دوافع القيام بالمجازفة وتقلل من مستوى الادخار.. وأنه يجب الاعتدال في فرض بعض الموارد الضريبية التي لا تشجع الاستثمار الخاص.. وهم يرون أنه يجب على الحكومة أن تلعب دورًا فعالًا في تثبيت مجموع الطلب، عن طريق: التغيير في معدلات الضريبة وأن أحسن الطرق للحصول على الاعتمادات اللازمة لزيادة برامج الرفاهية هو: الإقلال بقدر الإمكان من الضرائب التي تعوق الإنتاج، حتى يمكن تحقيق زيادة سريعة في الدخل القومي، وتوسيع القاعدة الضريبية.

وهناك أصحاب نظرية رأس المال الموجه الذين يؤيدون اتخاذ سياسة قوية ضد تكتلات وحدات الأعمال الكبرى.. ويرون أن الإقلال من ضريبة الدخل التصاعدية لا يكفي وحده لخلق بيئة مشجعة على القيام بالمخاطرة والإدخار الخاص، بل يجب على الحكومة أن تمول برامج الإنفاق.. ويحبذون قيام الحكومة ببرامج تحسين وسائل النقل.. وتوفير القوة الكهربائية المائية والنهوض بمشروع استخدام الذرة في الاغراض السلمية والمحافظة على الموارد الطبيعية.. ويشجعون إجراءات الأمن الاجتماعي العام.. وتخفيض الرسوم الجمركية.. وزيادة الاستثمار العام في الخارج.

وبالإضافة إلى المواقف السابقة للسياسة الاقتصادية الخاصة بالتنمية يأتي موقف أصحاب نظرية تخطيط رأس المال الذين يرون أن تقوم الدولة بتحديد المعدل العام والاتجاه العام للتنمية الاقتصادية.. فتقوم الحكومة بإعداد الخطط القومية لتقرير حجم وتركيب الاستهلاك العام.. وتقرير الاستثمار الخاص والنفقات العامة.. كما يقترحون أن تمتلك الحكومة المرافق العامة والصناعات الأساسية.. وأن تستخدم السياسات المالية والنقدية التي تمكنها من الإشراف على حجم الإدخار والاستهلاك.

والسياسات الفعلية للتنمية التي اتبعتها الدول المتقدمة بعد الحرب تصور معظم المواقف التي ذكرناها.. فتمثل روسيا السوفيتية حالة التخطيط المركزي في ظل الاشتراكية.. وتمثل فرنسا وبريطانيا إلى حد ما سياسة تخطيط رأس المال.. وقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة بعد الحرب تقترب من المنافسة الديناميكية ورأس المال الموجه.. كما تتبع ألمانيا بعض مظاهر هذين الموقفين.

وتتفق هذه المواقف من حيث الحاجة إلى النشاط الحكومي الملموس في ميادين التعليم والتدريب.. ومن حيث معاونة الحكومة في مجال الأبحاث البحتة والابحاث التطبيقية.. وزيادة جهودها في تسهيل حركة انتقال العمل.. واتخاذ إجراءات أشد حزمصا ضد اندماج وحدات الأعمال الكبرى، حتى لا يقوم نظام احتكاري يحول دون دخول صغار رجال الأعمال في الصناعة، ومنح تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصغيرة.. كما

تتفق هذه المواقف في ضرورة زيادة حجم التجارة الدولية كشرط أساسي للتنمية السريعة.. وأخيرًا استخدام سياسة مالية ونقدية لضمان استمرار التوظيف الكامل دون إحداث تضخم غير طبيعي.

٢- الآمال المرتقبة للاحتفاظ بالتنمية:

إن تقديرات الاقتصاديين بالنسبة للآمال المرتقبة للتنمية في المستقبل القريب في الدول الغنية تميل إلى التفاؤل؛ فقد قدرت لجنة سياسة الموارد في الولايات المتحدة أن مجموع الإنتاج القومي فيها سيصل في المدة ما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠ إلى ضعف ما كان عليه سنة ١٩٥٠.

وفي بريطانيا يقدرون إمكان زيادة الإنتاج بالنسبة للعامل بمعدل ١٥٪ في فترة ست سنوات.. كما قدر أن المقدرة الإنتاجية في بريطانيا ودول أوروبا غير الشيوعية تزيد بمقدار ٢,٥٪ سنويًا أيضًا.

٣- إدخال التنمية الاقتصادية في التنظيم القانوني:

يفترض كثير من الاقتصاديين أن مستلزمات التنمية الاقتصادية في الدول الغنية تدخل في التنظيم القانوني للإطار الاجتماعي، وهذا لا يعني أنهم لا يؤيدون التغييرات في السياسة الاقتصادية للتعجيل بالتنمية، أو أنهم غير قلقين بالنسبة لعوائق التنمية.

وفي تحليلهم لمشكلة التنمية في الدول الفقيرة يؤكد الاقتصاديون أهمية إجراءات السياسة الاقتصادية العاجلة؛ لرفع مستوى التعليم

والصحة، وضمان الاستقرار السياسي، وإنشاء التسهيلات الائتمانية، وتشجيع الروح التنظيمية، وزيادة معدل الإدخار.. ويجب أن تدخل هذه العوامل في الحسبان عند دراسة التنمية في الدول المتقدمة أيضًا.. وهذه المستلزمات وغيرها يمكن الاحتفاظ بها في إطار النظام الرأسمالي لمدة الخمس والعشرين سنة القادمة.. وتبدو الآمال المرتقبة لتقدم الفن الصناعي ملائمةً؛ إذ أن البحث العلمي قد أصبح صناعة كبرى وطيدة الأساس تنتج الاختراعات والابتكارات على أساس منظم.. ويبدو أن نسبة الإدخار إلى الدخل تقترب من الثبات في الدول المتقدمة، إذ أصبح الإدخار منظمًا بدرجة أعلى من ذي قبل.

ولا تعتبر الآمال المرتقبة بالنسبة لنمو السكان وزيادة مقدار الموارد الطبيعية من الأمور التي تعوق الاحتفاظ بمعدل التنمية في الخمس والعشرين سنة القادمة.. ومن دواعي تفاؤل الاقتصاديين بمواقف التنمية أنهم يفترضون أن مشكلة الاحتفاظ بالتوظيف الكامل للقوة العاملة دون خطر التضخم النقدي يمكن حلها، عن طريق: السياسات الحكومية القائمة.. وهذه الظروف مضافة إلى عدم قيام حرب كبرى تجعلهم يتوقعون استمرار الزيادة في الاستثمار، وخلق معدل مرض للتنمية.. وعلى الرغم من أن كثيرًا من الاقتصاديين يقررون أن الآمال المرتقبة للتنمية الاقتصادية خلال الخمس والعشرين سنة القادمة ملائمة، فإنهم لا يميلون إلى التنبؤ لأجل طويل.. وهناك من الأسباب القوية ما يجعل الاقتصاديين الحديثيين

يتخلون عن التشاؤم الذي ساد تنبؤات أمثال ريكاردو وهانش.. وفي ظل الأحوال السائدة التي يمكن للإنسان أن يتوقع استمرار التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة الغنية.



الفهرس

الجزء الرابع: الاحتفاظ بالتنمية في الدول الغنية